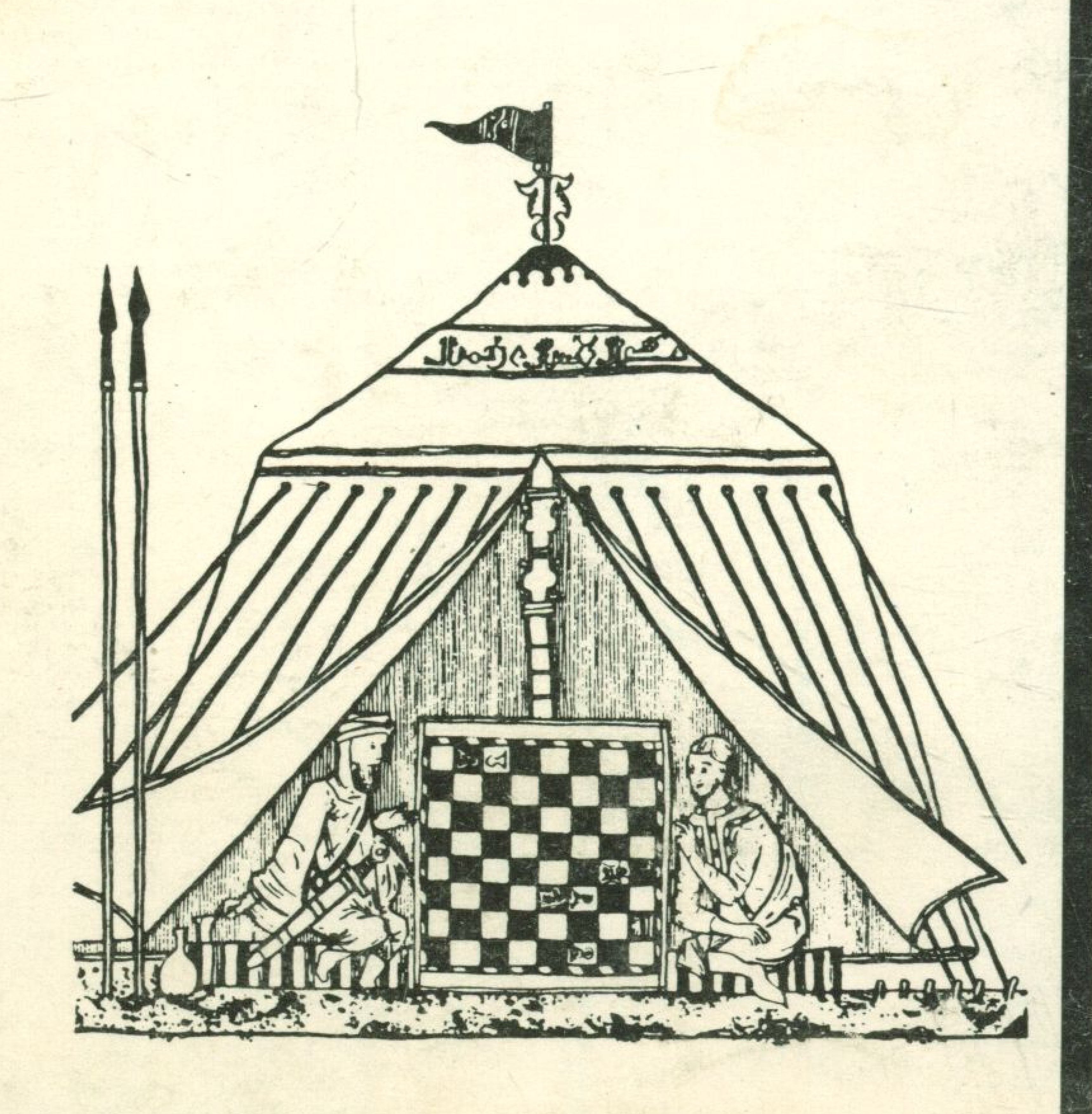
د. فرج فودة

الحقيقة الغائبة





الحقيقة الغائبة

الحقيقة
الغائبة

د. فرج فوده

مقـــدمة

هذا حديث سوف ينكره الكثيرون ، لأنهم يودون أن يسمعوا ما يحبون ، فالنفس تأنس لما تهواه ، وتتعشق ما استقرت عليه ، ويصعب عليها أن تستوعب غيره ، حتى لو تبينت أنه الحق،أو توسمت أنه الحقيقة ، وأسوأ ما يحدث لقارىء هذا الحديث ، أن يبدأه ونفسه مسبقة بالعداء ، أو متوقعة للتجنى ، وأسوأ منه موقف الرفض مع سبق الإصرار للتفكير واستعمال العقل .

هذا حديث تاريخ لا يزعم صاحبه أنه متخصص فيه ، أو فارس فى ميدانه ، لكنه يزعم أنه قارىء له فى أناة ، محلل له فى صبر موثق له فى دقة ، ناقد له فى منطق ، يهوى أن يقلبه ذات اليمين وذات الشمال ، لا يستطيع أن يمد قلمه إلا حيث يمتد عقله ، ولا يملك أن يمد خياله متجاوزا الحقيقة بالإضافة أو منتقصا منها بالإهمال ، وما أكثر ما فعل ذلك من لهم تاريخ وإسم ، وقلم وفكر ، ومنهج وبحث ، لا يجدون راحتهم إلا حيث يستريح القارىء ، ولا يراعون وهم يفعلون ذلك حرمة لتاريخ أو لعقل أو حتى لنقل .

هذا حديث ما كان أغنانى عنه ، لولا أنهم يتنادون بالخلافة ، ليس من منطلق الدعابة أو المهاترة أو الهزل ، بل من منطلق الجد والجدية والإعتقاد ، فسيتدرجون مثلى إلى الخوض فيما يعرف ويعرفون ، ويعلم وينكرون ، وينكر ويقبلون.، ليس من أجلهم ، ولا حتى من أجل أجيال الحاضر التى من واجبها أن تعرف وتتعرف ، وتعلم وتتعلم ، وتفكر وتتكلم ، بل قبل ذلك كله من أجل أجيال سوف تأتى فى الغد ، وسوف تعرف لنا قدرنا وإن أنكرنا المنكرون وسوف تنصفنا وإن أداننا المدينون ، وسوف تذكر لنا أننا لم نجبن ولم نقصر ، وأننا بقدر ما أفزعنا بقدر ما دفعنا المجتمع للأمام ، وبقدر ما أقلقنا بقدر ما استقر المجتمع فى أيامهم ، وبقدر ما واجهنا بقدر ما توجهوا هم إلى المستقبل .

هذا حديث تاريخ وسياسة وفكر وليس حديث دين وإيمان وعقيدة ، وحديث مسلمين لا حديث إسلام ، وهو قبل ذلك حديث قارىء يعيش القرن العشرين وينتمى إليه عن أحداث بعضها يعود إلى الوراء ثلاثة عشر قرنا أو يزيد ، ومن هنا يبدو الحديث صعبا على من يعيشون وينتمون لواقع ما قبل ثلاثة عشر قرنا ، ويقيمون من خلال معايشتهم وتبنيهم لذلك الواقع أحداث حاضر القرن العشرين ، وهو فى النهاية حديث قد يخطىء عن غير قصد ، وقد يصيب عن عمد ، وقد يؤرق عن تعمد ، وقد يفتح بابا أغلقناه كثيرا وهو حقائق التاريخ ، وقد يحيى عضوا أهملناه كثيرا وهو العقل ، وقد يستعمل أداة تجاهلناها كثيرا وهى المنطق ، وهو حديث فى النهاية موجز أشد ما يكون الإيجاز ، لا يهتم بالحدث فى ذاته بقدر ما يعتنى بدلالاته ، ويرى أنه بوفاة الرسول استكمل عهد الإسلام وبدأ عهد المسلمين ، وهو عهد قد يقترب من الإسلام كثيرا وقد يلتصق به ، وقد يبتعد عنه كثيرا وقد ينفر منه ، وهو فى كل الأحوال والعهود ليس له من القداسة ما يمنع مفكرا من الاقتراب منه ، أو محللا من تناول وقائعه ، وهو أيضا وبالتأكيد ليس حجة على الإسلام ، وإنما حجة للمطالبين بالحكم بالإسلام أو حجة عليهم ،

وسلاح فى أيديهم أو فى مواجهتهم ، وليس أبلغ من التاريخ حجة ، ومن الوقائع سندا ، ومن الأحداث دليلا ، وليس لهم من البداية أن ينكروا علينا ما رجعنا إليه من مصادر وما استندنا إليه من مراجع ، فهى ذات المراجع التى يحتجون بها على ما يرون أنه فى صالحهم ، ومع دعواهم ، ولو أهملنا معا هذه المراجع ، لما بقى من تاريخ الإسلام شيء ، ولما بقيت فى أيديهم حجة ، ولما استقر فى كتاباتهم دليل ، ولما وجدوا لمنطقهم سندا أو أصلا أو توثيقا ..

الحقيقة الغائبـة

هذا حديث قصدت فيه أن أكون واضحا كل الوضوح ، صريحا كل الصراحة ، زاعما أن الوضوح والصراحة فى الموضوع الذى أناقشه استثناء ، فقد صبت فى المجرى روافد كثيرة ، منها رافد الخوف . ومنها رافد المزايدة ، ومنها رافد التحسب لكل احتمال ، وخلف ذلك كله يلوح سد كبير ، يتمثل فى الحكمة التى يطلقها المصريون ، والتى تدعو إلى (سد) كل باب يأتيك منه الريح ، فما بالك إذا أتاك إعصار التكفير ، وارتطمت بأذنك اتهامات أهونها أنك مشكك ، وأسئلة أيسرها — هل يصدر هذا من مسلم ؟ — ، وواجهتك قلوب عليها أقفالها ، وعقول استراحت لاجتهاد السلف ، ووجدت أن الرمى بالحجارة أهون من إعمال العقل بالبحث ، وأن القذف بالإتهام أيسر من إجهاد الذهن بالإجتهاد ..

هذا حديث دنيا وإن بدا لك فى ظاهره حديث دين ، وأمر سياسة وحكم وإن صوّروه لك على أنه أمر عقيدة وإيمان ، وحديث شعارات تنطلى على البسطاء ، ويصدقها الأنقياء ، ويعتنقها الأتقياء ، ويتبعون فى سبيلها من يدّعون الورع (وهم الأذكياء) ، ومن يعلنون بلا مواربة أنهم أمراء ، ويستهدفون الحكم لا الآخرة ، والسلطة لا الجنة ، والدنيا

لا الدين ، ويتعسفون فى تفسير كلام الله عن غرض فى النفوس ويتأولون الأحاديث على هواهم لمرض فى القلوب ، ويهيمون فى كل واد ، إن كان تكفيراً فأهلا ، وإن كان تدميرا فسهلا ، ولا يثنيهم عن سعيهم لمناصب السلطة ومقعد السلطان ، أن يخوضوا فى دماء إخوانهم فى الدين ، أو أن يكون معبرهم فوق أشلاء صادقى الإيمان .

لعلك أدركت أيها القارىء أننى أخوض معك فى موضوع قريب إلى ذهنك بقدر ما ألح عليه ، وما أكثر ما ألح ، بل ما أصرح ما ألح ، حين ارتفعت ولا تزال ترتفع ، فى الانتخابات السياسية والنقابية فى مصر ، رايات مضمونها (يادولة الإسلام عودى ، الإسلام هو الحل ، إسلامية إسلامية) ، وهى رايات لا تدرى أهى دين أم سياسة ، لكنك تجد مخرجا فى تصور مصدريها أن الدين والسياسة وجهان لعملة واحدة ، وأن تلك الأقوال تعبير عاطفى عن شعارات الإخوان المسلمين القديمة ، بأن الإسلام دين ودولة ، مصحف وسيف ... الخ ، وقبل أن تسألنى (وهل تنكر ذلك) يجدر بى أن أضعك أمام وجهتى نظر ، كل منهما تقبل الإجتهاد ، بل وقبل ذلك كله ، تقتضى الإجهاد ، وأقصد بذلك إجهاد الفكر بحثا عن حقيقة غائبة .

أما وجهة النظر الأولى ، ولا أشك أنها وراء ما ذكرت من دعاوى ، فإنها تتمثل فى أن المجتمع المصرى مجتمع جاهلى أو بعيد عن صحيح الدين ، وبين مقولة تجهيل المجتمع ، ومقولة الإبتعاد عن صحيح الدين ، تتدرج مواقف القائلين بين التطرف لأصحاب المقولة الأولى ، والاعتدال للقائلين بالثانية ، لكنهم جميعا متفقون على أن نقطة البدء بالحل تكمن فى التطبيق الفورى للشريعة الاسلامية ، وأصحاب وجهة النظر هذه يطرحون خلف ظهورهم خلافهم حول رأيهم فى المجتمع الحالى ، ويستقرون عند التمسك بدعوة تطبيق الشريعة ، مؤكدين أن هذا التطبيق (الفورى) سوف يتبعه صلاح (فورى) للمجتمع ،

وحل (.فورى) لمشاكله .

هذا عن وجهة النظر الأولى ، أما وجهة النظر الثانية ، فلعلى ألمح على وجهك قبل أن أعرضها تساؤلا مضمونه (وهل هناك وجهة نظر ثانية) ، ولعلى أتلمس خلف هذا التساؤل تصورا بأن وجهة النظر الثانية لا بد وأن تتناقض مع ما توصلت إليه وجهة النظر الأولى ، وأنها تصبح والأمر كذلك مصطدمة أو متصادمة مع دعوة لتطبيق أصل من أصول العقيدة ، لكنى أبادر فأطمئنك بأن وجهة النظر الثانية ، لا تناقض الإسلام بل تتصالح معه ، ولا تأتى من خارجه بل تخرج من عباءته ، ولا تصدر عن مارق بل تصدر عن عاشق لكل قيم الإسلام النبيلة والغظيمة ..

إن وجهة النظر الثانية تستند إلى مجموعة من الفروض يمكن عرضها فيما يلى :

أولا : إن المجتمع المصرى ليس مجتمعا جاهليا ، بل هو أحد أقرب المجتمعات إلى صحيح الإسلام إن لم يكن أقربها ، حقيقة لا مظهرا ، وعقيدة لا تمسكا بالشكليات ، بل إن التمسك الأصيل والشديد بالقيم الدينية يمكن أن يمثل ملمحا مصريا ، يصدق هذا على موقف المصريين من العقائد الدينية الفرعونية قبل ظهور الأديان السماوية ، بقدر ما يصدق على موقف المصريين من الدين المسيحى قبل دخول الإسلام مصر ، بقدر ما يصدق أيضا بدرجة أوضح من كل ما سبق على موقف المصريين من الإسلام ، والشواهد على ذلك كثيرة ، بدءا من تردد المصريين على المساجد وحماسهم لبنائها ،وتنافسهم على مركز الصدارة فى عدد الحجاج من بلاد العالم الإسلامى كله ، واحتفائهم بالاعياد الدينية ، بل وتحول شهر رمضان إلى عيد دينى قومى لا يمكن تبرير الشغف به ، والإحتفاء بحلوله ،

والحسرة على انتهائه إلا بأصالة وعمق الشعور الدينى ، وانتهاء بما ساهمت به مصر فى مجال العقيدة والإجتهاد ، بدءا بالليث بن سعد ، وفقه الشافعى فى مصر ، وانتهاء بالأزهر الشريف ودوره كمنارة للفكر الإسلامى .

ثانيا : إن تطبيق الشريعة الإسلامية ليس هدفا فى حد ذاته ، بل إنه وسيلة لغاية لا ينكرها أحد من دعاة التطبيق وأقصد بها إقامة الدولة الإسلامية ، وهنا مربط الفرس ومحور النقاش ، ودعاة تطبيق الشريعة الإسلامية كما سبق وذكرنا يرفعون شعار أن الإسلام دين ودولة ، والشريعة الإسلامية فى مفهومهم تمثل حلقة الربط بين مفهوم الإسلام الدين ومفهوم الإسلام الدولة ، ليس ربطا بين مفهومين مختلفين ، بل تأكيدا على أنهما وجهان لعملة واحدة — فى رأيهم — وهى صحيح الإسلام .

هنا ينتقل النقاش إلى ساحة جديدة ، هى ساحته الحقيقية ، وهى ساحة السياسة ، وهنا يطفو على سطح النقاش سؤال بسيط وبديهى ، ومضمونه أنهم ما داموا قد رفعوا شعار الدولة الإسلامية وانتشر أنصارهم بين الأحزاب السياسية يدعون لدولة دينية يحكمها الإسلام ، فلماذا لا يقدمون الينا — نحن الرعية — برنامجا سياسيا للحكم ، يتعرضون فيه لقضايا نظام الحكم وأسلوبه ، سياسته واقتصاده ، مشاكله بدءا من التعليم وانتهاء بالإسكان ، وحلول هذه المشاكل من منظور إسلامى .

أليست هذه نقطة ضعف جوهرية يواجههم بها من يختلفون معهم سواء بحسن نية ، وهو ما نظن ، أو بسوء نية ، وهو ما يعتقدون ، وما يتعين عليهم سد ذرائعه حتى لا يتركوا لأحد مجالا لنقد أو رفض .

هنا يبدو الأمر منطقيا لا تناقض فيه ، وهنا يصبح رفعهم شعار

الدين والدولة معا أمرا مقبولا ، وهنا يصبح رفضهم لفصل الدين عن السياسة وأمور الحكم رفضا له من الوجاهة حظ كبير ، وله من المنطق سند قوى ، بل وأكثر من ذلك تصبح قضية تطبيق الشريعة الإسلامية جزءا من كل ، وهى جزء لا يتناقض مع الكل بحال بل يتناسق معه ، ففى مجتمع الكفاية والعدل ، حيث يجد الخائف مأمنا ، والجائع طعاما ، والمشرد سكنا ، والإنسان كرامة ، والمفكر حرية ، والذمّى حقا كاملا للمواطنة ، يصعب الإعتراض على تطبيق الحدود بحجة القسوة ، أو المطالبة بتأجيل تطبيقها بحجة المواءمة ، أو عن قبول بارتكاب المعصية اتقاء لفتنة ، أو تشبها بعمر فى تعطيله لحد السرقة فى عام المجاعة ، أو لجوءا للتعزير فى مجتمع يعز فيه الشهود العدول .

لعلك متفق معى — أيها القارىء — فيما توصلت إليه من أن مسألة كهذه ، يجب ألا تفوت على المشتغلين بالعمل السياسى الدينى ، بل لعلك تتجاوز التعجب إلى الاعتقاد بأن هذا أمر يسير وأنه إلى تدارك ، بل ربما اعتقدت عن تفاؤل بأنه أمر سهو ، وأن السهو إلى زوال ، لكننى لا أشاركك تفاؤلك ، لسبب يعلمه دعاة تطبيق الشريعة ويعانون منه ، وأقصد به عقم الإجتهاد ، بل إن شئت الدقة اجتهاد العقم ، وخوف الإختلاف ، بل إن شئت الدقة خُلف الخوف ، وطمع الإستسهال ، بل إن شئت الدقة إستسهال الطمع ، وعجز القدرة ، بل إن شئت الدقة قدرة العجز .

ليس فيما أقوله بلاغة أو تلاعب باللفظ ، بل هى حقيقة تستطيع أن تلمس عشرات الأمثلة على صدقها ، ودونك أيها القارىء العزيز ما حدث فى قوانين الأحوال الشخصية ، والتى شهدنا ثلاثة منها فى عشر سنوات ، أثار الأول منها ثائرة المدافعين عن حقوق المرأة فكان القانون الثانى الذى أثار حفيظة المدافعين عن حقوق الرجل ، فكان الثالث الذى هدأت به ثائرة الثائرين إلى حين ، على الرغم من أن قانون

الأحوال الشخصية جانب هين من جوانب أى برنامج سياسى ، بل إنه أسهل جوانب تطبيق الشريعة الإسلامية ، لأنه لا خلاف عليها أو حولها فى كونها المصدر الوحيد للتشريع فى هذا المجال ، وهى فى النهاية قضية يبدو وجهها الدينى أكثر وضوحا من أى وجه آخر ، لكن المشكلة أتت من مواجهة العلماء لعالم جديد ، ترتبت فيه للمرأة حقوق لم تترتب فى عصر سابق ، وأصبح عمل المرأة على سبيل المثال واقعا لا منّة أو منحة ، وحقا مكتسبا لا سبيل إلى مناقشته ، وطرحت المتغيرات الجديدة فى المجتمع من الظروف ما لا سابقة له فى عهد مالك أو أبى حنيفة أو الشافعى أو ابن حنبل ، فأزمة الإسكان قائمة ، بل إن هناك ما لم يعرفه الفقهاء الأربعة حين ناقشوا هذه القضية ، من حكم الشقة المستأجرة أو (التمليك) ، وهى كلها أمور أوقعت العلماء فى حيص (وهو الإختلاف بينهم) ، وفى بيص (وهو الخلاف بينهم من ناحية وبين قطاعات كبيرة فى المجتمع من ناحية أخرى) ، وفى كل حال من الأحوال الثلاث ــ أقصد القوانين الثلاثة ــ وجد العلماء ضالتهم فى الانتقال من مالك إلى أبى حنيفة ، فإن لم يجدوا انتقلوا إلى فتاوى فقهاء أقل حظا من الشهرة من أمثال سهل بن معاوية ، وهم فى كل الأحوال لم يتجاوزوا القرن الثانى الهجرى قيد أنملة ، أو إن شئنا الدقة قيد عام .

ماذا سيكون الحال إذا تطرق الأمر إلى مجال الاقتصاد ، وشغل دعاة الدولة الإسلامية أنفسهم بقضية زيادة الإنتاج فى المجتمع ، وفوجئوا بحجم استثمارات القطاع العام التى تتراوح بين ثلاثين إلى خمسين مليار جنيه ، يعتمد تمويلها على مدخرات المصريين فى بنوك القطاع العام ، والمدخرات فى صورة ودائع ، والودائع تستحق فوائد ، وآخر اجتهادات القرن الثانى الهجرى ، والتى لم تعاصر قطاعا عاما أو بنوكا أدخلت العائد الثابت للمدخرات فى دائرة الربا ، وآخر ما وصل اليه الداعون للدولة الإسلامية هو الركون إلى اجتهادات هؤلاء الفقهاء ، وكأنها تنزيل من التنزيل ، ماذا سيكون الحال ؟ ..

مأزق إن تجمدوا ، وبرنامج سياسى إذا اجتهدوا ، ولعل أول الحالين أقرب لتصوير الواقع ، فالتصوير أهون من التطوير ، والحكم بخروج المجتمع كله من دائرة الإيمان أسهل ، والحكم بعدم مشروعية الفوائد أيسر ، وتجهيل المجتمع ومؤسساته أضمن ، والنحو باللائمة على الزمان أسهل السبل ، والترحم على الشاعر العربى وارد حين قال (نعيب زماننا والعيب فينا) ، هذا عن هين الأمور ، وأقصد به التفصيلات ، أما أصعبها وأقصد به الأمور العامة ، والمنظمة لأسلوب اختيار الحاكم أو أسلوب الحكم أو العلاقة بين السلطات فإن تناول أى منها هو المحك الحقيقى لدعوة (الدولة الدينية) بعيدا عن سجع الألفاظ وشقشقات البلاغة ، وأنت فى طرحك للأسئلة وبحثك عن الإجابات تكتشف أنك فى سباق للموانع ، ومباراة لاستعراض حجم ضخم من الخلافات التى لم تحسم ، ولم يمنع عدم حسمها ، نتيجة غياب الإجتهاد المستنير ، أن يدعوك البعض إلى خوض التجربة ، وأن يتحاشى الجميع الخوض فيها إيثارا لراحة البال (بالهم هم) ، وتجنبا للخلاف (خلافهم هم) ، وهم فى كل الأحوال فى مأمن ، إن أعجزتهم الإجابة أفتوا بأنك لا تملك أدوات البحث فى القضايا الدينية ، وأن أفحمهم المنطق تنادوا بأنك عميل للإمبريالية ، أو متأثر بالشيوعية ، أو ناطق بلسانهما معا ، وحتى لا تتحول القضية إلى تراشق فإننى سأحاول معك أن أستعرض بعضا من تلك الموانع التى أشرت اليها ، ولنبدأ بالحاكم ، وبديهى أن أول ما سيتبادر إلى ذهنك هو الشروط التى يجب أن تتوافر فيه ، وقد تتصور أن الشروط سهلة ، وأنها يمكن أن تتمثل فى كونه مسلما عاقلا رشيدا الى آخر هذه الاوصاف العامة ، لكنك تصطدم بشرط غريب ، تذكره كثير من كتب الفقه ، وهو أن يكون (قرشيا) ، وقد تتعجب من أن ينادى البعض بهذا الشرط باسم الإسلام ، الذى يتساوى الناس أمامه (كأسنان المشط) ، والذى لا يعطى فضلا لعربى على عجمى إلا بالتقوى ، وقد يتبادر إلى ذهنك خاطر غريب ، وإن كان صحيحا ،

يتمثل فى أن هذا الشرط قد وضع لكى يبرر حكم الخلفاء الأمويين أو العباسيين ، وكلهم قرشي ، بل قد يتداعى إلى ذهنك ما قرأته فى كتب التاريخ القريب عن الملك فاروق فى أول عهده ، حين قدمه محترفو السياسة إلى المصريين فى صورة الملك الصالح ، وظهر فى الصور بلحيته ومسبحته ونصف إغفاءة من عينيه ، وتسارع بعض رجال الدين (الطموحين) إلى المناداة به ملكا (وإماما) للمسلمين ، واجتهد الأذكياء منهم فى إثبات نسبه للرسول ، وتبارى الإعلام فى الإعلان عن هذا النسب وتأكيده[1] ، تحقيقا لشرط من شروط الإمامة ، وسدا للذرائع على المعترضين ، ولعلك مثلى تماما لا تستريح لهذا الشرط ، الذى يصنف المسلمين إلى أصحاب دم أزرق وهم القرشيون الحكام ، وأصحاب دم أحمر ينتظم الأغلبية ، لكنهم يواجهونك بحديث نبوى مضمونه أن الإمامة من قريش ، وتتبادر إلى ذهنك فى الحال عشرات الأحاديث التى وضعها الوضاعون ، والتى وصلوا فيها إلى تسمية الخلفاء العباسيين وتحديد موعد خلافتهم بالسنة واليوم ، وهى كلها أحاديث وضعها من لا دين لهم إلا هوى الحكام ، ولا ضمير لهم ولا عقيده ، لكنك فى نفس الوقت تخشى من اتهامك بالعداء للسنة ، خاصة من الذين قصروا دراستهم للأحاديث النبوية على أساس السند وليس على أساس المتن (أى المعنى والمضمون ومدى توافقه مع النص القرآنى) ، ولا تجد مهربا إلا بتداعيات اجتماع سقيفة بنى ساعدة فى المدينة ، والذى اجتمع فيه الأنصار لانتخاب سعد بن عبادة ، وسارع أبو بكر وعمر وأبو عبيدة الجراح إليهم ورشحوا أبا بكر ، ودار حوار طويل بين الطرفين ، انتهى بمبايعة أبى بكر ، وأنت فى استعراضك للحوار ، لا تجد ذكرا للحديث النبوى السابق ، وهو إن كان حديثا صحيحا لما جرؤ سعد بن عبادة سيد الخزرج على ترشيح نفسه ، ولكفى أبا بكر وعمر

(١) على الرغم مما هو ثابت من أن جده لوالده هو محمد على باشا الكبير (الألبانى) وجده لوالدته هو سليمان باشا (الفرنساوى) .

والجراح مؤونة المناظرة ، ولما فاتهم أن يذكروه وهو فى يدهم سلاح ماض يحسم النقاش ، ويكفى أن تعلم أن سعد بن عبادة ظل رافضا لبيعة أبى بكر إلى أن مات ، ولم يجد من يأخذ بيده إلى هذا الحديث فيبايع عن رضى وهو الصحابى الجليل ذو المواقف غير المنكورة فى الإسلام ، غير أن لكل ظاهرة سيئة وجهها المفيد ، فقد انبرى أصحاب الرأى الاخر ، والذين يؤمنون بحق الاكفأ فى الحكم دون اعتبار لنسبه إلى ذكر أحاديث مضادة بمنطق « وداوها بالتى كانت هى الداء » ، مضمونها أنه لا مانع من أن يحكم المسلمين عبد حبشى أسود (كأن رأسه زبيبة) فأعادوا للمنطق توازنه ، وأعطوا لكثير من الطوائف الإسلامية التى نشأت فيما بعد سندا لرأيهم المعارض لخلافة العباسيين ، وإن كانت نتيجة ذلك كله ، وضع المانع الأول فى مسيرة الدولة الإسلامية ، وهو الخلاف الفقهى حول نسب الحاكم وهل يكون بالضرورة قرشيا أم أنه الاكفأ بغض النظر عن نسبه ، ولا عبرة هنا بالمنطق أو بواقع الحال ، فسيف إنكار الحديث وارد على رقاب كل من الطرفين ، فى قضية أتصور أنا وأنت أنها هينة سهلة ، لا تستحق عناء ولا تقتضى طول بحث ، ولا تنتقل منها أو تتجاوزها إلى أسلوب تولية الحاكم حتى تكتشف مانعا ضخما يدور حوله الجدل إلى اليوم ، ولا يقنع المتجادلون فيه بمنطق بسيط وواضح وهو أن القرآن لم يترك قاعدة فى هذا الأمر ، والرسول لم يعرض لها من قريب أو بعيد وإلا لما حدث الخلاف والشقاق فى اجتماع السقيفة ، ولما رفض علىّ قبول تولية أبى بكر ومبايعته على اختلاف فى الرواية بين رفضه المبايعة أياما فى أضعف الروايات ، وشهورا حتى موت فاطمة فى أغلبها ، بل إن أسلوب السقيفة لو كان هو الأصح ، لا تبعه أبو بكر نفسه وترك تولية من يليه إلى المسلمين أو أهل الحل والعقد منهم ، وهو ما لم يفعل حين أوصى لعمر بكتاب مغلق بايع عليه المسلمون قبيل وفاته دون أن يعلموا ما فيه ، وهو أيضا مرة أخرى ما خالفه عمر فى قصر الإختيار بين الستة

المعروفين ، وهم على وعثمان وطلحة والزبير وابن عوف وسعد ، وهو ما اختلف عن أسلوب اختيار علىّ ببيعة بعض الأمصار ، ومعاوية بحد السيف ، ويزيد بالوراثة .

أنت هنا أمام ستة أساليب مختلفة لاختيار الحاكم ، يرفض المتزمتون تجاوزها ، ويختلفون فى تفضيل أحدها على الآخر ، ويرى المتفتحون أن دلالتها الوحيدة أنه لا قاعدة ، وأن الإسلام السمح العادل ، لا يرفض أسلوب الإختيار بالإنتخاب المباشر أو غير المباشر ، وهو ما لا أظن أنه كان يوما ، حتى يومنا هذا محل اتفاق أو قبول عام من أنصار الدولة الدينية ، ولعلى لا أتحدث من فراغ ، بل أصدر عن واقع النظم الإسلامية المعاصرة فى عالمنا الحديث ، فهناك بيعة أهل الحل والعقد (المختارون) فى السعودية مع قصر الترشيح على أفراد الأسرة المالكة ، وهناك المبايعة على كتاب مغلق يكتبه الحاكم ويوصى فيه لمن يليه ، اشتقاقا من أسلوب اختيار أبى بكر لعمر ، فى السودان فى عهد النميرى ، وهناك ولاية الفقيه فى إيران ، وهناك اعتبار الموافقة فى الإستفتاء على الشريعة الإسلامية موافقة ضمنية على الحاكم واختياراً له فى الباكستان ، وهناك فى كل الاحوال مانع جديد يضاف إلى ما سبق ، وهو أن مدة تولية الحاكم فى كل الاحوال السابقة مستمرة مدى حياته ، ولا عبرة فى ذلك بأن البيعة على أساس الإلتزام بكتاب الله وسنه رسوله ، وأن الحاكم يعزل إذا خالف ذلك ، فما أكثر ما خالف ، دون أن يعزل أو حتى يعترض عليه قديما كان أو حديثا ، وحديث التاريخ فى هذا ذو شجون بل قل ذو جنون ،سواء فى تطرف الحاكم فى خروجه على صحيح العقيدة أو تطرف الرعية فى الخنوع لإرادته والخضوع لبطشه ، ولعل القارىء يلاحظ أننى قد تشددت فى العبارات الأخيرة حتى أستلهم فى ذهن دعاة الدولة الدينية ردا منطقيا بأن الشورى مانعة لبطش الحاكم ، حافظة لحق الرعية ، غير أنى إذا ذكرت لهم أن هذا بدوره يقود إلى مانع جديد هو الخلاف حول كنه الشورى ، وهل هى ملزمة للحاكم وهو رأى

الأقلية ، أم أنها غير ملزمة له وهو رأى الأغلبية التى تفرق بين كون الحاكم ملزما بأن يستشير ، وبين كونه فى نفس الوقت غير ملزم باتباع رأيهم حتى إن اجتمعوا عليه جميعهم أو أغلبهم .

لقد أدرك بعض المخلصين من الدعاة أنهم يواجهون من ظروف المجتمعات الحديثة ما لم يواجهه السلف ، وأن الديموقراطية بمعناها الحديث ، وهو حكم الشعب بالشعب لا تتناقض مع جوهر الإسلام ، وأن اجتهادات المؤمنين بالديموقراطية ، والتى تمخضت عن أساليب الحكم النيابى ، والإنتخابات المباشرة وغير المباشرة ، لا يمكن أن تصطدم بجوهر العدل فى الدين الاسلامى ، وروح الحرية التى تشمله ويشملها ، ومن أمثالهم الأستاذ الكبير خالد محمد خالد والعالم الجليل محمد الغزالى ، لكنهم واجهوا تيار اكاسحا من الرفض لما أملاه عليهم اتساع أفقهم ، وفهمهم لجوهر العقيدة الأصيل ، وانبرى زعماء التيارات الثورية والتقليدية فى نقد هذه الأراء وتفنيدها ، لا فرق فى هذا بين معتدل أو متطرف ، ودونك ما نشر على لسان الأستاذ عمر التلمسانى والأستاذ عمر عبد الرحمن وهو فى مجمله يرفض مقوله حكم الشعب، بدعوى أن الحكم لله ، وهو أمر لو أمعنت النظر فيه لما وجدت تناقضا ، لكنهم يحاولون تأصيل منهجهم بافتراضات منها أن الأغلبية قد تقر تشريعا يعارض شريعة الله ، وأن التسليم بحق المجالس النيابية فى التشريع سلب لحق إلهى ثابت ومقدس ، وهو كونه جل شأنه المشرع الاكبر والوحيد ، وأنها ـــ أى الديموقراطية ـــ قد تعطل النص الشرعى بالرأى الشخصى ، وهكذا أيها القارىء لا تنتهى عقبة أو مانع إلا وتظهر عقبة جديدة أو مانع جديد ، وهى كلها موانع قد يسعد بها المجتهدون المتفتحون ، لأنها تفتح أمامهم بابا واسعا للرأى وللاجتهاد دون خروج على صحيح الدين ، ودون تصادم مع روح العصر ، لكنها فى الجانب الآخر تفزع من ركنوا إلى اجتهادات السلف أيما فزع ، وتضعهم بين شقى الرحى ، إن دارت يمينا طحنت برفض العصر ، وإن دارت شمالا

طحنت برفض العقل ، وإن سكنت أبقتهم حيث هم ، يهربون من الأصل إلى الفرع ، ويخفون منطقا أواجههم به ، بل إن شئت الدقة أتحداهم به ، وهو أن الشريعة وحدها لا تستقيم وجودا أو تطبيقا إلا فى مجتمع إسلامى أو بمعنى أدق دولة دينية إسلامية ، وأن هذه الدولة تحتاج إلى برنامج سياسى يعرض تفصيلا وتأصيلا للعموميات والجزئيات ، وأنهم أعجز من أن يصيغوا مثل هذا البرنامج أو يتقدموا به ، وأنهم يهربون من الرحى برميها فوق رؤوسنا ، داعين إيانا الى تطبيق الشريعة الإسلامية ، التى تقودنا بالحتم إلى دولة دينية إسلامية ، نتخبط فيها ذات اليمين وذات اليسار ، دون منارة من فكر أو اجتهاد مستنير ، وليحدث لنا ما يحدث ، وليحدث للإسلام ما يحدث ، وما علينا إلا أن نمد أجسادنا لكى يسيروا عليها خيلاء ، إن أعجزهم الإجتهاد الملائم للعصر رفضوا العصر ، وأن أعجزهم حكم مصر هدموا مصر .

ثالثا : إنه من المناسب أن أناقش معك أيها القارىء مقولة ذكرتها لك ضمن وجهة نظر الداعين للتطبيق الفورى للشريعة ، وهى قولهم بأن التطبيق (الفورى) للشريعة ، سوف يتبعه صلاح (فورى) للمجتمع ، وحل (فورى) لمشاكله ، وسوف أثبت لك أن صلاح المجتمع أو حل مشاكله ليس رهنا بالحاكم المسلم الصالح ، وليس أيضا رهنا بتمسك المسلمين جميعا بالعقيدة وصدقهم فيها وفهمهم لها ، وليس أيضا رهنا بتطبيق الشريعة الاسلامية نصا وروحا ، بل هو رهن بأمور أخرى أذكرها لك فى حينها ، دليلى فى ذلك المنطق ، وحجتى فى ذلك وقائع التاريخ ، وليس كالمنطق دليل ، وليس كالتاريخ حجه ، وحجة التاريخ لدىّ مستقاة من أزهى عصور الإسلام عقيدة وإيمانا ، وأقصد به عصر الخلفاء الراشدين .

أنت أمام ثلاثين عاما هجريا (بالتحديد تسعة وعشرون عاما

وخمسة أشهر) هى كل عمر الخلافة الراشدة ، بدأت بخلافة أبى بكر (سنتين وثلاثة أشهر وثمانية أيام) ثم خلافة عمر (عشر سنين وستة أشهر وتسعة عشر يوما) ثم خلافة عثمان (إحدى عشرة سنة وأحد عشر شهرا وتسعة عشر يوما) ثم خلافة على (أربع سنين وسبعة أشهر)[2] ، وتستطيع أن تذكر بقدر كبير من اليقين أن خلافة أبى بكر قد انصرفت خلال العامين والثلاثة أشهر إلى الحرب بين جيشه وبين المرتدين فى الجزيرة العربية ، وأن خلافة على قد انصرفت خلال الأربعة أعوام والسبعة أشهر إلى الحرب بين جيشه فى ناحيه وجيوش الخارجين عليه والرافضين لحكمه فى ناحيه أخرى ، بدءا من عائشة وطلحة والزبير فى موقعة الجمل ، وانتهاء بجيش معاوية فى معركة صفين ومرورا بعشرات الحروب مع الخوارج عليه من جيشه ، وأنه فى العهدين كانت هموم الحرب ومشاغلها أكبر بكثير من هموم الدولة وإرساء قواعدها ، أضف الى ذلك قصر عهد الخلافتين ، حيث لم يتجاوز مجموع سنواتهما ست سنوات وعشرة أشهر ، ويبقى أمامك عهد عمر وعهد عثمان ، حيث يمكن أن تتعرف فيهما على الإسلام الدولة فى أزهى عصور الإسلام إسلاما ، وأحد العهدين عشر سنين ونصف (عهد عمر) ، والثانى حوالى اثنى عشر عاما (عهد عثمان) ، وهى فترة كافية لكل من العهدين لكى يقدم نموذجا للإسلام الدولة كما يجب أن تكون ، فعُمر وعثمان من أقرب الصحابة الى قلب الرسول وفهمه ، والاثنان مبشّران بالجنة ، وللأول منهما وهو عمر مواقف مشهودة فى نصرة الإسلام وإعلاء شانه ، وهى مواقف لا تشهد بها كتب التاريخ فقط ، بل يشهد بها القرآن نفسه ، حين تنزلت بعض آياته تأييدا لرأيه ، وهو شرف لا يدانيه شرف ، وللثانى منهما وهو عثمان مواقف إيمان وخير وجود ، ويكفيه فخرا أنه زوج ابنتى الرسول ، هذا عن الحاكم فى كل من

---

(٢) مروج الذهب للمسعودى — الجزء الرابع — (ص ٣٨٧ — ٣٨٨) — دار المعرفة — بيروت — لبنان .

العهدين ، أما عن المحكومين ، فهم صحابة الرسول وأهله وعشيرته ، لا تحدث واقعة إلا وتمثل أمامهم للرسول فيها موقف أو حديث ، ولايمرون بمكان إلا وتداعت إلى خيالهم ذكرى حدث به أو قول فيه ، ولا تغمض أعينهم أمام المنبر إلا وتمثلوا الرسول عليه قائما . ولا يتراصون للصلاة خلف الخليفة إلا وتذكروا الرسول أمامهم إماما ، وهم فى قراءتهم للقرآن يعلمون متى نزلت الآية ، وأين ، ولماذا إن كان هناك سبب للتنزيل ، وباختصار يعيشون فى ظل النبوة ويتأسون بالرسول عن قرب وحب ، هذا عن المحكومين ، ولا يبقى إلا الشريعة الإسلامية وهى ما لا يشك أحد فى تطبيقها فى كل من العهدين ، بل إنك لا تتزيد إن أعلنت أن هذا العهد أو ذاك ، كان أزهى عصور تطبيقها لأنها لزوم ما يلزم فى ضوء ما سبق أن ذكرنا بشأن الحاكم والمحكوم ، ومع ذلك فقد كان عهد عمر شيئا وعهد عثمان شيئا آخر ، فقد ارتفع عمر بنفسه وبالمسلمين إلى أصول العقيدة وجوهرها ، فسعد المسلمون به ، وصلح حال الدولة على يديه ، وترك لمن يليه منهجا لا يختلف أحد حوله ، ولا نتمثل صلاح الحكم وهيبة الحاكم إلا إذا استشهدنا به ، بينما قاد عثمان المسلمين إلى الإختلاف عليه ، ودفع أهل الحل والعقد إلى الإجماع على الخلاص منه ، إما عزلا فى رأى أهل الحجى ، أو قتلا فى رأى أهل الضراب ، واهتزت هيبته فى نظر الرعية ، إلى الحد الذى دفع البعض إلى خطف السيف من يده وكسره نصفين ، أو حصبه على المنبر ، أو التصغير من شأنه بمناداته (يانعثل) نسبة إلى مسيحى من أهل المدينة كان يسمى نعثلا وكان عظيم اللحية كعثمان ، أو الاعتراض عليه من كبار الصحابة بما يفهم منه دون لبس أو غموض أنه خارج على القرآن والسنة ، ووصل الأمر الى الدعوة الصريحة لقتله ، حيث يروى عن عائشة قولها : اقتلوا نعثلا لعن الله نعثلا[٣] ، وهى

(٣) عبقرية الامام على ص ٩٩ — المجموعة الكاملة لمؤلفات العقاد — المجلد الثانى — دار الكتاب اللبنانى ، ضحى الإسلام لأحمد امين ج ٣ ص ٢٥٢ — مكتبة النهضة المصرية .

كلها أمور لا تترك لك مجالا للشك فيما وصل إليه أمر الخليفة قِبَل رعيته ، وما وصل إليه أمر الرعية قِبَلَ الخليفة .

وعلى الرغم من أن عمر وعثمان قد ماتا مقتولين ، إلا أن عمر قد قتل على يد غلام من أصل مجوسى ، وترك قتله غصة فى نفوس المسلمين ، وأثار فى نفوسهم جميعا الروع والهلع لفقد عظيم الأمة ، ورجلها الذى لا يعوض ، بينما على العكس من ذلك تماما ، ما حدث لعثمان عند مقتله ، فقد قتل على يد المسلمين الثائرين المحاصرين لمنزله وبإجماع منهم ، وقد تتصور أن قتلة عثمان قد أشفوا غليلهم بمصرعه على أيديهم ، وانتهت عداوتهم له بموته ، لكن كتب التاريخ تحدثنا برواية غريبة ليس لها نظير سابق أو لاحق ، وإن كانت لها دلالة لا تخفى على أريب ، فالطبرى يذكر فى كتابه تاريخ الأمم والملوك[4] (لبث عثمان بعدما قتل ليلتين لا يستطيعون دفنه ثم حمله أربعة « حكيم ابن حزام وجبير بن مطعم ونيار بن مكرم وأبو جهم بن حذيفة » فلما وضع ليصلى عليه جاء نفر من الأنصار يمنعوهم[5] الصلاة عليه فيهم أسلم بن أوس بن بجرة الساعدى وأبو حية المازنى ومنعوهم أن يدفن بالبقيع فقال أبو جهم ادفنوه فقد صلى الله عليه وملائكته فقالوا لا والله لا يدفن فى مقابر المسلمين أبدا فدفنوه فى حش كوكب[6] فلما ملكت بنى[7] أمية أدخلوا ذلك الحش فى البقيع) ، وفى رواية ثانية (أقبل عمير بن ضابىء وعثمان موضوع على باب فنزا عليه فكسر ضلعا من أضلاعه) ، وفى رواية ثالثه أنهم دفنوه فى حش كوكب حين رماه المسلمون بالحجارة فاحتمى حاملوه بجدار دفنوه بجواره فوقع دفنه فى حش كوكب .

هذا خليفة المسلمين الثالث ، يقتله المسلمون ، لا يستطيع لأهله دفنه

---

(٤) تاريخ الطبرى — الجزء الثالث ص ٤٣٩ — مؤسسة الأعلمى للمطبوعات بيروت — لبنان .

(٥) كذا فى الأصل والصحيح (يمنعونهم من) .

(٦) مقابر اليهود .

(٧) كذا فى الاصل والصحيح (بنو) .

ليلتين ويدفنونه فى الثالثة ، يرفض المسلمون الصلاة عليه ، بقسم البعض ألا يدفن فى مقابر المسلمين أبدا ، يحصب جثمانه بالحجارة ، يعتدى مسلم على جثمانه فيكسر ضلعا من أضلاعه ، ثم يدفن فى النهاية فى مقابر اليهود .

أى غضب هذا الذى يلاحق الحاكم حتى وهو جسد مسجي ، وينتقم منه وهو جثة هامدة ، ولا يراعي تاريخه فى السبق فى الإسلام والذود عنه ، ولا عمره الذى بلغ السادسة والثمانين ، ويتجاهل كونه مبشّرا بالجنة وزوجا لابنتى الرسول ، ويرفض حتى مبدأ الصلاة عليه أو دفنه فى مقابر المسلمين شأنه شأن أفقرهم أو أعصاهم

هو غضب لاشك عظيم ، وخطب لا ريب جليل ، وحادث لا تجد أبلغ منه تعبيرا عن رأى المسلمين فى حاكمهم ، وأمر لايؤثر فى الإسلام من قريب أو بعيد ، فعثمان رضى الله عنه ليس ركنا من أركان الإسلام ، وإنما هو بشر يخطىء ويصيب ، وحاكم ليس له من الحصانة أو القدسية ما يرفعه عن غيره من المسلمين ، لكنك لا تملك إلا أن تتساءل معى وأن تجيب .

ـ ألم يكن عثمان وقت اختياره واحدا من خيار المسلمين ، مبشّرا بالجنة وأحد ستة هم أهل الحل والعقد ، وأحد اثنين لم يختلف المسلمون على أن الخلافة لن تخرج عنهما وهما عثمان وعلى ؟

والإجابة (بلــى)

ـ ألم يكن المسلمون فى أعلى درجات تمسكهم بالعقيدة ، وأقرب ما يكونون إلى مصدرها الأول وهو القرآن ومصدرها الثانى وهو السنة ، بل كان أغلبهم أصحابا للرسول وناقلين عنه ما وصلنا من حديث وأحداث ؟

والإجابة (بلــى.)

- ألم تكن الشريعة الإسلامية مطبقة فى عهد عثمان رضى الله عنه ؟

والإجابة (بلـــى)

- هل ترتب على ماسبق (حاكم صالح ومسلمون عدول وشريعة إسلامية مطبقة) أن صلح حال الرعية ؟ ، وحسن حال الحكم ؟ وتحقق العدل ؟ وساد الأمن والأمان ؟

والإجابة (لا)

وهنا نصل سويا إلى مجموعة من النتائج نستعرضها معا عسى أن تحل لنا معضلة التفسير وأن تجيب معنا على السؤال الحائر وموجزه لفظ (لماذا) .

النتيجة الأولى :

ان العدل لا يتحقق بصلاح الحاكم ، ولا يسود بصلاح الرعية ، ولا يتأتى بتطبيق الشريعة ، وانما يتحقق بوجود ما يمكن أن نسميه (نظام حكم) ، وأقصد به الضوابط التى تحاسب الحاكم إن أخطأ ، وتمنعه إن تجاوز ، وتعزله إن خرج على صالح الجماعه أو أساء لمصالحها ، وقد تكون هذه الضوابط داخلية ، تنبع من ضمير الحاكم ووجدانه ، كما حدث فى عهد عمر ، وهذا نادر الحدوث ، لكن ذلك ليس قاعدة ولا يجوز الركون اليه ، والأصح أن تكون مقننة ومنظمة ، فقد واجه قادة المسلمين عثمان بخروجه على قواعد العدل بل وأحيانا بخروجه على صحيح جوهر الإسلام ، فلم يغير من سياسته شيئا ، وبحثوا فيما لديهم من سوابق حكم فلم تسعفهم سابقة ، ومن قواعد لتسيير أمور الدولة فلم يجدوا قاعدة ، واشتد عليهم الأمر فحاصروه وطلبوا منه أن يعتزل ، ولأن قاعدة ما فى هذا الأمر لم تكن موجودة ، فقد أجابهم بقوله الشهير والله لا أنزع ثوبا سربلنيه الله (أى ألبسنيه الله) ، وحين اقترب الأمر من نهايته ، وأصبح قاب قوسين أو أدنى من

ملاقاة حتفه على يد رعيته ، أرسلوا إليه عرضا فيه من المنطق الكثير ، ومن الصواب ما لا يختلف عليه ، فقد خيروه بين ثلاث ، إما الإقادة منه (أى أن يعاقب على أخطائه شأنه شأن أى مسلم يخطىء) ، ويستمر بعدها خليفة بعد إدراكه أنه لا خطأ دون عقاب ، وإما أن يتبرأ من الإمارة (أى أن يعتزل الخلافه بإرادته) ، وإما أن يرسلوا الأجناد وأهل المدينة لكى يتبرأوا من طاعته (أى أن يعتزل الخلافة بإرادة الرعية) فكان رده كما ورد فى رسالته الأخيرة كما انتسخها بن سهيل[٨] (وهم يخيروننى إحدى ثلاث إما يقيدوننى بكل رجل أصبته خطأ أو صوابا غير متروك منه شىء ، وإما أعتزل الأمر فيؤمرون آخر غيرى ، وإما يرسلون إلى من أطاعهم من الأجناد وأهل المدينة فيتبرأون من الذى جعل الله سبحانه لى عليهم من السمع والطاعة **فقلت لهم أما إقادتى من نفسى فقد كان من قبلى خلفاء تخطىء وتصيب فلم يستقدمن أحد منهم وقد علمت أنما يريدون نفسى وأما أن أتبرأ من الإمارة فإن يكلبونى أحب إلى من أن أتبرأ من عمل الله عز وجل وخلافته وأما قولكم يرسلون إلى الأجناد وأهل المدينة فيتبرأون من طاعتى فلست عليكم بوكيل ولم أكن استكرهتهم من قبل على السمع والطاعة ولكن أتوها طائعين**) ، هنا يوضح عثمان بصراحة أن مراجعة الخليفة على الخطأ لم تكن واردة فيمن سبقه من الخلفاء (أبو بكر وعمر) أو على الاقل ليس لها قاعدة ، وهنا أيضا يعلن بلا مواربة أنه مصر على تمسكه بالحكم حتى النهاية وأن اعتزاله غير وارد ، وهنا أيضا يواجه الدعوة إلى سحب البيعة بمنطق غريب مضمونه ، وهل كنت أكرهتكم حين بايعتم ؟ وكأن البيعة أبدية ولا مجال لسحبها أو النكوص عنها .

لا قاعدة إذن ولا نظام للرقابة ، والأمر كله موكول لضمير الحاكم إن عدل وزهد كان عمر ، وإن لم يعدل وتمسك بالحكم كان عثمان .

---

(٨) تاريخ الطبرى ص ٤٣٧ ــ الجزء الثالث ــ مرجع سابق .

لقد أعلن عثمان أن نظام الحكم الإسلامى (من وجهة نظره) يستند الى القواعد الآتية :

- خلافة مؤبدة .
- لا مراجعة للحاكم ولا حساب أو عقاب ان أخطأ .
- لا يجوز للرعية أن تنزع البيعة منه أو تعزله ، ومجرد مبايعتها له مرة واحدة ، تعتبر مبايعة أبدية لا يجوز لأصحابها سحبها وإن رجعوا عنها أو طالبوا المبايع بالاعتزال .

ولأن أحدا لا يقر ولا يتصور أن تكون هذه هى مبادىء الحكم فى الإسلام ، قتله المسلمون ، **لكن السؤال يظل حائرا ، ومضمونه ، هل هناك قاعدة بديلة ؟ أو نظام حكم واضح المعالم فى الإسلام ؟ هل هناك قاعدة فى القرآن والسنة تحدد كيف يبايع المسلمون حاكمهم ، وتضع ميقاتا لتجديد البيعة ، وتحدد أسلوبا لعزل الحاكم بواسطة الرعية ، وتثبت للرعية حقها فى سحب البيعة كما تثبت لها حقها فى إعلانها ، وتعطى المحكومين الحق فى حساب الحاكم وعقابه على أخطائه ، وتنظم ممارستهم لهذا الحق ؟**

أعتقد أن السؤال كان حائرا ولا يزال ، بل إن السؤال نفسه قد اختفى بعد عهد الخلفاء الراشدين ، وحرص المزايدون والمتزيدون فى عصرنا على إخفائه ، تجنبا للحرج ، وتلافيا للخلاف ، ونأيا بأنفسهم عن الإجتهاد وهو أمر بالنسبة لهم عسير ، ربما عن قعود ، وربما عن جمود ، وربما عن عجز .

النتيجة الثانية :

إن تطبيق الشريعة الإسلامية وحده ليس هو جوهر الإسلام ، فقد طبقت وحدث ما حدث ، وأخطر من تطبيقها بكثير وضع قواعد الحكم العادل المتسق مع روح الإسلام ، فقد رأينا أن الشريعة كانت

مطبقة ، وأن الحاكم كان صالحا ، وأن الرعية كانت مؤمنة ، وحدث ما حدث ، لغياب ما غاب ، وأظنه لا يزال غائبا .

ولعل ما حدث فى السودان خير دليل على مغبة البدء بالوجه العقابى للإسلام ، وهو ما حدث حين أعلن الحاكم عن تطبيق الشريعة الإسلامية وبدأ فى إقامة الحدود فى مجتمع مهدد بالمجاعة ، الأمر الذى ترتب عليه أن أصبح أنصار تطبيق الشريعة الاسلامية بعد تلك التجربة أقل بكثير من أنصارها قبل التطبيق ، فالبدء يكون بالأصل وليس بالفرع ، وبالجوهر وليس بالمظهر ، وبالعدل قبل العقاب ، وبالأمن قبل القصاص ، وبالأمان قبل الخوف ، وبالشبع قبل القطع .

النتيجة الثالثة :

إنك إن انتقلت من عهد عثمان إلى عهدنا الحاضر ، لاتجد شيئا قد اختلف أو استجد سواء بالنسبه لحل مشاكل المجتمع ، أو بالنسبة لمواجهة السلطة إن انحرفت ، من خلال منظور إسلامي ، ودونك ربطهم بين تطبيق الشريعة وحل مشاكل المجتمع ، واسألنى وأسأل نفسك .

- كيف ترتفع الأجور وتنخفض الأسعار إذا طبقت الشريعة الإسلامية ؟
- كيف تحل مشكلة الاسكان المعقدة بمجرد تطبيق الشريعة الإسلامية ؟
- كيف تحل مشكلة الديون الخارجية بمجرد تطبيق الشريعة الإسلامية ؟
- كيف يتحول القطاع العام إلى قطاع منتج بما يتناسب وحجم استثماراته فى ظل تطبيق الشريعة الإسلامية ؟

هذه مجرد عينات من الأسئلة ، على الداعين للتطبيق الفورى (للشريعة) والمدعين أنها سوف يترتب عليها حل (فورى) لمشاكل المجتمع أن يجيبوا عليها ، وهم إن حاولوا الإجابة وجدوا أنفسهم أمام المأزق الذى يدور هذا الحوار حوله ، وهو وضع برنامج سياسى متكامل ، بل إن تفرغهم للإبداع (النقلى) من اجتهادات القرن الثانى الهجرى يمكن أن يقودهم إلى تعقيد المشاكل بدلا من حلها ، فالنظرة الضيقة إلى مفهوم الربا إن طبقت فى عالم اليوم ، سوف تقود إلى ارتباك هائل فى سوق المال ، وسوف تلجىء إلى تحايل نرى ملامحه فى تجربة البنوك الإسلامية ، وربما أدت إلى الخراب بدلا من التنمية ، والكساد بديلا عن الرواج ، وقبل أن تفغر فاك مندهشا أو ترفع يدك معترضا دعنى أذكر لك أن الشريعة لا تقود الى ذلك ، بل إنه اجتهاد القرن الثانى الهجرى هو الذى يقود إذا طبق فى عالم تغيرت معالمه ، وتبدلت أحواله ، وعرف أنماطا من التعامل لم يعرفها السلف ، وطرأت فيه من المتغيرات ما لا يقصر الاستدانة على الحاجة ، أو الإدخار على مفهوم إقراض الغير ، وعرف التضخم الذى يترتب عليه خفض القوة الشرائية للنقود ، إلى غير ذلك مما لا يسعه حصر ولم يشمله اجتهاد بعد ، اللهم إلا اجتهاد فى مناخ غير المناخ ، ولعصر غير العصر .

هذا عن الربا ، فماذا عن الأجور والأسعار والإسكان ، هل هناك علاقة بين هذه الظواهر أو المشاكل وبين تطبيق الشريعة ، المؤكد أنه لا علاقة ولا ارتباط ، لكن الارتباط قائم ومؤكد إن كان الحديث عن برنامج سياسى ينتظم مفردات المجتمع بما فيها الشريعة فى منظومة لا تتناقض مع الاسلام ولا تتصادم مع متغيرات الواقع .

النتيجة الرابعة :

إننا يجب أن نفرق بين الهروب والمواجهة ، وبين النكوص والإقدام ، وبين المظهرية والجوهر ، فالمجتمع لن يتغير والمسلمون لن يتقدموا بمجرد

إطالة اللحية وحلق الشارب ، والإسلام لن يتحدى العصر بإمكانيات التقدم بمجرد أن يلبس شبابنا الزى الباكستانى ، ومصر لن يتألق وجهها الإسلامى الحضارى بمجرد أن يتنادى الشباب بغير أسمائهم فيدعو الواحد منهم الآخر باسم (خزعل) ويرد عليه الآخر التحية بأحسن منها فيدعوه (عنبسة) ، واللحاق بركب التقدم العلمى لن يحدث بمجرد استخدام السواك بديلا عن فرشاة الأسنان أو تكحيل العينين أو استعمال اليد فى الطعام أو الإهتمام بالقضايا التافهة مثل نظرية (حبس الظل) فى شأن التماثيل أو الصور أو إضاعة الوقت فى الخلاف حول طريقة دخول المرحاض وهل تكون بالقدم اليمنى أم اليسرى ، وميقات ظهور المهدى المنتظر ، ومكان ظهور المسيخ الدجال ، فكل هذه قشور ، والغريب أنها تشغل أذهان الشباب وبعض الدعاة بأكثر مما يشغلهم جوهر الدين وحقيقته ، وهو جوهر لا يتناقض مع التقدم بحال ، وهى حقيقة لا تتوقف أمام هذه الأمور الصغيرة ، ولعلى أعترف لك أيها القارىء أننى حزين أشد الحزن ، ومكلوم حقيقة لا مجازا ، وأنا أشهد شبابنا وقد امتلأ رأسه بهذه الأمور التافهة ، وأشهد قادته من أصحاب الطموح ، ومدعى إحياء الإسلام ، وهم يرسّخون فيه هذه الأسس ، بل ويتجاوزون ذلك إلى دعوته لترك العلوم (الوضعية) أو الأعمال (العلمانية) والتفرغ للعبادة .

هل هذا هو وجه الإسلام الحقيقى ، وهل هذا هو ما سنواجه به القرن الحادى والعشرين ، وهل هؤلاء الذين يسيئون قيادة أنفسهم وأتباعهم هم الصالحون لقيادة المجتمع ، وهل أقبل منهم أو تقبل منهم دعوتهم للدولة الدينية وهم لا يتمسكون من الدين إلا بالقشور ، ولا يعرفون من العقيدة إلا مظهرها الذى لا أصل له فى كتاب الله ، ولا سند له إلا التأسى بالرسول فى مسايرته لعصر غير عصرنا ، ومجتمع يختلف جملة وتفصيلا عن المجتمع الذى نعيشه ، وليتهم تأسوا

به وهو يدعو للرحمة ، ويستنكر قتل المسلم للمسلم ، ويدعو لطلب العلم ولو فى الصين ، ويستنكر اعتزال العمل للعبادة ، ويعدل فى قسمته بين الدين والدنيا ، ويعلن حكمته الخالدة للأجيال التالية له ، ومضمونها أنهم أعلم بشئون دنياهم .

هؤلاء قوم كرهوا المجتمع فحق للمجتمع أن يبادلهم كرها بكره ، ولفظوه فحق له أن يلفظهم ، وأدانوه بالجاهلية فحق له أن يدينهم بالتعصب وانغلاق الذهن ، وخرجوا عليه فحق له أن يعاملهم بما اختاروه لأنفسهم ، معاملة الخارجين على الشرعية والقانون ، ووضعوا أنفسهم فى موضع الأوصياء على الجميع ، وهم أولى الناس بأن يعاملوا معاملة المحجور عليهم ، وهم من قبل ومن بعد ، أساءوا للإسلام ذاته حين ادعوا عليه ما ليس فيه ، وأظهروا منه ما ينفر القلوب ، وأعلنوا باسمه ما يسىء إليه ، وأدانوه بالتعصب وهو دين السماحة ، واتهموه بالجمود وهو دين التطور ، ووصموه بالإنغلاق وهو دين التفتح على العلم والعالم ، وعكسوا من أمراضهم النفسية عليه ما يرفضه كدين ، وما نرفضه كمسلمين .

هو الهروب لأنه أسهل من المواجهة ، وهو النكوص لأنه أهون من الإقدام ، وهى المظهرية لأنها أيسر من إدراك الجوهر ، وهم فى مزايدتهم على المظاهر يغالون فى المطالبة بالشريعة ، وهى مطالبة تتسق مع ما درجوا عليه واتسق تفكيرهم معه ، فتطبيق الشريعة فى مجتمعنا الحالى ، على ما تركه السلف دون اجتهاد ومراجعة ، إنما تمثل مظهرا لا غناء فيه ، وظاهرا من الأمر لا جوهر له ، ومجرد إطار شكلى لا مضمون داخله ، أما الجوهر والإطار والمضمون فهو ما أشرت إليه من قواعد تنظم المجتمع على أساس لا تتناقض مع جوهر الدين فى شىء ، ولا تصطدم مع معطيات العصر فى إطارها العام ، وهو مطلب بالنسبة لهم عسير ، فهم مطالبون أولا أن يروا العصر على حقيقته قبل أن يُنَظِّروا

له ، وأن يعيشوه قبل أن يبرمجوه ، وأن يتفاعلوا معه قبل أن يخططوا مستقبله ، وهم فى النهاية سحابة صيف لا أشك أنها إلى زوال ، وغيم داكن لا أحسب إلا أنه إلى انقشاع .

رابعا : إن أصحاب وجهة النظر الأولى ، وأقصد بهم الداعين إلى التطبيق الفورى للشريعة الإسلامية ، يضمرون عداء لاحد له للديموقراطية ، إما عن قصد نتيجة عدم إيمانهم بها كما أسلفت ، وإما عن حسن نية من الكثيرين الذين يدفعهم حماسهم للشريعة إلى المطالبة بإقرارها بعرضها على مجلس الشعب ، دون أن تناقش على نطاق شعبى واسع ، مع تلويحهم بسيف الخروج عن الدين لأعضاء المجلس ، إن هم رفضوا أو تأنوا أو ترددوا ، ويتجاوز البعض فيحاولون القفز فوق المجلس ، متوجهين مباشرة إلى رئيس الجمهورية ، ومطالبين له بوضعها ــ هكذا ــ موضع التنفيذ الفورى الناجز .

ولأن الأمر كما أوضحت ليس أمر شريعة بل أمر اختيار بين الدولة الدينية والدولة المدنية ، وهو اختيار كما شرحت من قبل ، بين بديل واضح ومطبق وهو الدولة المدنية ، وبديل آخر لم يجهد أصحابه أذهانهم فى بلورته وتوضيحه وهو الدولة الدينية ، فإنه من الصعب والأمر كذلك أن يقضى بشأن هذا الأمر فى جلسة أو اثنتين ، أو فى أسبوع أو اثنين ، بل إننى أتصور سبيلا آخر لطرح هذا الأمر ومناقشته ، وهو سبيل أرى أنه الأوفق والأصح ، ليس فقط من وجهة نظرى ، بل إنه لزوم ما يلزم بالنسبة لأمر هذا شأنه ، وتلك طبيعته ، ولعلى قبل أن أعرض تصورى فى هذا الشأن ، أتسمع رأى المعارضين لقولى جملة وتفصيلا ، وكأنى بهم يقولون ، ها هو يلتوى بالكلم ، وينكر علينا حقا يرضاه للآخرين ويطلبه لنفسه ، ويتصور الديموقراطية وقفا على آرائه ونظرائه ، ولا يلتزم بالدستور الذى أقر أن تكون مبادىء الشريعة

الإسلامية هى المصدر الرئيسى للقوانين ، ولا يلزم نفسه بإرادة الأمة التى أنشأت هذا التعديل ، وتمثلت فى استفتاء شعبى أعطى التأييد الكامل له ، وهى كلها آراء جديرة بالبحث والمناقشة ، وتستحق بالفعل كثيرا من التوقف والتأمل .

أما عن الدستور فلا أحسب أنه قد جاء بجديد ، فأغلب القوانين القائمة مستمدة من مبادىء الشريعة الإسلامية ، مما يجعل منها المصدر الرئيسى للتشريع فى مصر ، مع ملاحظة أرى أن إبداءها واجب ، وتتلخص فى أن الدستور ليس كتابا مقدسا ، وأنه يحق لأى مواطن أن يختلف مع بنوده أو أن يعترض عليها ، وله أيضا أن يطالب بتعديلها ، على أن يسلك فى هذا السبيل ما نظمه الدستور نفسه من سبل لتعديل مواده أو إلغائها أو الإضافة إليها ، بل إن أصحاب وجهة النظر الأولى يعترضون على الكثير من نصوص الدستور ، مثل النص على تعدد الأحزاب الأمر الذى يختلف عن اعتقادهم فى قصرها على حزبين هما حزب الله وحزب الشيطان ، بل ويتجاوز أغلبهم تلك الجزئية إلى الإعتراض على ما يتعلق بنظام الحكم فى الدستور جملة وتفصيلا .

ما بالهم إذن يلقون الحجة وهى مردودة إليهم ، ويطلقون الرأى وهو مأخوذ عليهم ، ويستندون للدستور وهو غير مقبول منهم ..

وقريب من ذلك احتكامهم إلى الإستفتاء دليلا على التأييد الشعبى ، ورفضهم الإعتراف بشرعية جميع الإستفتاءات التى حدثت منذ اختلفت معهم الثورة وحتى الآن ، عدا استفتاء واحد صادف هوى فى نفوسهم ، ومس من قلوبهم الشغاف ، وحلق بهم فى أحلام وردية ، وامتشقوه سلاحا يخرسون به الألسنة ، ويذودون به عن أوهامهم حينا وأحلامهم أحيانا .

هو الهوى حين يتسلط ، والغرض حين يستبد ، والمنطق حين

يهرب ، والعقل حين تغشاه العاطفة ، والحجة حين يشوبها الضعف ، والكلام حين يحتوى خبيئا ، معناه ليست لنا عقول .

ليس الدستور إذن هو السند ، وليس الاستفتاء هو الحجة ، وإنما سبيلهم الوحيد كما أتصور ، أن يفعلوا ما فعله الآخرون ، وهو أن يتقدموا إلى الشعب ببرنامجهم السياسى ، وأن يشكلوا حزبهم أو أحزابهم ، فإن حازوا الأغلبية فى انتخابات حرة فقد ألزمونا بالحجة الدامغة ، وآخرسونا بالفعل السديد ، وقد اخترت لفظ (أخرسونا) عن قصد لاعتقادى أنه سوف يكون واقعا لامراء فيه ، ففاقد الديمقراطية لا يعطيها ، لكنه إن توصل للحكم بإرادة الشعب كان له ما أراد .

هنا قد يحتج القارىء بأن القوانين الحالية لا تتيح لهم تشكيل أحزاب على أساس العقيدة الدينية ، وهو نص قانونى له وجاهته ، لكون الأحزاب السياسية منبرا لكل المصريين مهما اختلفت عقائدهم ، لكننى أحسب أن المناخ الردىء قد تجاوز ذلك ، وأن الإخوان المسلمين على سبيل المثال يملكون حزبا ، ومكتب إرشاد ، وصحفا ومجلات حزبية وغير حزبية تدافع عنهم وتتبنى آراءهم بل ووصل الأمر إلى تواجد ممثلين لهم فى المجلس النيابى بعد تحالف الوفد والإخوان المسلمين ، ذلك التحالف الذى يشبهه بعض الظرفاء بزواج المتعة الذى تعترف به بعض طوائف الشيعة وتنكره طوائف السنة .

هم موجودون إذن ، وهم توصلوا بالشرعية إلى تواجد شرعى ، وإنكار تواجدهم إخفاء للرؤوس فى الرمال ، والسماح لهم ولغيرهم من التيارات السياسية الدينية بتشكيل أحزابهم له من المزايا ما لا يستهان به ، فسوف يلزمون بوضع برامج سياسية ، وسوف يدور الحوار معهم على أرض الواقع السياسى ، وسوف يكون حوار دنيا لا حوار دين ، وسوف يكون هدفهم كراسى الحكم لا قصور الجنة ، وسوف يحجم

أئمة المساجد عن المزايدة على مقولاتهم لدخولهم آنذاك فى دائرة العمل السياسى الصريح ، وسوف تتحول الأحزاب السياسية إلى معارضتهم بدلا من المزايدة عليهم ، وسوف يختلفون فيما بينهم بأكثر من اختلافهم مع الآخرين ، وسوف يواجهون بعضهم البعض بأكثر مما يواجهون الآخرين ، وسوف يتحاورون فى ساحة ليست ساحتهم ، ويتكلمون لغة تصعب عليهم مفرداتها ، ناهيك عن قواعدها ، وفى كل هذا رحمة من الله أى رحمة ، ولطف بالوطن أى لطف ، ولا حجة هنا للقائلين بأن ذلك سوف يدعو إلى إنشاء أحزاب دينية قبطية ، وأنه سوف يمزق الوطن طائفيا ، فدرس التاريخ ينبئنا بأن ذلك غير وارد ، وإن ورد فلا تأثير له ، وغير بعيد عن الأذهان حزب أخنوخ فانوس ، الذى تكون وقضى دون أن يزيد عددأفراده على الآحاد ، وغير بعيد تجربة الوفد حين استوعب الأغلبية الساحقة من أقباط مصر ، الذين تحتويهم دائما راية العلمانية ، وتستهويهم شعاراتها ، وهو أمر مازالت أسبابه قائمة ، وحديث ذلك يطول ، وهو فى مجمله حديث يهوّن من أسباب التخوف ولا يدعمها ، ويؤكد ما أدعو إليه ولا ينفيه .

هذه هى وجهة النظر الثانية أيها القارىء ، أفضت فيها لكثرة ما أفاض أصحاب وجهة النظر الأولى فى عرض آرائهم وتزيينها ، وأحسب بعد ذلك أنك إلى اختيار ، وأن التفكير الهادىء سوف يقودك إلى قرار ، بل إننى أحسب أنك إن توصلت بعد ما سبق إلى مجرد التردد فسوف أحمد الله ، ولذلك أدركت معى أنهم قد اختاروا الطريق السهل ، وأن اتباعهم إلى ما لا تعلم وما لا يعلمون أمر جلل ، وأن عليهم أن يجاهدوا فى نفوسهم هوى السلطة وزينة مقاعد الحكم ، وأن يجتهدوا قبل أن يجهدوا الآخرين بحلم لا غناء فيه ، وأن يفكروا قبل أن يكفّروا ، وأن يواجهوا مشاكل المجتمع بالحل لا بالهجرة ، وأن يقتصدوا فى دعوى الجاهلية حتى لا تقترن بالجهل ، وأن يعلموا أن الإسلام أعز من أن يهينوه بتصور المصادمة مع العصر ، وأن الوطن أعز من أن

يهدموا وحدته بدعاوى التعصب ، وأن المستقبل يصنعه القلم لا السواك ، والعمل لا الاعتزال ، والعقل لا الدروشة ، والمنطق لا الرصاص ، والأهم من ذلك كله أن يدركوا حقيقة غائبة عنهم ، وهى أنهم ليسوا وحدهم .. جماعة المسلمين .

للقارىء أن يحزن ومن حقه أن يتعجب ، وهو يستعرض معنا ما عرضناه فى الفصل الأول حول مصرع عثمان ، أما الحزن فأسبابه مفهومة ، وأما التعجب فأبوابه كثيرة ، إن سددت منها بابا وحسبت أنك استرحت ، انفتحت عليك أبواب ، وأثقلتك هموم ، وحسبك أنك إن أدنت لا تدرى من تدين ، فأنت إن أدنت الثائرين لا تملك أن تبرىء عثمان ، وأنت إن أدنت عثمان لا تملك أن تبرىء الثائرين ، وأنت إن أدنت الثائرين لا تملك إلا أن تتعاطف معهم فى نوازعهم ، وأنت إن أدنت عثمان لاتملك إلا أن تتعاطف معه فى مصرعه ، ولعلك بحكم العاطفة الدينية أقرب إلى إنصاف عثمان ، وإلى تلمس الأعذار له ، لكنك تصطدم فى سبيلك هذا بأقوال كبار الصحابة وأفعالهم ودعوة بعضهم الصريحة إلى حمل السيف والخروج عليه ، فهذا عبد الرحمن بن عوف يقول لعلى : إن شئت أخذت سيفك وآخذ سيفى ، فقد خالف ما أعطانى ثم يقول لبعض أصحابه فى المرض الذى مات فيه : عاجلوه قبل أن يطغى ملكه[1] وهذا طلحة يؤلب الثائرين حتى لا يجد علىّ مفرا

(١) الفتنة الكبرى ــ الأعمال الكاملة لطه حسين ، المجلد الرابع (ص ٣٦٦ - ٣٦٧) ــ دار الكتاب اللبنانى ــ بيروت .

من أن يفتح بيت المال ، ويوزع من أمواله عليهم حتى يتفرقوا ، ويقره عثمان على ما فعل ، ولن تمر شهور حتى يقتل عثمان ، وحتى يخرج طلحة نفسه مطالبا بالثأر له فى جيش عائشة ، وحتى يصاب بسهم رماه به مروان بن الحكم ، صفىّ عثمان وساعده الأيمن ، وخليفة المسلمين بعد ذلك بثلاثين عاما ، ورفيق طلحة فى الجيش الثائر من أجل الثأر ، وساعتها سوف يدرك طلحة أنها النهاية ، فيردد فى لحظات الصدق مع النفس ومع الله ، هذا سهم رمانى به الله ، اللهم خذ لعثمان منى حتى ترضى[٢] ، وهو قول بالغ الدلالة على صحوة الضمير ، وتيقن الخطأ ، ولم يكن طلحة فى هذا مبتدعا ، وإنما كان مسايرا لفعل أصحابه ، وهم أنفسهم صحابة الرسول ، غاية ما فى الأمر انه كان أكثر تطرفا ، فأهلك وهلك ، أما على والزبير وابن مسعود وعمار وغيرهم ، فقد تراوحوا فى معارضتهم بين العنف واللين ، وانتهوا إلى ما انتهى إليه طلحة ، حين هلك بعضهم معه ، وتأخر البعض إلى حين .

حدث ما حدث ، وقتل المسلمون بسيوف المسلمين ، وهلك الصحابة بسيوف الصحابة ، وبقيت دلالات الحوادث تؤرق أذهاننا حتى اليوم ، واختلف الفقهاء حتى يومنا هذا مع ما لم يتمن أحد أن يناقش ناهيك عن أن يحدث ، وهو (شرعة قتال أهل القبلة) ، أى مشروعية قتال المسلمين للمسلمين ، وقتل المسلمين للمسلمين ، ويحلو للبعض أن ينسب نشأة هذه الظاهرة الى أوائل عهد علىّ ، لكنا نعود بها إلى عهد أبى بكر ، حين نتوقف أمام حروب الردة متأملين ، مفرقين بين قتال أبى بكر للمرتدين عن الإسلام ، وبين قتاله للممتنعين عن دفع الزكاة له أو لبيت المال ، ولنا فى التفرقة بين الفريقين منطق بسيط ، يسلم بارتداد الفريق الأول ، ويتحرز فى وصف الفريق الثانى بالردة ، فقد كانوا ينطقون بالشهادتين ، ويؤدون الفرائض جميعا دون إنكار ،

---

(٢) راجع الطبقات لابن سعد ، وتاريخ الطبرى ومروج الذهب للمسعودى وغيرها .

ويؤدون الزكاة نفسها لكن للمحتاج وليس للخليفة أو لبيت المال ، وكانت حجتهم فى ذلك أن الآية الكريمة (خذ من أموالهم) ، منصرفة إلى الرسول ، موجهة إليه ، ولا يجوز أن تنصرف لغيره ، لأنها لم توجه إلى غيره ، حتى لو كان هذا الغير خليفة الرسول ، ولعلنا ونحن نتأمل ونفرق ، وربما نتعاطف ، نستحضر فى أذهاننا موقف عمر من أبى بكر ، وهو يسائله عن حجته فى قتل من ينطق بالشهادتين ، فيجيبه أبو بكر بما يعنى أن للشهادة (حقها) ، يقصد بهذا الحق أداء الزكاة لبيت المال ، وهو اجتهاد مجهد وجهيد ، ولعل عمر كان يستحضر فى ذهنه وهو يحاور أبا بكر حديث الرسول عن أن المسلم لا يقتل إلا لثلاث ، إن زنى بعد إحصان ، أو ارتد بعد إيمان ، أو قصاصا لقتل النفس بغير حق ، ولعله كان يرى أن نفى الإيمان عن ناطق الشهادتين ، مؤدى الصلاة ، صائم رمضان ، حاج البيت إن استطاع لذلك سبيلا ، مؤدى الزكاة إلى المحتاج دون وساطة ، أمر إن لم يتسع له الإنكار ، ونظنه يتسع له ، فلا بد أن يضيق به باب القبول أى ضيق ، ولعلنا إلى مثل ذلك الضيق أقرب ، بل لعلنا منكرون كل الإنكار ، لسبب يتصل بنا أكثر مما يتصل بعمر أو بأبى بكر ، فنحن نفعل ما فعله أولئك القوم تماما ، وندفع الزكاة للمحتاج كما كانوا يدفعونها تماما ، ولا ندفعها مثلا لوزارة الخزانة أو لرئيس الجمهورية ، وإن جاز لأبى بكر قتالهم وقتلهم ، فإنه يجوز للبعض أن يخرجوا علينا مقاتلين وقاتلين ، لا يشفع لنا عندهم أن نرفع عقيرتنا بالنطق بالشهادتين ، ولا أن نقسم على أننا ملتزمون بأركان الدين ملزمون لأنفسنا بها ، ولولا أننا لم نجد فى ديننا عصمة لغير النبى ، ولولا أيضا أننا نرى أن اجتهاد أبى بكر لا يلزم من يليه ، وإلا لسلك جميع جمع الخلفاء سبيله فى تولية من يليه ، بالنص على اسمه فى كتاب مغلق يبايعون عليه مغلقا ، وهو ما لم يأخذ به أحد بعده ، لولا هذا كله ، ولولا إيماننا بأن الإسلام حق ، والقرآن حق ، ونبوة الأنبياء حق ، وبشرية غيرهم حق ، ما تناولنا ما أوردناه ،

وما استطردنا فذكرنا أن أبا بكر كان على حق ، إذا ناقشنا الأمر من باب آخر هو باب السياسة . فلولا ما فعل ما أصبح للإسلام دولة ثابتة الأركان ، متينة البنيان ، تفتح البلدان ، وتنشر العقيدة وتثبت دعائمها ، ولقد اجتهد أبو بكر فى السياسة فأصاب دون شك ، واجتهد فى الدين فأصاب أجرين فى رأيه ، وأجرا واحدا فى رأينا ، وربما أثبت لمن يرونه أصاب أجرا واحدا أن السياسة قد تتناقض مع قواعد الدين وأصوله ، تلك المحفوظة لنا تماما كما وجدها ، وكما نجدها قرآنا وسنة ، وما كان اجتهادنا إلا اجتهادا ، وما كان لأحد أن يزعم أن اجتهاد أبى بكر أصل من أصول العقيدة أو ركيزة من ركائز الايمان ، وما كان لنا أن نؤيد ما قد يراه البعض من أن قرار أبى بكر كان سياسيا وليس دينيا ، وبمعنى آخر كان علمانيا يفصل بين السياسة والدين ، فنحن لا نود أن نرد على تعسف فى الإجتهاد بتعسف فى الإستنتاج ، ولعل فيما ذكرناه ونذكره الكفاية لاستنزال اللعنات علينا ممن يرون فى أسماء الصحابة قدسا من الأقداس ، وفى أفعالهم طوطما لا يمس ، وحسبنا أن نذكرهم بحديث الرسول الكريم ، عن أن عمار بن ياسر سوف تقتله الفئة الباغية ، وهو حديث ثابت وصحيح ، لأن الجميع تذكره حين قتل عمار ، تذكره جيش على فتهلل ، وتذكره جيش معاوية فتزلزل ، ولم يهدىء روعه إلا رد معاوية المحنك « قتله من أخرجه » ، غير أنا نرى الأمر بعد هذه السنوات عظيما وجليلا وذا خطر ، ونقرأه بعد كل هذه السنوات فنتزلزل ، فإحدى الفئتين باغية لا شك ، ولو سلمنا بظاهر الحديث لحكمنا على جيش معاوية بالبغى ، ولأصبح معاوية باغيا ، وعمرو بن العاص باغيا ، ومروان بن الحكم باغيا ، وعبيد الله بن عمر باغيا ، وغيرهم وغيرهم ، ولو سلمنا بتفسير معاوية لأصبح البغاة فريقا من كبار الصالحين لا نجرؤ على ذكر أسمائهم مقترنة بالبغى ، وإذا كنا قد توقفنا عند مقابلة اجتهاد أبى بكر باجتهاد مقابل ، فإن بعضا من كبار الصالحين مثل واصل بن عطاء ، فقيه المعتزلة وإمامهم ، وعمرو بن

عبيد ، الزاهد الورع ، الذى وصفه الخليفة المنصور بقوله الشهير (كلكم يطلب صيد . غير عمرو بن عبيد) ، كانا أجرأ منا حين أطلقا لعقولهم العنان ، وهما من هما ، تدينا وفقها وعلما ، فأنكرا فعل الفريقين فى أصحاب الجمل ، وأصحاب صفين ، وذكرا أنه « لا تجوز قبول شهادة على وطلحة والزبير على باقة بقل [3] » ، وأوضح من قول واصل وعمرو ، قول عبد الله بن عباس لعبد الله بن الزبير (لو كان جيش الإمام على حق فقد كفر الزبير بقتاله ، ولو كان جيش عائشة على حق فقد كفر الزبير بتخليه عنه)[4] ، وهى أقوال لانفحصها ولا نمحصها ، وإنما نذكرها متأملين ، مقارنين عصرا بعصر ، ومناخا بمناخ ، وفكرا بفكر ، وحسبنا أننا لا نتجاوز الاجتهاد فى تفسير الوقائع ، بينما اجتهد عمر بن الخطاب فيما هو أجل وأعظم ، مخالفا ما نعرفه ونلتزم به من أنه لا اجتهاد فى النص ، أو لا اجتهاد مع وجود نص ، ولم يكن اجتهاده قاصرا على التفسير أو التعديل ، بل امتد إلى التعطيل والمخالفة ، ولم ينكر عليه أحد من الصحابة اجتهاده ، ولعلنا لا نعرف نظيرا لعمر كرجل دين ورجل دولة على مدى التاريخ الإسلامي كله ، فهو القاسى على نفسه فى الحق ، ومن هنا قبلت الرعية قسوته ، ثقة منها أنه على حق ، وهو الزاهد فى الدنيا زهداً لم يعرفه حاكم قبله أو بعده ومن هنا قبل الجميع أن يحاسبهم ، وأن يتحرى عن كسبهم ، وأن يأخذ منهم ما يفيض عن حاجتهم ، وأن يعنف عليهم أشد العنف ، إن رأى فيهم أهون الميل للهوى ، أو الهوى للميل ، وهو الذى يخطىء فيتعلم من الخطأ ولا تأخذه العزة بالإثم ، فها هو يولى عمار بن ياسر على الكوفة ، ثم لا يلبث أن يتبين أن صلاح الدين لا يعنى بالضرورة صلاح الدنيا ، وأن للحكم ميدانه وللسياسة فرسانها ، وليس

---

(٣) الملل والنحل للشهر ستانى ـــ دار المعرفة ـــ بيروت ـــ الجزء الأول ـــ ص ٤٩ . والبقل هو كل نبات اخضرت له الأرض (لسان العرب ومختار الصحاح) .

(٤) مروج الذهب للمسعودى ج ٣ - ص ٩٠ ـــ دار المعرفة ـــ بيروت .

بالضرورة أن يكونوا رجال الدين وفرسانه ، فيعزل عمار ، ويولى أمثال المغيرة بن شعبة ويزيد بن أبى سفيان ومعاوية بن أبى سفيان ، ويرفض أن يولى أباذر معلنا أمامه أن به ضعفا ، وأن الضعيف لا يولى مهما ارتفع فى سلم العقيدة درجات ، فهذه ساحة وتلك ساحة ، إن اجتمعتا — ونادرا ما تجتمعان — فهو الكمال ، وإن افترقتا — وغالبا ما تفترقان — فلكل ساحة رجالها ، ولكل ميدان فرسانه ، فرجال السياسة أجدر بالحكم ، ورجال الدين أحفظ للعقيدة ، غير أن أعظم ما تركه عمر لنا ، هو ذاته أكثر ما تجنبه اللاحقون ، وما ارتعدوا عند ذكره ، ناهيك عن الإقدام عليه ، ونقصد به الإجتهاد ، ذلك الذى بدأنا حديث عمر بذكره وما تميز عمر فيه عن الجميع ، حين اجتهد — كما ذكرنا — مع وجود النص القرآنى ، وبالمخالفة له ، وقدم فى تبرير ذلك حجة رائعة ، ما أجدر المنغلقين فى زماننا أن يقفوا أمامها بالتأمل طويلا ، وما أجدرنا بأن نذكرها لهم تفصيلا ، عسى أن تتسع لها قلوبهم ، ويتعلموا منها أن العقل قد يسبق النقل ، وأن التفكير لا بد وأن يسبق التكفير ، ولعلنا نسائلهم مداعبين قبل أن نعرض عليهم ما نعرض ، ما حكمكم إذا ذكرنا لكم دون تخصيص أو تفصيل أن حاكما مسلما ، لدولة مسلمة ، قد أفتى بمخالفة نص قرآنى مع علمه به ، وطبق قاعدة مختلفة معه ومخالفة له ، وأفتى بجواز مخالفة النص ذاكرا أن واقع الحياة قد تجاوزه ، وأن المنطق لم يعد يستقيم معه ، ولعلنا متصورون ، بل ومتأكدون من الإجابة ، ولعلنا أيضا هاتفون بهم حنانيكم ، تمهلوا قليلا ، وتحسبوا كثيرا ، فنحن نتحدث عن عمر بن الخطاب ، وها كم النموذج كما يسرده عالم جليل ، فى كتاب من أهم وأرق ما كتب فى السنوات الأخيرة ، أما العالم فهو الدكتور عبد المنعم النمر ، وأما الكتاب فعنوانه (الإجتهاد)[٥] وأما القاعدة التى نتحدث عنها فهى خاصة بسهم المؤلفة قلوبهم وهاكم ما كتبه الدكتور النمر

(٥) (الاجتهاد) للدكتور عبد المنعم النمر — دار الشروق ص ٩٣ — ومابعدها .

(سهم المؤلفة قلوبهم : وهو سهم قد نص عليه القرآن الكريم فى آية توزيع الزكاة « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم » التوبة / ٦٠ ــ وكان الرسول ﷺ يعطيهم ــ وهم كفار ــ أو ليسوا على إسلام صحيح صادق بل متأرجحين ، ليتألف بالعطاء قلوبهم ــ وطالما استعبد الإنسان إحسان ــ فيكفوا عن المسلمين شرهم ، وليكسب ودهم أو لسانهم ، وربما حبهم وإسلامهم ، يروى سعيد بن المسيب عن صفوان بن أمية قال : « أعطانى رسول الله وإنه لأ بغض الناس إلى ، فمازال يعطينى حتى أنه لأحب الخلق إلى » ، وسار أبو بكر رضى الله عنه فى خلافته على ما سار عليه الرسول ، حتى جاءه عيينة بن حصن ، والأقرع بن حابس ، فسألا أبا بكر : ياخليفة رسول الله ، إن عندنا أرضا سبخة ليس فيها كلأ ، ولامنفعة ، فإن رأيت أن تعطيناها ؟ فأقطعهما أبو بكر إياها ، على أنهما من المؤلفة قلوبهم ، وكتب لهما كتابا بذلك ، وأشهد عليه ، ولم يكن عمر حاضرا ، فذهب إلى عمر ليشهد ، فعارض عمر ذلك بشده ، ومحا الكتابة .. فتذمرا وقالا مقالة سيئة ، فقال لهما : « إن رسول الله كان يتألفكما ، والإسلام يومئذ قليل ، وإن الله قد أغنى الإسلام . إذهبا فاجهدا جهدكم لا يرعى الله عليكما إن رعيتما » .

والشاهد هنا ، أن عمر أوقف حكما كان مستقرا فى أيام الرسول ، وجزء من خلافة أبى بكر ، بناء على اجتهاد له ، فى سبب إعطاء هؤلاء حيث اعتبر أن السبب الآن غير قائم ، فلا داعى للإعطاء ، والحكم يدور مع علته وجودا وعدما ، كما عرفنا فعمر رضى الله عنه ، لم يقف جامدا عند حدود النص وظاهره ولا حدود الفعل ، بل غاص إلى سببه وعلته ، وحكم اجتهادا منه فى فهم الحكم ، على ضوء ظروف الإسلام ، حين صار قويا فى غير حاجة إلى تأليف قلوب هؤلاء) ..

كلام منطقى ، وواضح ، وصريح ، يترتب عليه سؤال منطقى ،

وواضح ، وصريح أيضا ، مضمونه : هل يجوز لنا أن نتأسى بعمر ، فنعطل نصا ، أو نجتهد مع وجوده ، ويصل بنا الإجتهاد إلى مخالفته ، إذا انعدمت علته أو تغيرت أسبابه ؟

سؤال صعب ، وإجابته خطيرة ، وتداعيات إجابته أخطر ، ليس على الإسلام ، بل على قلوب عليها أقفالها ، وعقول تعرف الضبة وتنكر المفتاح ، غير أنّا نلمح فى أذهانهم طوق نجاة ، قد يتشبثون به ، وهو قولهم بأن ذلك قد يجوز ، إن تشابهت الحالة أو تماثلت مع ما سبق دون أن ينصرف ذلك إلى قواعد الدين وتعاليمه الواضحة ، مثل الحدود الثابتة بيقين فى نصوص القرآن ، ولعلنا بهذا القول نتفاءل كثيرا ، ونتوقع منهم ما لا نعرفه عنهم قياسا على تجربة سابقة لنا معهم ، لكن ما ضرنا إن تفاءلنا ، وما خسراننا إن أحسنا الظن ، وما أجدرنا بأن نسحب منهم طوق النجاة ، وأن نحيلهم فى ردنا عليهم إلى مثال آخر لاجتهاد عمر ، عطل فيه حدا من الحدود الثابتة ، وهو حد السرقة ، إذا كان السارق محتاجا ، ثم أوقف تنفيذه فى عام المجاعة ، وجدير بنا قبل عرض هذا الاجتهاد ، أن نرد على بعض من ادعوا التفقه ، وأزعجهم اجتهاد عمر ، فأفتوا بما يخالف الحقيقة ، ظنا منهم أن أحدا لا يقرأ ، أو أن الغاية تبرر الوسيلة ، ومثال ذلك ما ذكره الأستاذ الحمزة دعبس فى حواره مع وزير مغربى ، وهو حوار منشور فى جريدة النور ، التى يرأس الاستاذ الحمزة تحريرها ، حين سأل الحمزة الوزير ، محاولا إحراجه ، عن سبب عدم تطبيق الحدود الشرعية فى المغرب ، فكان رد الوزير أن تعطيل الحد اجتهاد ، وأن لذلك سابقة تتمثل فى تعطيل عمر لحد السرقة فى عام المجاعة ، فرد عليه الاستاذ الحمزة على الفور ، بلغة الواثق من علمه ، « إن عمر لم يطبق حد السرقة ، لأن المبلغ المسروق كان أقل من النصاب » ، والحقيقة أن الواقعة التى عطل فيها عمر الحد ، والتى وردت فى « الموطأ » للإمام مالك ، كانت تتعلق بسرقة ناقة ، وهى ما يفوق النصاب كثيرا ، بل ما يتناوله البسطاء فى أحاديثهم عندما

يتندرون فيقولون : إن سرقت فاسرق جملاً ، دلالة على ضخامة حجم السرقة وجسامته ، والمثال الثانى ما يتردد كثيرا على ألسنة بعض الفقهاء ، وفى مقالات بعض الكتاب ممن يسمون أنفسهم بالإسلاميين من أن عمر لم يعطل الحد ، بل أقام شروطه ، لأن من هذه الشروط توفير الحد الأدنى للمعيشة والمعاش ، وردنا على ذلك يسير ، ورأينا فيه أنه مغالطة واضحة ، لأن جميع ما توافر أمام عمر وقت أن اجتهد ، لم يكن يزيد عن أمرين ، أولهما نص قرآنى صريح واضح قاطع بقطع اليد فى السرقة دون ذكر لأية شروط ، وثانيهما سنة قولية وفعلية نقلتها لنا كتب الأحاديث الصحاح وراجعناها جميعا فلم نجد إلا اختلافا حول تحديد النصاب أى الحد الأدنى لقيمة ما يسرق ، فتقطع اليد فى مقابله ، ولعلنا نضيف إلى علمهم تصحيحا ، وإلى معلوماتهم تصحيفا ، فنذكر لهم أن ما اختلط فى أذهانهم ، هو الشروط التى ذكرها الفقهاء بعد عمر بحوالى قرن أو قرنين ، وهى شروط عديدة تمثل اجتهادا منهم لمسايرة ما واجهوه من ظروف الحياة وهى متغيرة ، بنصوص الشريعة وهى ثابتة ، وكل ذلك أتى بعد عمر بكثير ولم يكن عمر فى اجتهاده مقتفيا أثر الشافعى أو أبى حنيفة ، وإنما كان العكس هو الصحيح ، وكان اجتهاد عمر فى هذه الواقعة هو الذى فتح باب الاجتهاد لهم ، وهو الذى قنن لهم شرطا فأضافوا شروطا ، ولنقرأ معا ما أورده الدكتور النمر فى كتابه بشأن هذا الإجتهاد من عمر[6] (عدم إقامة الحد على السارق : وهذا اجتهادا جديد فى إقامة الحد ، اجتهد عمر فى ألا يقيمه بعد ثبوت السرقة على السارقين .. ووجوب الحد عليهم ، فى الحضر لا فى السفر ، ولا فى الغزو .

فقد روى مالك فى الموطأ ، أن رقيقا لحاطب بن أبى بلتعة سرقوا ناقة لرجل من مزينة ، فانتحروها ، فأمر عمر بقطع أيديهم ، ثم أوقف

(٦) « الاجتهاد » للدكتور عبد المنعم النمر — مرجع سابق ص ٩٨ – ٩٩ .

القطع ، وفكر فى أن يعرف السبب الذى من أجله سرق هؤلاء فلعلهم جياع ، وجاء حاطب فقال له عمر ،إنكم تستعملونهم ، وتجيعونهم ، والله لأغرمنك غرامة توجعك ، وفرض عليه ضعف ثمنها ، وأعفى السارقين من القطع لحاجتهم ..

ولم يقف عمر بهذا عند ظاهر النص جامدا ، بل غاص إلى ما وراءه ، ووجد أنه لا يقام حين يكون السارق فى حاجة تلجئه الى السرقة ، كما قال لحاطب : « لولا أنكم تستعملونهم وتجيعونهم ، حتى لو وجدوا ما حرم الله لأكلوه ، لقطعتهم » .

وعمر بهذا وضع أساسا لعدم تطبيق الحد على المحتاجين الذين نحدث عنهم ، وهى وجهة نظر جديدة فى تطبيق الآية : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا ، نكالا من الله .. » — المائدة / ٣٨ — راعى فيها عمر علة القطع وظروفه ، ودار مع العلة ، وإن أدى ذلك الى تخصيص النص أو ترك ظاهره — كما قال المرحوم الدكتور محمد يوسف موسى ، وهذه النظرة هى التى حملته على إيقاف حد السرقة أيضا عام المجاعة ، كما حملته على إيقاف الحدود فى السفر مثل ما فعل حذيفة أيضا ، فأوقف الحد على شارب الخمر ، وقال « تحدون أميركم وقد دنوتم من عدوكم فيطمعون فيكم ؟ » . وقد أصدر عمر أمره إلى قواده ألا يجلدوا أحدا حتى يطلعوا من الدرب زاجعين ، وكره أن تحمل المحدود حمية الشيطان على اللحوق بالكفار ، وهو لم يوقف الحد وإنما أجله لظروف ، حتى تزول هذه الظروف ، وهذه كلها اجتهادات لأحكام جديدة ، لم تكن قبل ذلك .. وفيها ظاهرة مخالفة لما كان فى أيام الرسول وأبى بكر) .

وهكذا يتضح لنا أن عمر قد اجتهد فألغى سهم المؤلفة قلوبهم مخالفا للنص القرآنى ، وأوقف حد السرقة على المحتاج ، ثم عطله فى عام المجاعة ، وعطل التعزير بالجلد فى شرب الخمر فى الحروب ، ونضيف

الى ذلك أنه خالف السنة فى تقسيم الغنائم فلم يوزع الأرض الخصبة على الفاتحين ، وقتل الجماعة بالواحد مخالفا قاعدة المساواة فى القصاص ، ولا نملك ونحن نستعرض ما فعل ، فى ضوء الملابسات المحيطة بكل حادثة ، إلا أن نكتشف حقيقتين هامتين ، **أولاهما أنه استخدم عقله فى التحليل والتعليل ، ولم يقف عند ظاهر النص ، وثانيهما أنه طبق روح الإسلام وجوهره مدركاً أن العدل غاية النص ، وأن مخالفة النص من أجل العدل ، أصح فى ميزان الإسلام الصحيح من مجافاة العدل بالتزام النص** ، وهذه الروح العظيمة فى التطبيق ، تخالف أشد المخالفة روح القسوة فيمن نراهم ونسمع عنهم ، وتتناقض مع منهجهم المتزمت ، وتوقفهم أمام ظاهر النص لا جوهره ، ونكاد نجزم أنهم لو عاشوا فى زمن عمر ، لا تهموه بالمخالفة لمعلوم من الدين بالضرورة ، ولقاعدة شرعية لا لبس فيها ولا غموض ، ولحد من حدود الله لا شبهة فى وجوب إقامته ولرفعوا عقيرتهم فى مواجهته بالآيات التى لا يملون تكرارها (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) ، (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم) ، دون توقف أمام أسباب التنزيل ، أو حكمة النص أو العقوبة ، **ولعلهم يدركون أن التأسى بعمر وارد ، وأن الباب الذى فتحه باجتهاده يتسع لكثير مما نراه ونقبله ، ويرونه فينكرونه ، ويسمح لنا بأن نوجه إليهم سؤالا محددا وواضحا : هل تعطيل إقامة الحد جائز ، وهل مخالفة النص القرآنى جائزة ، وهل مخالفة السنة الثابتة ، قولية كانت أم فعلية جائزة ؟** ولعلهم أمام ثلاث اجابات لا رابع لها ، أولها أن الحكم بالجواز على إطلاقه لا يجوز ونحن نوافقهم على ذلك ، وثانيها أن الحكم بإنكار الجواز على إطلاقه لا يجوز ونحن نسلم معهم بذلك ، وحجتنا عليه اجتهاد عمر ،وثالثها أن الحكم بالجواز جائز فى بعض الحالات ، وللضرورة ، ولأسباب منطقية وواضحة ، تتسق مع روح النص وعلته ، وفى هذا مساحة واسعة لنقاش طويل ، وأخذ ورد ، وحجة

وحجة ، واجتهاد واجتهاد ، دون رمى لقفاز التكفير فى الوجوه ، ودون ادعاء باطل بأنهم المسلمون ، وأننا الكافرون الظالمون الفاسقون ، وأن ما فى مخيلتهم وحدهم هو الإسلام ، وأن ما فى حياتنا كله هو الجاهلية بعينها ، غاية ما فى الأمر أنها جاهلية معاصرة إلى غير ذلك مما يرونه حقا ونراه باطلا ، ويرونه علما بالفقه ونراه جهلا بالفقه وبالتاريخ ، ويرونه إيمانا ونراه تعصبا مقيتا .

ولعلنا لا نتجاوز سيرة عمر ، دون أن نتوقف أمام قرار خطير وجليل ، ربما مر على البعض دون أن يعيروه التفاتا ، بينما هو فى رأينا مفتاح لتفسير ما بدأنا به الحديث ، وهو الفتنة الكبرى التى حدثت فى عهد عثمان ، وانتهت بمصرعه ، واستمرت طوال عهد على وانتهت بمصرعه أيضا .

لقد ألزم عمر كبار الصحابة بالبقاء فى المدينة ، وحظر عليهم مغادرتها إلا بإذنه ، وفسر ذلك لهم فى رفق بأنه يحب أن يستأنس بهم ، ويهتدى بمشورتهم ، بينما حقيقة الأمر أنه خشى أن يفتتن الناس بهم ، وأن يفتتنوا هم أنفسهم بالناس ، وبما يفتن الناس ، وأجرى عليهم أرزاقا محددة ومحدودة ، ألزمهم بها ، وألزم نفسه بها قبلهم ، فقبلوها منه ، مثلما قبلوا مجمل سيرته ، التى لا تأتى إلا منه ، ولعلهم ضاقوا بذلك أشد الضيق ، وكرهوه غاية الكره ، فهم فى النهاية بشر يكرهون أن يمنعوا ما هو متاح للآخرين ، لكن ضيقهم من عمر ، كان يصطدم بسيرة عمر مع نفسه ، ومع أهله وخاصته ، فيستحيل الضيق رضا ، والتبرم صمتا ، والكراهية صبرا جميلا ، ولعلنا فى تخيلنا للكراهية أو التبرم أو الضيق لم نتجاوز الحقيقة ، ولم نحلق فى الخيال ، دليلنا على ذلك أن أول ما فعله عثمان غداة ولايته ، أن أطلق الصحابة يذهبون حيث شاءوا وزاد على ذلك بأن أجزل لهم العطايا ، وذلك أمر يتفق مع طبيعة عثمان وما جبل عليه من لين ورقة وكرم وتسامح ، ولم تكن عطايا عثمان

هينة أو محدودة ، فقد أعطى الزبير ستمائة الف وأعطى طلحة مائة ألف ، ولعله كان يتألف قلوبهم ، لعلمه أن اجتهاداته قد تختلف مع اجتهاداتهم ، وأنه مقدم على أمور لن تكون منهم محل قبول ، ومن صالحه أن يذهبوا فى الآفاق ، وأن يكون قبولهم لعطاياه مانعا لهم من الثورة أو حتى الغضب ، حين يعلمون أنه وهب ابنه الحارث مثلها ، أو أنه اقطع القطائع الكثيرة فى الأمصار لبنى أمية ، غير أنهم لم يأبهوا لشيء من هذا فى أول الأمر ، فقد خرجوا إلى الأمصار ، وإذا بالدنيا تقبل عليهم إقبالا لم يخطر لهم على بال أو خيال ، وأقبلوا هم أيضا على الدنيا ، وحين تقبل الدنيا دون حدود ، فلا بد أن تدبر العقيدة ولو بقدر محدود ، أما كيف أقبلت هذه ، وكيف أدبرت تلك ، فتعال معى وتأمل ، وتدبر معى ثروات خمسة من كبار الصحابة أسماؤهم لوامع بل إن شئت الدقة أسماؤهم اللوامع ، فهم جميعا مبشرون بالجنة[٧] ، وهم من الستة الذين حصر فيهم عمر الخلافة ، وأحدهم هو الخليفة المختار ، وهم عثمان بن عفان ، والزبير بن العوام ، وسعد بن أبى وقاص ، وطلحة بن عبيد الله وعبد الرحمن بن عوف ، ننقلها اليك من كتاب موثوق به هو (الطبقات الكبرى لابن سعد) .

يقول ابن سعد بسنده[٨] (كان لعثمان ابن عفان عند خازنه يوم قتل ثلاثون ألف ألف درهم وخمسمائة ألف درهم وخمسون ومائة ألف دينار[٩] فانتهبت وذهبت ، وترك ألف بعير بالربذة وترك صدقات كان تصدق بها ببراديس وخيبر ووادى القرى قيمة مائتى ألف دينار) .

— (كانت قيمة ما ترك الزبير واحد وخمسين أو اثنين وخمسين ألف

---

(٧) المبشرون بالجنة عشرة هم أبو بكر وعمر وعثمان وعلى والزبير وطلحة وابن عوف وسعد بن أبى وقاص وسعيد بن زيد والعاشر هو أبو عبيدة الجراح وفى بعض الروايات يبدأ العشرة بالرسول ولا يضاف أبو عبيدة .

(٨) الطبقات الكبرى لابن سعد — ج ٣ ص ٧٦ — دار صادر — بيروت .

(٩) الدرهم عملة فارس والدينار عملة الروم والألف ألف هى المليون .

ألف . وكان للزبير بمصر خطط وبالاسكندرية خطط وبالكوفة خطط وبالبصرة دور وكانت له غلات تقدم عليه من أعراض المدينة)[10]

— (عن عائشة بنت سعد ابن ابى وقاص : مات أبى رحمه الله فى قصره بالعتيق على عشرة أميال من المدينة ، وترك يوم مات مائتى ألف وخمسين ألف درهم)[11]

— (كانت قيمة ما ترك طلحة بن عبيد الله من العقار والأموال وما ترك من الناض ثلاثين ألف ألف درهم ، ترك من العين ألفى ألف ومائتى ألف دينار ؛ والباق عروض)[12]

— (ترك عبد الرحمن بن عوف ألف بعير وثلاثة الاف شاة بالبقيع ومائة فرس ترعى بالبقيع ، وكان يزرع بالجرف على عشرين ناضحا ، وكان فيما ترك ذهب قطع بالفؤوس حتى مَجُلت آيدى الرجال منه وترك أربع نسوة فأُخْرجت امرأة من ثُمْنها بثمانين ألفا)[13]

وقد ذكر المسعودى تقديرات مقاربة لما سبق من ثروات مع اختلاف فى التفاصيل ، واستند طه حسين فى كتابه الفتنه الكبرى لتقديرات ابن سعد ، وذكر ابن كثير أن ثروة الزبير قد بلغت سبعة وخمسين مليونا وأن غلة أموال طلحة بلغت ألف درهم كل يوم [15] .

ولعل القارىء قد تململ كثيرا ، وهو يستعرض ضخامة ما تركه

---

(١٠) المرجع السابق ، ص ١١٠ .

(١١) المرجع السابق ، ص ١٤٩ .

(١٢) المرجع السابق ، ص ٢٢٢ .

(١٣) المرجع السابق ، ص ١٣٦ .

(١٤) مروج الذهب للمسعودى ج ص ٣٤١ – ٣٤٢ ، دار المعرفة — بيروت .

(١٥) البداية والنهاية لابن كثير ج ٧م ٤ص ٢٥٩ ، ٢٦١ — دار الكتب العلمية — بيروت .

كبار الصحابة من ثروات ، ولعله انزعج كما انزعجنا لحديث الملايين ، ولعله ايضا يتلمس مهربا بتصور أن الدراهم والدنانير لم تكن ذات قيمة كبيرة فى عصرها ، لكنى استأذنه أن يراجع نفسه ، فابن عوف توفى بعد عمر بن الخطاب بثمانى سنوات ، والزبير وطلحة توفيا بعد عمر بثلاث عشرة سنة ، وأقصى ما يفعله التضخم (بلغة عصرنا الحديث) فى تلك الفترة القصيرة ، أن يهبط بقيمة النقد إلى النصف مثلا ، ويحكى المسعودى[١٦] عن عمر أنه (**حج فأنفق فى ذهابه ومجيئه الى المدينة ستة عشر دينارا فقال لولده عبد الله : لقد أسرفنا فى نفقتنا فى سفرنا هذا**) ، وإذا كانت الستة عشر دينارا قد كفت عمرا وولده ، أو كفت عمرا وحده ، شهرا كاملا ، فلنا أن نتخيل ما تفعله عشرات الملايين ، وما يملكه صاحب الذهب الذى يقصر جهد الرجال عن قطعة (بالفؤوس) ، ولنا أن نسوق مثالا أوضح من المثال السابق ، عن سادس الستة الذين رشحهم عمر ، ونقصد به عليا ، الذى توفى بعد طلحة والزبير بأربعة أعوام ونصف ، وبعد ابن عوف بحوالى عشر أعوام ، وهاكم ما تركه فى رواية المسعودى[١٧] (**لم يترك صفراء ولا بيضاء ، إلا سبعمائة درهم بقيت من عطائه ، أراد أن يشترى بها خادما لأهله ، وقال بعضهم : ترك لأهله مائتين وخمسين درهما ومصحفه وسيفه**) .

نحن هنا أمام نموذج ونماذج ، ومثال وأمثلة ، وتركة وتركات ، وأمام مؤشر خطير لما حدث للمسلمين ، وأمام نذير خطير لما سيحدث لهم ، فالدين والدنيا لا يجتمعان معا إلا بشق الأنفس ، وجمع المال على هذا النحو لا يستقيم مع نقاء الإيمان وصفاء السريرة إلا بجهد جهيد وجهيد ، وقول الرسول عن ابن عوف أنه يدخل الجنة حبوا يطرق الأذهان فى عنف ، فغنى عبد الرحمن وثروته يثقلان خطوه إلى الجنة ،

---

(١٦) مروج الذهب للمسعودى — مرجع سابق ص ٣٤٣ .

(١٧) المرجع السابق ص ٤٢٦ .

ولا لوم ولا تثريب على المسلم إن أثرى كما يشاء ، وأدى حق الله فى ماله كما يحب ، لكن ميزان كبار الصحابة ليس كميزان غيرهم ، فهم أثقل من غيرهم بالزهد ، وأجدر من غيرهم بالخصاصة ، وقد عهدناهم حين هاجروا من مكة قبل ذلك بسنوات لا يملكون غير ملابسهم ، ويبتون على الطوى سجدا خاشعين ، وكانوا فى الميزان أغنى الأغنياء ، لكن الزمن قد دار إلى غير عودة ، وما ضر المقبل على الثروة أن يقبل على الحكم ، فهما وجهان لعملة واحدة هى الدنيا المقبلة ، وسوف يأتى على خليفة بعد عثمان ، وسوف يكون الخليفة الحق فى الزمان الخطأ ، وسوف يحدث له ما حدث ، لأنه لا بد أن يحدث ، غاية ما فى الأمر أنه كانت هناك جذوة من العقيدة مازالت مشتعلة ، أبقت حكمه قرابة الخمس سنوات ، ولم يكن له أن يتساءل مستنكرا : أعصى ويطاع معاوية ؟ فالتساؤل على مرارته مجاب عليه : نعم ياأبا الحسن ، تعصى لأنك على دين ، ويطاع معاويه لأنه على دنيا ، فكما تكونوا يولّ عليكم ، وقد كان القوم أقرب إلى معاوية منك ، ولم يكن لهم أن يصبروا عليك وأنت تحاول إدارة العجلة إلى الخلف ، إلى الزمن السعيد والصحيح ، فليس لها أن تدور إلا حيث تريد لها الرعية أن تدور ، وإذا كان أصحابك قد أقبلوا على الدنيا هذا الإقبال ، أتنكر أنت على الرعية أن تقبل هى الأخرى آخذة منها بنصيب ، ساعية إلى من ييسر لها ما ترضاه ، ويتألف قلوبها بما أنست اليه ، وتآلفت معه ، وأقبلت عليه ، وأدبرت أنت عنه .

هون عليك ياأبا الحسن ، فسوف يأتى بعدك بسبعين عاما من لا يستوعب درسك فيحاول ما حاولت ، ويقضى بأسرع مما قضيت ، سوف يأتى عمر بن عبد العزيز ، ولن يستمر أكثر من سنتين وثلاثة أشهر ، وسوف يموت دون الأربعين ، مسموما فى أرجح الاقوال مخليا مكانه ليزيد بن عبد الملك ، شاعر المغانى والقيان ، عاشق سلامة وجبابة ، وأول شهداء العشق والغرام فى تاريخ الخلفاء ، كما سنروى

للقارىء بعد قليل ، وسوف يأتى بعد عمر بن عبد العزيز بقرن ونصف ، خليفة عباسى اسمه المهتدى بالله ، يحاول أن يحتذى حذوه ، فيأمر بالمعروف ، وينهى عن المنكر ، ويزهد فى الدنيا ، ويقرب العلماء ، ويرفع من منازل الفقهاء ، ويتهجد فى الليل ، ويطيل الصلاة ، ويلبس جبة من شعر وسوف يكون مصيره كما ذكر المسعودى[١٨] (فثقلت وطأته على العامة والخاصة بحمله إياهم على الطريقة الواضحة فاستطالوا خلافته وسئموا أيامه وعملوا الحيلة حتى قتلوه ، ولما قبضوا عليه قالوا له أتريد أن تحمل الناس على سيرة عظيمة لم يعرفوها ؟ فقال : أريد أن أحملهم على سيرة الرسول وأهل بيته والخلفاء الراشدين ، فقيل له : إن الرسول كان مع قوم قد زهدوا فى الدنيا ورغبوا فى الآخرة كأبى بكر وعمر وعثمان وعلى وغيرهم ، وأنت إنما رجالك تركى وخزرى ومغربى وغير ذلك من أنواع الأعاجم لا يعلمون ما يجب عليهم فى أمر آخرتهم وإنما غرضهم ما استعجلوه من هذه الدنيا ، فكيف تحملهم على ما ذكرت من الواضحة ؟) ، وقد قتل المهتدى بعد أقل من أحد عشر شهرا من خلافته ، واختلف فى قتله ، فذكر البعض أنه قتل بالخناجر ، وشرب القتلة من دمه حتى رووا منه ، (ومنهم من رأى أنه عصرت مذاكيره حتى مات ، ومنه من رأى أنه جعل بين لوحين عظيمين وشد بالحبال إلى أن مات ، وقيل : أنه قتل خنقاً ؟ وقيل : كبس عليه بالبسط والوسائد حتى مات)[١٩] ، لا تحزن يا أبا الحسن ولا تغضب ، فزمانك لا شك أعظم من زمن من يليك ، وحسبك أن عهدك كان فيصلا أو معبرا إلى زمان جديد ، لا ترتبط فيه الخلافة بالإسلام إلا بالاسم ، ولا نتلمس فيها هذه الصلة بين الإسلام والخلافة ، إلا كالبرق الخاطف ، يومض عامين فى عهد عمر بن عبد العزيز ، وأحد عشر

---

(١٨) المرجع السابق ـــ ج ٤ص ١٨٦ .

(١٩) المرجع السابق ص ١٨٦ ، ويرجح السيوطى فى تاريخ الخلفاء أنه عصر على خصيتيه حتى مات .

شهرا فى عهد المهتدى وخلا ذلك دنيا وسلطان ، وملك وطغيان ، وأفانين من الخروج على العقيدة لن تخطر لك على بال ، وربما لم تخطر للقارىء على بال لأن ما نقلوه إليه كان ابتسارا للحقيقة ، وإهدارا للحقائق ، وانتقاصا من الحق ، وإذا كان الشيء بالشيء يذكر ياأبا الحسن ، فدعنا نقص على القراء ما راعك وما سيروعهم ، وما أفزعك وما سيفزعهم ، وسوف ننقله إليهم موثقا بالرسائل ، تلك التى تداولتها أنت وابن عمك وأقرب الناس إليك ، عبد الله بن عباس ، حبر الأمة وبحرها ، وأحد أكثر من نقلت عنهم أحاديث الرسول ، وواليك على البصرة ، أعظم الأمصار وأجلها خطرا ، ولعلك ياأبا الحسن كنت تتوقع أن تسمع عن عبد الله بن عباس أى شيء إلا ما سمعت ، حين أتتك من صاحب بيت المال فى البصرة (أبو الأسود الدؤلى) رسالة ينبئك فيها أن (عاملك وابن عمك قد أكل ما تحت يده بغير علمك)[٢٠] .

ولعلك ياأبا الحسن لم تصدق ، ولعله لم يكن أمامك إلا أن ترسل لعبد الله بن عباس مستفسرا ، متمنيا أن يحصحص الحق فيسفر عن بياض صفحته ، وها هو خطابك إليه مختصرا « أما بعد ، فقد بلغنى عنك أمر ، إن كنت فعلته فقد أسخطت ربك ، وأخربت أمانتك ، وعصيت إمامك ، وخنت المسلمين : بلغنى أنك جردت الأرض وأكلت ما تحت يديك ، فارفع إلى حسابك واعلم أن حساب الله أشد من حساب الناس » .

ويأتيك الرد ياأبا الحسن « أما بعد ، فإن الذى بلغك باطل ، وأنا لماتحت يدى أضبط وأحفظ ، فلا تصدق على الأظناء ، رحمك الله ، والسلام » .

رد كأنه إحدى رسائل التلكس فى أيامنا الحاضرة ، وهو رد لا يغنى

(٢٠) تاريخ الطبرى — ج ٤ ، ص ١٠٨ - ١٠٩ — مؤسسة الأعلمى — بيروت .

من جوع ، ولا يسمن من شبع ، فعلى قد طلب حساب بيت المال ، فلم يظفر من ابن عباس إلا بنفى التهمة وبالسلام ، وما عليه إلا أن يعاود الكرّة ، موضحا ما يطلبه ، مؤكدا عليه ، محاولا استثارة النخوة الدينية لديه ، ولنقرأ خطاب على : « أما بعد ، فانه لا يسعنى تركك حتى تعلمنى ما أخذت من الجزية ، ومن أين أخذته ، وفيما وضعت ما أنفقت منه ، فاتق الله فيما ائتمنتك عليه واسترعيتك حفظه ، فإن المتاع بما أنت رازىء منه قليل ، وتبعة ذلك شديدة ، والسلام » .

لم يعد الأمر اتهاما ينفيه ابن عباس ، بل طلبا واضحا ومحددا ، ومطلوب من ابن عباس أن يجيبه ، وهو أن يكتب له (كشف حساب) يوضح فى جانب منه موارده من الجزية ، وفى الجانب الآخر أوجه الإنفاق

والحقيقة أن ابن عباس قد أجاب ، وهو فى إجابته لم يذكر شيئا عن موارده وإنفاقه ، وإنما تقدم بالخصومة بينه وبين على خطوة واسعة ، ورد عليه اتهاما باتهام ، فعلى يتهمه باغتصاب المال ، وهو يتهم عليا بسفك دماء الأمة من أجل الملك والإمارة ، وهكذا جريمة بجريمة ، بل إن جريمة على (هكذا قال وهكذا أفتى) أعظم عند الله من جريمته التى لم ينفها أو يعتذر عنها ، ولنقرأ معا رسالة عبد الله بن عباس إلى على (أما بعد ، فقد فهمت تعظيمك على مرزئة ما بلغك أنى رزأته أهل هذه البلاد ، والله لأن ألقى الله بما فى بطن هذه الارض من عقيانها ولجينها وبطلاع ما على ظهرها ، أحب إلىّ من أن ألقاه وقد سفكت دماء الأمة لأنال بذلك الملك والإمارة . فابعث إلى عملك من أحببت » .

استقالة أسبابها غير مقنعة ، ضرب على عند قراءتها كفا بكف ، مرددا « وابن عباس لم يشاركنا فى سفك هذه الدماء ؟ » ولو رمى ابن عباس باستقالته تلك واكتفى ، لآخذناه على ما جاء فيها ، ولبررناها بغضبه من اتهام ظالم وجسيم ، أطلق منه نوازع الغضب وانفعالات

الثورة ، فكتب ما كتب تحت وطأة الغيظ وفى ظل انفعال من يتهم وهو بریء ، لكنه فعل بعد كتابة هذا الخطاب ما لم يخطر لعلى على بال ، وما لا يخطر للقارىء على بال ، وما لا سبيل إلى نجاته من وزره أمام الله ، وأمام على ، وأمامنا جميعا ..

لقد جمع ما تبقى من أموال فى بيت المال ، وقدره نحو ستة ملايين درهم ، ودعا إليه من كان فى البصرة من أخواله من بنى هلال ، وطلب إليهم أن يجيروه حتى يبلغ مأمنه ففعلوا ، وحاول أهل البصرة مقاومتهم وناوشوا بنى هلال قليلا ، ثم أقنعوا أنفسهم بترك المال عوضا عن سفك الدماء ، ومضى ابن عباس بالمال ، آمنا ، محروسا ، قريرا ، هانئا ، حتى بلغ البيت الحرام فى مكة ، فاستأمن به ، وأوسع على نفسه ، واشترى ثلاثة جوار مولدات حور بثلاثة آلاف دينار ..

صدمة هائلة ، لا لعلى فقط ، بل لنا جميعا ، نحن الذين عشنا عمرنا نقرأ عن فقه العبادله ، وزهد العبادلة ، وورع العبادلة ، (يقصدون عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن جعفر بن أبى طالب) ، فإذا بنا نحارفهما ، ونمسك ألسنتنا غصبا أمام أشهر العبادلة ، ونخشى أن نصف فعله بما يستحق فلا ننجو من الألسنة الحداد ومما هو أكثر ، لكنا يجب أن لا نكون أرفق ببعض الصحابة من أنفسهم ، ولا أقل من أن نصفهم بما وصف بعضهم به بعضا ، وحسبنا أن عليا أوجز رأيه فى ابن عباس بأنه (يأكل حراما ، ويشرب حراما) ، وليس لنا إلا أن نقول مع على : صدقت إن صدق ما قلت وحدث ما فعل ، بل إننا نتساءل ومعنا كل الحق ، هل الإستيلاء على أموال المسلمين بالباطل حلال على مسلم لكونه عاصر الرسول أو الخلفاء أو الصحابة ، حرام علينا لاننا جئنا فى عصر بعد العصر ، وعاصرنا زمانا غير الزمان ؟ ، هى حرام عليهم بقدر ما هى حرام علينا ، بل هى حرام عليهم أكثر ، لأنهم يعرفون من الدين أكثر ، ومتفقهون فيه أكثر ،

ولأنهم الأئمة والمنارة ، فإذا فسد الأئمة فمن أين يأتى الصلاح ؟ ، وإذا أظلمت المنارة فبمن نسترشد ؟ ولعلى قبل أن أستطرد فى الحديث ، وللحديث بقية ، أتذكر أن أحد أعضاء تنظيم الجهاد ، ممن اغتالوا الرئيس السادات فى المنصة ، كان مشهورا عنه أنه يكحل عينيه ، وعندما سئل ، قال تأسيا بابن عباس ، ولعله لو قرأ ما قرأناه عنه ما تأسى به وما اكتحل مثله ، واقرأوا معى رسالة على لابن عباس ، بعد أن استقر فى مكة ، هانئا بين جواريه ، قانعا بأموال المسلمين

(أما بعد ، فانى كنت أشركتك فى أمانتى ، ولم يكن فى أهل بيتى رجل أوثق منك فى نفسى لمواساتى ومؤازرتى وأداء الأمانة إلى . فلما رأيت الزمان على ابن عمك قد كلب ، والعدو عليه قد حرب ، وأمانة الناس قد خربت ، وهذه الأمة قد فتنت ، قلبت له ظهر المجن ، ففارقته مع القوم المفارقين ، وخذلته أسوأ خذلان الخاذلين ، وخنته مع الخائنين ، فلا ابن عمك آسيت ، ولا الأمانة أديت ، كأنك لم تكن لله تريد بجهادك ، أو كأنك لم تكن على بينة من ربك ، وكأنك إنما كنت تكيد أمة محمد عن دنياهم أو تطلب غرتهم عن فيئهم ، فلما أمكنتك الغرة أسرعت العدوة ، وغلظت الوثبة ، وانتهزت الفرصة ، واختطفت ما قدرت عليه من أموالهم اختطاف الذئب الأزل دامية المعزى الهزيلة وظالعها الكبير ، فحملت أموالهم إلى الحجاز رحيب الصدر ، تحملها غير متأثم من أخذها ، كأنك لا أبا لغيرك ، إنما حزت لاهلك تراثك عن أبيك وأمك ، سبحان الله ! أفما تؤمن بالمعاد ولا تخاف سوء الحساب ؟ أما تعلم أنك تأكل حراما وتشرب حراما ؟ أو ما يعظم عليك وعندك أنك تستثمن الإماء وتنكح النساء بأموال اليتامى والأرامل والمجاهدين الذين أفاء الله عليهم البلاد ؟ فاتق الله ، وأد أموال القوم فإنك والله إلا تفعل ذلك ثم أمكننى الله منك لأعذرن إلى الله فيك حتى آخذ الحق وأرده ، وأقمع الظالم ، وأنصف المظلوم ، والسلام) .

خطاب يقطر دما ، ولو استقبله ابن عباس بقلب فيه ذرة من إيمان لخشع وتاب ، ورجع عن فعله وأناب ، لكنه يرد مستخفا فى سطرين لا أكثر فيقول (أما بعد ، بلغنى كتابك تعظم على إصابة المال الذى أصبته من مال البصرة ، ولعمرى إن حقى فى بيت المال لأعظم مما أخذت منه . والسلام) .

هذه المرة يأتى الرد سافرا ، نعم أخذت ، لكنه حقى ، بل إن حقى فيه أكثر ، أى حق ؟ وبأى حق ؟ وهل لعبد الله بن عباس فى بيت مال المسلمين حق أكثر مما لرجل من المسلمين ؟ هذا ما تساءل به على فى رده على هذا الخطاب ، وهو رد بليغ وحزين لا أريد أن أشغل به القارىء فأزيده حزنا فوق حزن ، لكننى أنتقل به فجأة الى رد (برق) آخر من ردود ابن عباس ، حسم به النقاش ، وأنهى به الجولة ، وختم به حديث الدين والعقيدة ، مهددا بسطوة الدنيا وسيفها ، وسلطانها وزيفها ، قائلا لابن عمه على « **لئن لم تدعنى من أساطيرك لأحملن هذا المال إلى معاوية يقاتلك به** » ، وهكذا أصبحت الموعظة الحسنة أساطيرا لدى عبد الله بن عباس ، وأصبحنا نحن فى حيص بيص كما يقولون ، نضرب كفا بكف ، ونتساءل فى مرارة ، هل نأتمن على ديننا من لم يؤتمن على دنيانا ؟ .

لابأس أن نترك الإمام عليا لأحزانه ، وهو يرى (كما يقول) أن أمانة الناس قد خربت ، والأمة قد فتنت ، وابن عمه قد انقلب عليه ، وفضل رغد العيش من مال المسلمين فى مكة ، على نضال العقيدة من أجل الإسلام فى الكوفة ، ولن يمر وقت طويل حتى يقتل على ، وحتى نرى عبد الله بن عباس ، ضيفا على معاوية فى مقر خلافته فى دمشق ، مستقبلا بالتوقير والملاطفة والعطايا ، غير أن العلة لم تكن فقط فى نكوص رموز العقيدة عن حمل أعبائها ، بل كانت هناك علل أخرى قد تسللت إلى بنيان الدولة الإسلامية الوليدة فأجهزت عليه ، وهنا نترك

حديث العقيدة ورموزها إلى حديث الدنيا وسياستها ، ونشير إلى أن أى حكم فى التاريخ لا بد له مهابة ، وأن هيبة الحكم محصلة للتفاعل بين الحاكم والمحكوم ، وهى فى النهاية ضرورة ليس لصلاح الحكم ، فهذا أمر آخر ، بل لتوطيد دعائمه ، واستمراره واستقراره ، ولا شك فى أن أبا بكر بحروب الردة قد حفظ هذه الهيبة بل ورسخها فى نفوس المحكومين ، ولا شك فى أن عمر بعنفه وعدله معا قد وصل بهذه الهيبة إلى أقصى الدرجات ، ولا شك أيضا فى أن عثمان قد هبط بها رويدا رويدا حتى تلاشت أو كادت ، فهو مرة يصدر قرارا خاطئاً ، ثم لا يلبث أن يقف على المنبر لكى يعتذر ويبكى (حتى يبكى الجميع) ، ثم لا يلبث أن يعود عن اعتذاره إلى عنف لا يملك مقوماته ، وهو فى تأرجحه بين العنف واللين ، وتراوحه بين القرار وعكسه ، يفقد الحكم هيبته لدى الرعية شيئا فشيئا ، حتى يصل الأمر إلى خطف السيف من يده وكسره نصفين ، وإلى قذفه بالحجارة وهو على المنبر حتى يغشى عليه ، وإلى محاصرته ومنع المياه عنه ، بل وإلى أن يرسل إليه الأشترالنخعى خطابا يفتتحه بالعبارة التالية « من مالك بن الحارث إلى الخليفة المبتلى الخاطىء الحائد عن سنة نبيه النابذ لحكم القرآن وراء ظهره[22] » ، ولعلى أجزم بأنه لم يكن هناك سبيل لعودة هذه الهيبة إلا برجل دنيا وسياسة وحكم من شاكلة معاوية ، رجل لا يتحرج أن يقتل حُجْر بن عدى ، على إيمانه وعدله وزهده ، حين يعبر حجر الخيط الرفيع بين معارضة الحكم ومحاربته ، وبين الإعتراض على الحاكم ، والثورة عليه ، لأن القضية فى نظره حكم أو لا حكم ، وسلطة أو لا سلطة ، وهيبة أو لا هيبة ، ولعل هذا المنطق هو ما حفظ جيش (معاوية) من الإنقسام ، بينما سلك (على) طريق الدين ، فحاور المنشقين ، وكلما أتوا بحجة أتى بحجة ، وإذا ذكروا آية أفحمهم بآية ،

(٢٢) أنساب الأشراف للبلاذرى ص ٤٦ طبعة القدس .

وإذا استشهدوا بحديث رد عليهم بحديث ، وكلما طال النقاش زادت الفرقة واتسع الانقسام ، ولم يعد هناك بد من أن يرفع عليهم السيف وأن يرفعوا عليه السيف ، وفى النهاية صرعته سيوفهم ، **لأنه هكذا ينتهى التطرف بالمتحاورين معه ، وهكذا يحسم الحوار (الدينى ـــ الدينى) دائما ، يحسمه الأكثر تطرفا لصالحه ، وعادة يحسم معه أشياء كثيرة ، منها مبدأ الحوار ذاته ، وحياة المحاور ذاتها ، وإذا كنا نرى فى أيامنا من المتطرفين عجبا ، فلأنهم رأوا منا عجبا ، تحسسوا هيبة الدولة فلم يجدوا هيبة ولا دولة ، عجموا عود النظام فى الهين من الأمر فوجدوه مرنا مثل (اللادن) ، زادوا فوجدوه قد ازداد لينا ، تمادوا فاذا به ينثنى معهم أينما انثنوا ، عاجلوه بالجليل من الأمر فعاجلهم بضبط النفس ، انتظروا اللوم من قيادات الفكر السياسى ورموز المعارضة فلم يجدوا إلا من يشيد أو يستزيد** ، ومن يصف مجرميهم بالشهداء ، أو ينعت فاسديهم بالشرفاء ، ولو طبقت عليهم الشريعة التى ينادون بها لعوملوا معاملة المفسدين فى الارض ، ولقطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف ، ولصلبوا فى ميادين القاهرة والإسكندرية .

ماعلينا ولنعد إلى صفحات التاريخ ، فقد توقفنا عند عثمان وعلى ، وذكرنا أن الخلافة الإسلامية قد انتهت علاقتها بالإسلام بعدهما ، ولم تكن لها بالإسلام صلة إلا فى ومضات خاطفة تمثلت فى عهد عمر بن عبد العزيز أو المهتدى ، ولعلها بدأت هذا المسار كما أشرنا فى بداية عهد عثمان ، وإذا كنا ننزع صفة الاسلام عن الخلافة فيما تلا ذلك من عهود فإن لنا فى ذلك حجة سوف نسردها فى موقعها من السرد ، **والصحيح فى رأينا أنها كانت خلافة عربية ، إن جاز التعميم وهو جائز ، والأدق أن نقول أنها قرشية إن شئنا الدقة فى اللفظ وهو دقيق** ، فقد حكمت قبيلة قريش المسلمين أكثر من تسعمائة سنة[٢٣] ، بينما حكم الإسلام

---

(٢٣) ٩٠٨ سنه تمثل الفترة منذ وفاة الرسول (١٠هـ) حتى سقوط آخر خليفة عباسى (٩١٨هـ) ، منها ٨٩٥ عاما لبنى عبد مناف بعد استبعاد أبو بكر (بنى تيم) ، وعمر بن الخطاب

ربع قرن أو أقل ، فالخلفاء الراشدون قرشيون ، والأمويون قرشيون والعباسيون قرشيون ، وقد استمرت الدولة العباسية بصورة رسمية ثم بصورة شكلية بعد سقوط بغداد حتى سقوط دولة المماليك فى أيدى العثمانيين عام ٩١٨ هـ ، وأكاد أجزم بأن قبيلة قريش بذلك تمثل أطول أسرة حاكمة فى تاريخ الإنسانية كلها ، بل إن التاريخ لا يحدثنا عن أسرة واحدة حكمت نصف هذه الفترة ، ولو كان الأمر أمر رضا من المسلمين ، أو اختيار منهم لهان علينا وما توقفنا عنده ، لكننا نتوقف عنده طويلا ، ونتأمله كثيرا ، لكونه ارتبط بأعز ما نملك وهو العقيدة ، وتستر بأقدس رداء وهو الدين ، واستند إلى أحاديث نبوية ننكرها على من ادعوها ، لأنها لا تمت لروح الإسلام بصلة ، وحسبك ذلك الحديث الذى استند إليه العباسيون حتى استمر حكمهم قرابة سبعمائة وستة وثمانين عاما ، ومضمونه أن الخلافة إذا انتقلت إلى أيدى أولاد العباس ، ظلت فى أيديهم حتى يسلموها إلى المهدى أو عيسى بن مريم ، وهو حديث كاذب ، ومختلقه كذوب ، وأنا وأنت أيها القارىء لا نختلف الآن على كذب الحديث ولا على تكذيب قائلة ، حجتنا فى ذلك أنه ببساطة لم يتحقق ، لكن هذه الحجة لم تكن متاحة لأجدادنا ، وما كان لهم إلا أن يخضعوا صاغرين للحديث ، وإلا اتهمهم فقهاء العصر ، شأنهم شأن بعض الفقهاء الذين يظهرون فى كل عصر ، بنقص فى دينهم ، والتواء فى عقيدتهم ، وحسبنا أن مراجع الحديث ومنها الصحيحان وابن حنبل والدارمى وأبو داود تجمع على حديث يأتى بطرق وألفاظ مختلفة أوضحها وأقصرها (الأئمة من قريش) وهو حديث لو اجتمع عليه أهل الأرض لعارضناه ، فالإسلام السمح ، الذى أتى ليساوى بين العربى والأعجمى ، لا يميز أسرة من الأسر عن غيرها بدم أزرق ، لمجرد أنها قريش ، وها هو عمر يعلن قبيل وفاته (لو كان سالم مولى أبى حذيفة حيا لوليته) ، وما كان سالم قرشيا ، وما كان عمر بالذى يجهل حديثا له هذا القدر من الأهمية ، وها هو سعد بن

عبادة (الخزرجى) ينافس أبا بكر على الخلافة ، ويرفض بيعته حتى وفاته ، ولو علم سعد بالحديث ما نافس ولا أنكر ولا رفض ولا أصر ، لكنه هكذا كان الأمر ، وهكذا خضع أجدادنا لحكم الخلفاء ، الفضلاء منهم (وما أندرهم) والسفهاء منهم (وما أكثرهم) ، خوفا من اتهامهم بالخروج على الطاعة ، أو المخالفة للجماعة ، وياحسرة على إسلام عظيم أتى ليساوى بين الناس ، فأحاله البعض بالكذب ، إلى دين يرسخ التفرقة العنصرية ، ويرفع البعض فوق البعض بالنسب ، ولعل المنادين بالخلافة فى عصرنا الحديث ، يدلوننا على سبيل نتحقق به من أنسابنا ، فربما كنا قرشيين دون أن ندرى ، فنزايد فى السياسة مع المزايدين ، ونطمع فى الحكم مع الطامعين ، ونكره المنطق مع الكارهين .

وأخيرا ونحن نتجاوز عهد الراشدين إلى غيرهم ، يجدر بنا أن نستخلص نتيجتين :

النتيجة الأولى :

أن من يتصورون أنه من الممكن إعادة طبع نسخة كربونية من عصر الراشدين ، فى عصرنا الحديث ، إنما يركبون شططا من الأمر ، وقد يصلون بأنفسهم وبنا إلى نتائج مؤسفة ، فليس كل ما كان مقبولا فى عهد الصحابة مقبولاً وصحيحا فى عصر غير العصر ، ومع قوم غير القوم ، وحتى فى أفعال الرسول نفسه ، هناك مساحة واسعة لتأسّيه بعصره ، ومعايشته لتقاليد قومه ، كالزى والعلاج ، وهى مساحة لسنا مطالبين بالأخذ بها أو اعتبارها سنة واجبة الإتباع والنفاذ ، فالرسول لم يأت بزى جديد ، وإنما ارتدى زى الجاهلية ، وزى الأعاجم عندما أهدى إليه ، وعليه فليس الزى النبوى واردا كسنة للتأسى والمتابعة ، وما يقال عن الزى يقال عن الطب ، ويقال عن كثير من المفاهيم التى سادت فى عصرنا الحديث ، وتقبلها الناس قبولا حسنا ، وهى أقرب ما

تكون إلى الروح العامة للإسلام إذا ما فهمناها بمنطق مخالف للمنطق (الكربونى) سالف الذكر ، الذى لو اتبعناه لوصل بنا نتائج أقل ما توصف به أنها مؤسفة ، بل وربما جاز وصفها بما أكثر ..

ولنأخذ مثالا .. التعذيب ..

لن يختلف اثنان على القول بأن التعذيب بالإيذاء البدنى أو النفسى للحصول على اعتراف أو قبل تنفيذ حكم أو خلال تنفيذ حكم أمر ينكره الدين ، ويتنافى مع جوهره فى العدل والرحمة .

هذا هو التفسير العصرى ، أى الذى يأخذ روح العصر فيطابقها على روح الدين وجوهره أو يفعل العكس وهو فى الحالتين مقنع ومقبول وصحيح ، فماذا عن التفسير الكربونى ؟

إليكم واقعتين شهيرتين :

الأولى فى حادثة الإفك المعروفة ، حين اتهم البعض عائشة فدعا الرسول عليا لا ستشارتة (فقال يا رسول الله إن النساء لكثير وانك لقادر على أن تستخلف وسل الجارية فإنها تصدقك فدعا رسول الله ﷺ (بريرة) يسألها فالت فقام إليها (على) فضربها ضربا شديدا وهو يقول أصدقى رسول الله فتقول والله ما أعلم إلا خيرا ..)[٢٤] ــ هنا إيذاء بدنى من على للجارية بقصد الحصول منها على اعتراف ولم ينكر الرسول شيئا مما فعله على ، **والتفسير (الكربونى) هنا يصل بنا إلى أنه من (السنة) أن يعذب المتهم للحصول على اعترافه ويصبح ما يثار حول تعذيب أعضاء الجماعات الاسلامية فى السجون أمرا مشروعا ، وشرعيا ، بل ومحمودا لأنه تأس بالسلف الصالح ..**

بينما وجهة النظر المقابلة ، المتسعة الأفق الملتصقة بروح العقيدة ، تستنكر التعذيب ، وترى أن هذا حتى لو كان أمرا مقبولا فى عصر

(٢٤) تاريخ الطبرى ــ الجزء الثانى ــ ص ٢٦٧ ــ مؤسسة الأعلمى للمطبوعات ــ بيروت ج

الرسول ، لا ينسحب على غيره من العصور ، وإذا كانت الحضارة قد أضافت فيما أضافت ، مفهوما واسعا لحقوق الإنسان ، يرفض فيما يرفض أن يعذب متهم للحصول على اعتراف ، فإننا نقبل هذا المفهوم من منطلق إسلامي ، ولا نرفضه لمجرد التأسي بعصر أيا كان هذا العصر ، لسببين بسيطين واضحين ، أولهما أننا فى عصر غير العصر وثانيهما أن الإسلام لا يتنافى مع روح العصر ، أى عصر ، فى كل ما هو إنسانى وسمح وعادل ..

الواقعة الثانية : بعد وفاة الامام على بن أبى طالب بطعنات من عبد الرحمن بن ملجم (دعا عبد الله بن جعفر[٢٥] بابن ملجم ، فقطع يديه ورجليه وسمل عينيه فجعل يقول : « إنك ياابن جعفر لتكحل عينى بمُلْمُول مض « أى بمكحال حار محرق » ثم أمر بلسانه أن يخرج ليقطع ، فجزع من ذلك ، فقل له ابن جعفر : قطعنا يديك ورجليك ، وسملنا عينيك ، فلم تجزع ، فكيف تجزع من قطع لسانك ، قال : إنى ما جزعت من ذلك خوفا من الموت ، ولكنى جزعت أن أكون حيا فى الدنيا ساعة لا أذكر الله فيها . ثم قطع لسانه ، فمات)[٢٦] ، والرواية يذكرها ابن سعد مضيفاً إليها حرقه بعد موته[٢٧] ويذكرها ابن كثير دون ترجيح[٢٨] ويقتصر الطبرى وابن الأثير على الحرق بعد القتل .

والرواية لا تعبر فى رأينا عن روح الاسلام أو تعاليمه ، حتى لو اقتصرت على حرق الجثمان بعد القصاص ، فقد نهى الرسول عن المثلة ولو بالكلب العقور ، ونهى (على) قبل وفاته فى رواية لابن الأثير عن المثلة بقاتله ، لكنها تعبر من وجهة نظرنا عن روح عصر ، سادته القسوة ، وتحجر القلب ، وكان مقبولا فيه أن يحدث ما فعله عبد الله

---

(٢٥) أحد العبادلة الاربعة الذين ذكرناهم .

(٢٦) الأخبار الطوال للدينورى ص ٢١٥ ، دار المسيرة ، بيروت .

(٢٧) الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٣ ص ٣٩ ، دار صادر ، بيروت .

(٢٨) البداية والنهاية لابن كثير ـــ المجلد الرابع ج ٧ ص ٣٤٣ ، دار الكتب العلمية ـــ بيروت .

بن جعفر بابن ملجم ، دون استنكار ، بل ويكمل المشاهدون المشهد بحرق الجثمان ، بينما أضافت الحضارة إلى سلوكنا كثيرا من الإحساس بعذاب الاخرين ، وصعوبة تقبل التمثيل بهم أو تعذيبهم ، بل إنه من الصعب أن نتصور صمود مجموعة من المشاهدين لمثل ما فعله عبد الله بن جعفر ، بكلب ضال أو بقط شارد ..

غير أن لكل حقيقة وجهين ، وما أيسر أن يجد أنصار (الكربون) تبريرا لفعل عبد الله بن جعفر ، وللإقتداء به ، بإلصاق تهمة الافساد فى الأرض بابن ملجم ، والتأسى بالحسن والحسين ، حيث لم يذكر عنهما أنهما أنكرا التمثيل بالجثمان بحرقه بعد القصاص .

ولعلنا نتساءل ونحن نتأمل صمود عبد الرحمن بن ملجم ، وصبره على قطع أطرافه وسمل عينيه بالحديد المحمى ، ثم جزعه عند قطع لسانه (حتى لاتمر عليه لحظة لا يذكر فيها الله) ..

هل هناك مثال أبلغ من هذا المثال ، على ما يمكن أن يؤدى إليه التطرف عندما يتسلط على الوجدان ، فلا يميز المتطرف بين الكفر والإيمان ، ويصل به الأمر إلى قتل على ابن إبى طالب ، والتلهى عن المثلة به بقراءة القرآن ، والجزع فقط عند قطع اللسان ، حتى لا يحرم لحظة من ذكر الرحمن ؟ .

لاجديد إذن تحت الشمس ، وقد لانجد فى زماننا نظيرا لعلى ، لكننا نجد كثيرا من أمثال عبد الرحمن ..

ونعود إلى هواة الكربون ..

أليس الأجدر بهم ، رحمة بنا ، وبالإسلام ، أن نلتزم بالقرآن ، وبالسنة فى شئون العبادة ، وأن نترك فى نفس الوقت ، مساحة من أذهاننا للتعرف على العصر والإلتقاء معه ، وقبول ما يأتى به من قيم تتناسق مع جوهره ، ولا تتناقض مع الإيمان والعقيدة ، وأن نقبل

ما نقبل ، ونترك مانترك ، بقلب مؤمن وفكر مفتوح ، فلا نرفض حقوق الانسان لأنها أتت من الأعاجم ، ولا نرفض الديموقراطية لأنها بدعة ، ولا نرفض عصرنا على إطلاقه ، ولا نقبل عصر الراشدين على إطلاقه ، ونستخدم العقل فى النقل ، والكربون فى طبع مستحدثات الحضارة ، تلك التى لا علاقة لها بالفكر أو العقيدة ، وإنما علاقتها وطيده بالتقدم ، ذلك الذى أزعم أنه ليس ركنا من أركان الإسلام ، بل هو الإسلام .

النتيجة الثانية :

أن قواعد الدين ثابتة ، وظروف الحياة متغيرة ، وفى المقابلة بين الثابت والمتغير ، لا بد وأن يحدث جزء من المخالفة ، ونقصد بالمخالفة أن يتغير الثابت أو يثبت المتغير ، ولأن تثبيت واقع الحياة المتغير مستحيل ، فقد كان الأمر ينتهى دائما بتغيير الثوابت الدينية ، وقد حدث هذا دائما ومنذ بدء الخلافة الراشدة وحتى انتهت ، وتغيير الثوابت هو ما نسميه بالإجتهاد ، وقد اتفقنا على أنه ليس مطلقا ، لكنه قائم ومتاح ، وما أوردناه من أمثلة لاجتهادات عمر يصلح دليلا على ما نقول ، غير أنه فى بعض الأحيان تفرض تعقيدات الحياة نوعا من المخالفات الحادة ليس فيه شىء من تناغم الإجتهاد فى ربطة بين الأسباب والنتائج ، فتصبح المخالفة صريحة وواضحة لا يمكن تبريرها بالإجتهاد لافتقاد اسبابه ، وإنما تبرر فقط بأن عدم المخالفة مستحيل أو فى أحسن الأحوال غير ممكن ، وقد حدث ذلك فى عهد الراشدين كما يحدث فى كل عهد ، ومثاله ما حدث عقب مقتل عمر ابن الخطاب ، حين انطلق ابنه عبيد الله ابن عمر ، وقتل ثلاثة ظن فيهم التآمر على مقتل والده ، ولم يثبت ذلك فى حق أحد منهم ، وكان أحدهم الهرمزان ، الذى أسلم وصح إسلامه ، وقد واجه عثمان هذا الموقف فى بدء ولايته وكان رأى الدين فيه واضحا ، أعلنه على وأصر عليه ، وهو أن يقتل عبيد الله بدم من قتل ، لكن عثمان لم يملك إلا المخالفة لأسباب (إنسانية) ، فقد

تساءل الناس فى شفقة ، أيقتل عمر بالأمس ، ويقتل ابنه اليوم ؟ ، ألا يكفى آل عمر قتل عمر ؟ ، أيفجعون فيه ثم فى ولده قبل أن تجف دموعهم عليه ؟ .. منطق .. وإنسانية .. وظروف متغيرة .. لكن حكم الدين ثابت وواضح ولا لبس فيه .. حكم الدين هو القصاص ، ولا بد من قتل عبيد الله ..

ويقال أن عمرو بن العاصى أفتى بفتوى بالغة الذكاء والمهارة عندما تولى عثمان ، وسأل عمرو أن يخرجه من المأزق الصعب ، فسأله عمرو : هل قتل الهرمزان فى ولاية عمر ؟ فأجابه عثمان : لا ، كان عمر قد قتل ، فسأله ثانية : وهل قتل فى ولايتك ؟ فأجابه عثمان لا ، لم أكن قد توليت بعد ، فقال عمرو : إذن يتولاه الله ..

والشاهد هنا أن عثمان حاول التخلص من المأزق بدفع دية الهرمزان من ماله ، ولم يتحمل عبيد الله وزر القتل أو حتى دية القتلى ، وهو ما رفضه على ، الذى ظل يتوعد عبيد الله كلما لقيه بأنه إذا تولى فسوف يقتله بدم الهرمزان ، وما أن تولى على حتى هرب عبيد الله إلى جيش معاوية ، وحارب عليا إلى أن قتل فى معركة صفين ..

ويشاء القدر أن يقع على فى نفس المأزق ، بل ربما بصورة أعقد ، فقد ولى ولم يقدر على قتلة عثمان لأنهم كانوا مسيطرين على المدينة ، ثم انتقل من حرب الى حرب وهم على رأس جيشه فلم يتمكن منهم ، وعندما أعلن معاوية أن مطلبه الوحيد أن يدفع على إليه قتله عثمان ، فوجىء على بجيشه يهتف فى صوت واحد ، كلنا قتلة عثمان ، فزاد الموقف تعقيداً ، وأصبح مستحيلا على الإمام على أن يثأر من القتلة أو حتى يحاسبهم ..

هى الحياة وليست الجنة ، والبشر وليس الملائكة ، وخلا عصر النبوة لا يوجد عصر للنقاء المطلق ، أو انعدام المخالفة المطلق وكلما تغير العصر أو تقدم ، تعددت المتغيرات ، وزادت المخالفات ، **وإذا كانت**

الإجتهادات واسعة ، والمخالفات واردة ، قبل أن يمر ربع قرن على وفاة الرسول ، وفى عهد معاصريه ، فكيف بنا بعد أربعة عشر قرنا من وفاة الرسول ، ألا نتوقع أن يزداد حجم (المخالفات الإضطرارية) ، وأن نتوسع فى (الإجتهادات الضرورية) ، وأن نقبل بحد أدنى من تطبيقات الدين ، أقل بكثير مما قبله سلف أصلح ، فى عصر أكثر تخلفا ، وأقل تعقيدا ، وأحكم انغلاقا ، وأكثر اتفاقا ..

الحقيقة أن للقارىء الحرية كل الحرية فى أن يرفض ماأقول وأن يستنكر ماأتوصل اليه ، وماأراه رغم كل ماأتوقعه من استنكار واعتراض ، حقا وعدلا ، وأمرا واقعا لامهرب منه ، وسوف يرى القارىء فيما سنذكره عن خلفاء بنى أمية وبنى العباس ، مايؤكد له صحة مانقول ، وحقيقة ماندعى ..

قــراءة جديــدة فى أوراق الأمــويين

للقارىء الآن وهو ينتقل معنا من عصر الراشدين إلى مايليه ، أن يهىء ذهنه للدعابة ، ووجدانه للأسى ، فحديث مايلى الراشدين كله أسى مغلف بالدعابة ، أو دعابة مغلقة بالأسى ، أما المجون فأبوابه شتى ، وأما الإستبداد فحدث ولا حرج .

ليسمح لنا القارىء فى البداية أن نقص عليه ثلاث قصص موجزة ، يفصل بينها زمن يسير ، واختلاف كثير ، وهى إن تنافرت تضافرت ، مؤكدة معنى واضحا ، وموضحة مسارا مؤكدا ، ومثبتة مالا يصعب إثباته ، ومالا يسهل الهروب منه .

القصة الأولى :

عام ٢٠هـ وقف عمر خطيبا على منبر الرسول فى المدينة ، وتحدث عن دور الرعية فى صلاح الحاكم وإصلاحه فقاطعه أعرابى قائلا : والله لو وجدنا فيك اعوجاجا لقومناه بسيوفنا ، فانبسطت أسارير عمر ، وتوجه الى الله حامدا وشاكرا ، وذكر كلمته المأثورة المشهورة : الحمد لله الذى جعل فى رعية عمر ، من يقومه بحد السيف إذا أخطأ ..

القصة الثانية :

عام ٤٥ هـ قال ابن عون : كان الرجل يقول لمعاوية : والله لتستقيمن بنا يامعاوية ، أو لنقومنك فيقول : بماذا ؟ فيقول : بالخشب فيقول : إذن نستقيم .[1]

القصة الثالثة :

عام ٧٥هـ خطب عبد الملك بن مروان ، على منبر الرسول فى المدينة ، بعد قتل عبد الله بن الزبير قائلا (والله لا يأمرنى أحد بتقوى الله

---

(١) تاريخ الخلفاء للسيوطى ص ١٩٥

بعد مقامى هذا إلا ضربت عنقه)[٢] ثم نزل :

ثلاث قصص موجزة ، لكنها بليغة فى تعبيرها عن تطور أسلوب الحكم ، واختلافه فى عهود ثلاثة ، أولها عهد عمر بن الخطاب ، درة عهود الخلافة الراشدة ، وثانيها عهد معاوية ابن أبى سفيان مؤسس الخلافة الأموية ، وثالثها عهد عبد الملك ابن مروان ، أبرز الخلفاء الأمويين بعد معاوية ، وأشهر رموز البيت المروانى ، الذى خلف البيت السفيانى بعد وفاة معاوية بن يزيد ، ثالث الخلفاء الأمويين .

أما القصة الأولى فهى نموذج لصدق الحاكم مع الرعية ، وصدق الرعية مع الحاكم ، ونحن لا نشك ونحن نقرأها فى أن الأعرابى كان صادقا كل الصدق فى قوله ، وأنه كان يعنى تماما ما يقول ، وأنه كان على استعداد بالفعل لرفع السيف فى وجه عمر وتقويمه به إن لزم الأمر ، ونحن لا نشك أيضا فى أن عمر كان يدرك تماما أن الأعرابى صادق فى مقولته ، وأنه لهذا سعد ، ومن أجل هذا حمد الله ، وكان فى سعادته وحمده صادقا كل الصدق ، مع الله ، ومع نفسه ، ومع الأعرابى ، وباختصار فنحن أمام حوار تؤدى فيه الكلمات دورها الطبيعى ، حيث تعبر عن دخائل النفوس ، فى دقة ، ووضوح ، واستقامة.

وأما القصة الثانية ، فهى نموذج رائع لخداع الكلمات حين يصبح للعبارة ظاهر وباطن ، وللكلمة مظهر ومخبر ، فالرجل فى تهديده أقرب للمداعبة ، وأميل إلى الرجاء ، ومعاوية فى رده عليه يحسم الموقف بتساؤله (بماذا) ؟ وهو تساؤل يعكس ثقة عالية فى النفس . وهى ثقة تهوى فوق رأس الرجل ثقيلة وقاطعة ، شأنها شأن السيف الحاسم البتار ، وما أسرع ما ينسحب الرجل سريعا محولا الأمر كله إلى دعابة ، وهنا يدرك معاوية أن الرجل قد ثاب إلى رشده ، فيعيد السيف إلى غمده الحريرى ، وينسحب هو الآخر فى مهارة وخفة ، مرضيا غرور

(٢) المرجع السابق ص ٢١٩ .

الرجل ، مادام الخشب هو السلاح ، ومادام القصد هو المزاح ، والقارىء للحوار لا يشك فى أن الرجل قال شيئا وقصد شيئاً آخر ، وأن معاوية قال شيئا وقصد شيئا آخر ، وأن كلا من الرجلين فهم قصد الآخر ، فَكَرَّ فى الوقت المناسب ، وفَرَّ فى الوقت المناسب ، وأن الرجل فى كَرِّهِ نحو معاوية ، وفى فَرِّهِ منه ، لم يكن أبدا كجلمود صخر ، وإنما كان مثل كرة القش ، ظاهرها متماسك ، وباطنها هش .

ونتنقل إلى القصة الثالثة ، وهى أقرب إلى القصة الأولى فى وضوحها وصراحتها واستقامة ألفاظها ، غير أنها هذه المرة تعلن عكس ماأعلنه عمر ، وتهدد بالقتل فى حسم وصراحة ، ليس لمن يخالف الأمير أو يعترض عليه ، وليس لمن يرفع فى وجهه السيف أو حتى الخشب ، بل لمن يدعوه إلى (تقوى الله) ، وقد خلَّد عبد الملك نفسه بذلك ، فوصفه الزهرى بأنه أول من نهى عن الأمر بالمعروف .

هذه قصص ثلاث توضح كيف تطور الامر من خلافة الراشدين إلى خلافة معاوية ، الرجل المحنك المجرب ، الناعم المظهر ، الحاسم الجوهر ، المؤسس للملك ، بكل مايستوجبه التأسيس من سياسة وحنكة ، ومظهر ومخبر ، ثم كيف أصبح الأمر عندما استقر الملك ، ولم يعد هناك داع للخفاء ، أو مقتضى للخداع أو المداهنة ، وبمعنى آخر فإن القصص الثلاث تنتقل بنا بين حالات ثلاث ، أولها العدل الحاسم ، وثانيها الحسم الباسم ، وثالثها القهر الغاشم ، وكل ذلك خلال نصف قرن لا أكثر ، وقد رأينا أن نوردها فى بدء حديثنا عن خلافة الأمويين لدلالتها ، وحتى يخلد القارىء معنا إلى قدر من الرياضة الذهنية والابتسام ، بعيدا عن صرامة السرد ومرارة الحقائق ، ولعل القارىء قد تعجب من اجتراء عبد الملك ، لكنا نسأله من الآن فصاعدا أن يوطن نفسه على العجب ، وأن يهيىء وجدانه للإندهاش ، وأن يحمد لعبد الملك صدقه مع نفسه ومع الناس ، فسوف يأتى بعد ذلك خلفاء

عباسيون يخزجون على الناس بوجه مؤمن خاشع ، وتسيل دموعهم لمواعظ الزهاد ، ثم ينسلون إلى مخادعهم فيخلعون ثياب الورع ، وتلعب برؤوسهم بنت الحان ، فينادمون الندمان ، ويتسرون بالقيان ، ويقولون الشعر فى الغلمان ، وهم فى مجونهم لايتحرجون حين تناديهم جارية لعوب بأمير المؤمنين ، أو يخاطبهم مخنث (معتدل القامة والقدّ) بخليفة المسلمين ، مادمنا نتحدث عن وضوح عبد الملك ، وصدقه مع نفسه ، فلا بأس من قصة طريفة يذكرها السيوطى فى كتابه (قال ابن أبى عائشة : أفضى الأمر إلى عبد الملك ، والمصحف فى حجره فأطبقه وقال : هذا آخر العهد بك)[3] ، ونحن لا نجد تناقضا بين أفعال وأقوال عبد الملك بعد ولايته ، وبين ما تحدثنا به نفس المراجع عن فقهه وعلمه ومن أمثلة ذلك (قال نافع : لقد رأيت المدينة وما بها شاب أشد تشميرا ولا أفقه ولا أنسك ولا أقرأ لكتاب الله من عبد الملك ابن مروان ، وقال أبو الزناد : فقهاء المدينة سعيد بن المسيب وعبد الملك بن مروان ، وعروة بن الزبير وقبيصة بن ذؤيب ، وقال عبادة بن نسى : قيل لابن عمر : إنكم معشر أشياخ قريش يوشك أن تنقرضوا ، فمن نسأل بعدكم ؟ فقال : إن لمروان إبنا فيها فاسألوه)[4] ، فنقول لا تناقض على الإطلاق لأن ذلك كله كان قبل ولايته ، فلما وَلِىَ أدرك أن عهد النسك والعبادة قد وَلّى ، وأطبق المصحف وأطلق شيطان الحكم والإمارة وصدق فى قوله للمصحف أن هذا هو آخر العهد به ، ودليلنا على ذلك أن ساعده الأيمن كان الحجاج ، وإذا ذكر الحجاج هربت الملائكة وأقبلت الشياطين ، وقد عرف عبد الملك للحجاج مواهبه وأدرك أنه بالحجاج قد وطد دعائم الحكم وأرسى قواعد الخلافة ، فكانت وصيته الأخيرة لولده وولى عهده الوليد أن يحفظ للحجاج صنيعه ، وأن يلزمه وزيرا ومشيرا ، وقد كان .

---

(٣) تاريخ الخلفاء للسيوطى ص ٢١٧ .

(٤) المرجع السابق ص ٢١٦ .

ربما قال البعض ، وما يضيرنا من سيرة رجل أعلن طلاقه للمصحف ، وأدار ظهره لكتاب الله ، وحكم بهواه ، ولنا أن نذكرهم أنه فعل ما فعل ، وسفك ما سفك ، وقتل من قتل ، تحت عباءة امارة المؤمنين ، وخلافة المسلمين ، وأن المسلمين جميعا كانوا يرددون خلف أئمتهم كل جمعة دعاء حارا أن يعز الله به الدين ، وأن يوطد له دعائم الحكم والتمكين ، وأن يديمه حاميا للإسلام وإماما للمسلمين ، وأن فقهاء عصره كانوا يرددون حديثا تذكره لنا كتب التاريخ ، مضمونه أن من حكم المسلمين ثلاثة أيام ، رفعت عنه الذنوب ، ولعلنا نظلم عبد الملك كثيرا إذا قيمناه من زاوية العقيدة ، فلم يكن عبد الملك فَلْتَةً بين من سبقه أو من لحقه ، وكان فى ميزان السياسة والحكم حاكما قديرا ، ورجل دولة عظيما بكل المقاييس ، فقد أخمد فتنة عبد الله بن الزبير ، وغزا أرمينية ، وغزا المغرب ، وبنى المدن ، وحصن الحصون ، وضرب الدنانير لأول مرة ، ونقل لغة الدواوين من الفارسية إلى العربية ، وقد لخص أسلوبه فى الحكم فى وصيته لإبنه الوليد وهو يحتضر : ياوليد اتق الله فيما أخلفك فيه (لاحظ مفهوم الحكم بالحق الإلهى فى هذه العبارة) ، وانظر الحجاج فأكرمه فانه هو الذى وطأ لكم المنابر ، وهو سيفك ياوليد ويدك على من ناوأك ، فلا تسمعن فيه قول أحد ، وأنت أحوج إليه منه إليك ، وادع الناس إذا مت إلى البيعه ، فمن قال برأسه هكذا فقل بسيفك هكذا ــ ثم أخذته غفوة فبكى الوليد فأفاق وقال ــ ماهذا ؟ أتحن حنين الأمة ؟ إذا مت فشمر وائتزر ، والبس جلد النمر ، وضع سيفك على عاتقك فمن أبدى ذات نفسه فاضرب عنقه ، ومن سكت مات بدائه .

وقد حفظ الوليد الوصية وقام بها خير قيام فكان رجل دولة وحكم من طراز فريد ، وكان فاتحا عظيما للثغور ، فقد فتح الهند والأندلس ، وكان أبعد مايكون عن حديث الدين والعقيدة فلم يذكر عنه فيهما لا قليل ولا كثير ، إلا بضعه أقوال عن أنه كان يلحن كثيرا فى قراءته

للقرآن ، وفى خطبه على المنابر ، وقد حكم عبد الملك عشرين عاما وحكم الوليد عشرة أعوام ، أى أن عبد الملك والوليد حكما ثلاثين عاما من اثنتين وتسعين عاما هى عمر الدولة الأموية ، تلك الدولة التى لا يجوز أن نتحدث عنها دون أن نتوقف أمام ثلاثة خلفاء هم اليزيدان (يزيد بن معاوية ويزيد بن عبد الملك) والوليد بن يزيد ، أما يزيد بن معاوية ، فقتله للحسين معروف ، وقد أفاض فيه الرواة بما لا حاجة فيه لمزيد ، غير أن هناك حادثة يعبرها الرواة فى عجالة ، بينما نراها أكثر خطرا من قتل الحسين ، لأنها تمس العقيدة فى الصميم ، وتضع نقاطا على الحروف إن لم تكن النقاط قد وضعت على الحروف بعد ، وتستحق أن يذكرها الرواة ، وأن يتدارسها القارىء فى أناة ، وأن يتذكر أنها حدثت بعد نصف قرن من وفاة الرسول ، فقط .. نصف قرن ..

لقد هاجم جيش يزيد المدينة ، حين خلع أهلها بيعته ، وقاتل أهلها قليلا ثم انهزموا فيما سمى بموقعة (الحرة) ، فأصدر قائد الجيش أوامره باستباحة المدينة ثلاثة أيام ، قيل أنه قتل فيها أربعة آلاف وخمسمائة ، وأنه قد فُضّت فيها بكارة ألف بكر ، وقد كان ذلك كله بأمر يزيد إلى قائد جيشه (مسلم بن عقبة) : (ادع القوم ثلاثا ، فان أجابوك وإلا فقاتلهم ، فإذا ظهرت عليها فأبحها ثلاثا ، فكل ما فيها من مال أو دابة أو سلاح أو طعام فهو للجند ، فإذا مضت الثلاث فاكفف عن الناس)(٥) ، ولم يكتف مسلم باستباحة المدينة ، بل طلب من أهلها أن يبايعوا يزيد على أنهم (عبيد) له ، يفعل فيهم وفى أموالهم وفى أولادهم ما يشاء ، وهنا يبدأ مسلسل المفاجآت فى الإثارة ، فالبعض ما زال فى ذهنه (وهم) أنه فى دولة الإسلام ، وأنه قادر على إلزام مسلم ويزيد بالحجة ، بما لا سبيل إلى مقاومته أو حتى مناقشته ، وهو لا يقبل شروط مسلم ، ويرد عليه كأنه يلقمه حجرا : (أبايع على كتاب الله وسنة

(٥) الكامل لابن الأثير ج ٥ ـــ ص ٣١٠ - ٣١٤ ، دار الكتاب العربى بيروت ، راجع ابن الطبرى ج ٤ ص ٣٧٤ - ٣٨١ ـــ مؤسسة الأعلمى للمطبوعات ـــ بيروت .

رسوله) ، ولا يعيد مسلم القول ، بل يهوى بالسيف على رأس العابد الصادق فى رأينا ، والرومانسى الحالم فى رأى مسلم ، ويتكرر نفس المشهد مرات ومرات ، هذا يكرر ما سبق ، فيقتل ، وهذا يبايع على سيرة الراشدين فيقتل ، وهذا يبايع على سيرة عمر فيقتل ، ويستقر الأمر فى النهاية لمسلم ، وما كان له إلا أن يستقر ، فالسيف هنا أصدق أنباء من الكتب ، وهو سيف لا ينطق بلسان ، ولا يخشع لبيان ، ويصل الخبر إلى يزيد ، فيقول قولا أسألك أن تتمالك نفسك وأنت تقرؤه ، وهو لا يقوله مرسلا أو منثورا ، بل ينظمه شعرا ، اقرأه ثم تخيل وتأمل واندهل :

ليت أشياخى ببدر شهدوا   جزع الخزرج من وقع الأسل
حين حكت بقباء بركها   واستمر القتل فى عبد الأشل[٦]

والذى يعنينا هو البيت الأول الذى يقول فيه (ليت أجدادى فى موقعة بدر شهدوا اليوم كيف جزع الخزرج من وقع الرماح والنبل) أما من هم أجداده ، فواضح أنهم أعداء الخزرج فى موقعة بدر ، والخزرج أكبر قبائل الانصار ، وكانوا بالطبع فى بدر ضمن جيوش المسلمين ، وهنا يزداد المعنى وضوحا ، فيزيد خليفة المسلمين ، وأمير المؤمنين ، يتمنى لو كان أجداده من بنى أمية ، ممن هزمهم الرسول والمهاجرون والأنصار فى بدر ، يتمنى لو كانوا على قيد الحياة ، حتى يروا كيف انتقم لهم من الأنصار فى المدينة ، ثم نجد من ينعت الخلافة بالإسلامية ، ولا يتوقف أمام هذه الحادثة لكى يقطع الشك باليقين وليتحسر على الإسلام فى يد حكام المسلمين ، وليترحم على شهداء الأنصار انتقاما منهم لمناصرتهم للرسول والإسلام ، وعلى يد من ، على يد (أمير المؤمنين) وحامى حمى الإسلام والعقيدة ، ويروى ابن كثير فى (البداية والنهاية) الأبيات السابقة فى موضعين أحدهما موقعة الحرة[٧]

---

(٦) الأخبار الطوال للدينورى ، ص ٢٦٧ — دار المسيرة — بيروت .

(٧) ص ٢٢٧ مرجع سابق .

وثانيهما عندما وصل رأس الحسين إلى يزيد[8] ، ولو صدقت الثانية لكانت أنكى وأمر ، لأن الانتقام هنا مباشر من الرسول فى آل بيته ، ويضيف ابن كثير بيتا يذكره متشككا دون أن يقطع الشك باليقين ، داعيا باللعنة على يزيد إن كان قد قاله والبيت يقول :

لعبت هاشم بالملك فلا ملك جاءه ولاوحى نزل

ولعلى أستبعد أن يقول يزيد هذا ، فللكفر درجات ، وللمروق حدود ، وللتفلت مدى ، وكل ذلك لم يشفع لفقهاء عصر يزيد ولكتاب تاريخ الخلافة الإسلامية أن يذكروا أن يزيد مغفور له ، وأن ذلك ثابت بالأحاديث النبوية ، فابن كثير يذكر[9] (**كان يزيد أول من غزا مدينة قسطنطينية فى سنة وأربعين .. وقد ثبت فى الحديث أن رسول الله قال « أول جيش يغزو مدينة قيصر مغفور لهم »**) ، ولاتعليق ، ونتنقل إلى يزيد بن عبد الملك ، التاسع فى الترتيب بين خلفاء بنى أميه ، وأحد أربعة تولوا الخلافة من أبناء عبد الملك بن مروان هم على الترتيب ، الوليد وسليمان ويزيد وهشام ، ونحن نخص منهم يزيد بالحديث ، لأنه أتى فى أعقاب عمر بن عبد العزيز ، الذى قيل عنه أنه ملأ الدنيا عدلا طوال عامين ، فاذا بيزيد يأتى بعده لكى يملأها مغانى وشرابا ومجونا وخلاعة ، طوال أربعة أعوام ، ويذكر (السيوطى)[10]. أنه ماأن ولى (**حتى أتى بأربعين شيخا فشهدوا له ماعلى الخليفة حساب ولاعذاب**) ، وهنا يدرك القارىء أن العلة لم تقتصر على الخلفاء ، وإنما امتدت أيضا إلى العلماء أو الفقهاء ، وأنه مادام هؤلاء يفتون أنه لاحساب على يزيد ولاعذاب ولاعقاب ، فليفعل يزيد مايشاء ، وليتفوق على خلفاء الدولة الأسلامية كلها فى بابين لايطاوله فيهما أحد وهما العشق والغناء ، فقد بدأ خلافته بعشق (سلّامة)

---

(٨) ص ١٩٤ مرجع سابق .

(٩) ابن كثير — البداية والنهاية — مرجع سابق — المجلد الرابع — الجزء الثامن ص ٢٣٢ .

(١٠) تاريخ الخلفاء — مرجع سابق — ص ٢٤٦ .

وانتهت خلافته ، بل وحياته بسبب عشقه لجارية أخرى اسمها (حَبَّابة) وقبل أن نتحدث عن بعض من ذلك ، نذكر له أيضاً رغبة تفرد بها بين الخلفاء ، وذكرت له ، ونقلت عنه ، وهى رغبته فى أن (يطير) ، وقصة ذلك أنه كان يوما فى مجلسه ، فغنته حبابه ثم غنته سلامه (فطرب طربا شديدا ثم قال : أريد أن أطير ، فقالت له حبابة : يامولاى ، فعلى من تدع الأمة وتدعنا)[11] .. طبعا ، ماذا يفعل المسلمون لو طار الخليفة ، من يملأ أنحاء الدولة الإسلامية طربا وغناء ، وعشقا واشتهاء ، ويذكر المسعودى (أن أبا حمزه الخارجى قال : اقعد يزيد حبابة عن يمينه وسلامه عن يساره ، وقال أريد أن أطير ، فطار إلى لعنة الله وأليم عذابه)[12] .

ويروى ابن كثير قصة وفاة يزيد على النحو التالى[13] (وقد كان يزيد هذا يحب حظيه من حظاياه يقال لها حبابة ـــ بتشديد الباء الاولى ، وكانت جميلة جدا ، وكان قد اشتراها فى زمن أخيه بأربعة آلاف دينار ، من عثمان بن سهل بن حنيف ، فقال له أخوه سليمان : لقد هممت ان أحجر على يديك ، فباعها ، فلما أفضت إليه الخلافة قالت امرأته سعدة يوما : ياأمير المؤمنين ، هل بقى فى نفسك من أمر الدنيا شيء ؟ قال نعم ، حبابه ، فبعثت امرأته فاشترتها له ولبّستها وصنّعتهاوأجلستها من وراء الستارة ، وقالت له أيضا : ياأمير المؤمنين ، هل بقى فى نفسك من أمر الدنيا شيء ؟ ، قال : أوما أخبرتك ؟ فقالت هذه حبابه ـــ وأبرزتها وأخلته بها وتركته وإياها ـــ فحظيت الجارية عنده وكذلك زوجته أيضا ، فقال يوما أشتهى أن أخلو بحبابة فى قصر مدة من الدهر ، لايكون عندنا أحد ، ففعل ذلك ، وجمع إليه فى قصره

---

(١١) مروج الذهب للمسعودى ص ٢١٠ ـــ مرجع سابق

(١٢) المرجع السابق ص ٢١٠ .

(١٣) البداية والنهاية لابن كثير ـــ مجلد (٥) جزء (٩) ص ٢٤٢ ـــ مرجع سابق ويذكر المسعودى نص الرواية فى مروج الذهب ج ٣ ص ٢٠٧ .

ذلك حبابة ، وليس عنده فيه أحد ، وقد فرش له بأنواع الفرش والبسط الهائلة ، والنعمة الكثيرة السابغة ، فبينما هو معها فى ذلك القصر ، على أسرّ حال وأنعم بال ، وبين أيديهما عنب يأكلان منه ، إذ رماها بحبة عنب وهى تضحك ، فشرقت بها وماتت ، فمكث أياما يقبلها ويرشفها وهى ميتة حتى أنتنت وجيفت فأمر بدفنها ، فلما دفنها أقام أياما عندها على قبرها هائما ثم رجع فما خرج من منزله حتى خرج بنعشه) .

والقصة كما يذكرها ابن كثير ، نموذج فريد لصحيح العشق ، وأصيل الغرام ، ولا بأس أن تذوب لها قلوب الصبيه ، وتنفطر لها قلوب الصبايا ، وتسيل من أجلها دموع المحبين ، لكنها — فى تقديرنا — شاذة أشد مايكون الشذوذ ، بعيدة أكثر مايكون البعد ، عندما يتعلق الأمر بأمير المؤمنين ، وإمام المسلمين ، وخادم الحرمين ، وحامى حمى الإيمان ، والملتزم بأحكام القرآن ، وبسنة نبىّ الرحمن ، ولعلنا نتساءل ومعنا كل الحق ، ما بال المطالبين بعودة الخلافة يستنكرون الحانات ، ويفسقون المغنيات ويكفرون الراقصات ، بينما هذا من ذاك ، بل هذا بعض ذاك ، ولقد عاصر يزيد أئمة كبارا ، وفقهاء عظاما من أمثال الحسن البصرى وعمرو بن عبيد وواصل بن عطاء وغيرهم ، وكانوا أقرب مايكونون إلى التُقية ، وكانوا يوصلون بالعطايا ، ويتحفون بالهدايا ، ويؤدون أحيانا دورا مرسومابدقة ، محدداً بحنكة ، يظهر فيه الخليفة مسبل العينين ، يسألهم فيجيبون ، ويطلب منهم الموعظة فيعظون ، وربما خوفوه من النار ، وعذاب الجبار ، ووحدة القبر ، وموقف الحشر ، وهو منصت خاشع ، تسيل دموعه مدرارا ، بينما هم مدركون لحدود الحديث ، ومدى الموعظة ، لايتجاوزون إلى التعريض بالخلافة ، أو التهديد بتأليب الرعية ، أو الحكم بالكفر ، ذلك كله خارج السيناريو المرسوم والمعلوم ، والذى ينتهى دائما بصراخ الخليفة ونحيبه ، حتى يغشى عليه أو يغشى عليه ، أيهما أقرب إلى

قدراته ، وأنسب لملكاته ، وماأسرع ماينتقل الأمر إلى الرعية بسرعة البرق ، فيتداولونه فى خشوع وإيمان ، وينقله إلينا كتاب الديوان ، فنشربه كما شربته رعية يزيد وغير يزيد ، ونشرب معه المزيد ، مما تسطره أقلام المحترفين ، وتردده على مسامعنا ألسنة المكفرين والجهاديين ، ماعلينا ، ففى الجعبة مزيد ، غير أنا نتوقع أن يعترض علينا معترض ، رافعا فى وجهنا مايراه حجة ، منكرا علينا ماأنكرناه على يزيد ، مؤكدا لنا أن يزيدا لم يرتكب منكرا ، ولم يقترف إثما ، فالتسرى بالجوارى والتمتع بما ملكت الأيمان أمر لاينكره الشرع ، ولا يشترط فيه القران ، ولا ينهى عنه القرآن ، وهو رخصه ترخص بها يزيد ، وترخص بها كبار الصحابة قبل يزيد ، والله يحب أن تؤتى رخصه كما تؤتى عزائمه ، وقد كان يزيد ككثيرين فى عصرنا ، يتعشقون الرخص ، ويسبقون بها العزائم ، وهنا نقول له قف ، وحاذر فأنت تركب صعبا ، فنحن وإن وافقناك على أن التسرى بالجوارى والتمتع بما ملكت الأيمان ، لا يتناقض مع روح عصر يزيد ، ولا يخالف أحكام القرآن ، إلا أنك يجب أن تدرك أن للإسلام روحا ، وللدين جوهرا ، وللرخص حدودا ، وليس منطقيا أن تكون إباحة التسرى سبيلا إلى التهتك ، أو التمتع بماملكت الايمان وسيلة لهجر الإيمان ، أو الحلال سبيلا إلى التحلل ، وإذا كنا نناشد الرعية غض البصر ، ونتوعدهم بالعذاب إذا زنى النظر ، فلا أقل من أن ننهى الخليفة عن التفرغ للخلوة على أسر حال وأهنأ بال ، لاثما راشفا متمنيا أن يطير ، لالشىء إلا لأن الله أعطاه جناحين ، من مال وسلطان ، فتوسع فيما ملكت الأيمان ، ولعل يزيد لم يكن فى ذلك فلتة ، فقد روى عن الخليفة المتوكل ـــ العباسى ـــ أنه (كان منهمكا فى اللذات والشراب ، وكان له أربعة آلاف سرية ، ووطىء الجميع)[١٤] ، وقد تثير هذه القدرات الخارقة لعاب منتجى أفلام (البورنو) فى عصرنا الحديث ، لكنها ممجوجة مكروهة إن كان

(١٤) تاريخ الخلفاء للسيوطى ـــ مرجع سابق ـــ ص ٣٤٩ - ٣٥٠ .

الحديث عن الحكام ، فى الإسلام أو حتى فى غير الإسلام ، ولعل هذا كاف حتى يلزم المعترض علينا حده ، ويثوب إلى رشده ، ويتركنا ننتقل من حديث يزيد إلى حديث ولده ، الوليد بن يزيد ، الذى أوصى له يزيد بالخلافة بعد أخيه هشام ، وولى هشام بعهده لأخيه ، رغم ما كان يسمعه ويأتيه ، من أخبار فسق الوليد ومجونه ، وهى أخبار تأكدت بعد ولايته ، حين فاق الوليد أباه بل فاق ماعداه ، وفعل مالم يفعله أحد فى الأولين والآخرين ، حيث يروى عنه أنه قد اشتهر بالمجون ، وبالشراب ، وباللواط ، وصدق أو لاتصدق ، برشق المصحف بالسهام ، وكان إلى جانب ذلك شاعرا مطبوعا ، سهل العبارة ، يحسن اختيار ألفاظه ورويه ، وقد شاء الله أن يرزقه هذه الموهبة ، حتى يخلد لنا آثاره شعراً يتناقله الرواة ، ويتبعونه بالعياذ بالله ، وبلا حول ولا قوة إلا بالله ، وربما بشهادة أن لا إله إلا الله ، ومن حسن حظ الوليد ، وسوء حظ القارىء أن كثيرا من شعره وبعضا من قصصه ، لانستطيع روايته لوقاحة ألفاظه ، وشذوذ أفعاله ، لكن لابأس أن نبدأ حديث الوليد بالمدافعين عنه ، فقد (قال الذهبى : لم يصح عن الوليد كفر ولازندقة ، بل اشتهر بالخمر والتلوط ، فخرجوا عليه لذلك ، وذكر الوليد مرّة عند المهتدى فقال رجل : كان زنديقا ، فقال المهتدى : مه ، خلافة الله عنده أجل من أن يجعلها فى زنديق)[١٥] ، هذا حديث المدافعين عن الوليد ، المنكرين أن يتهم بالكفر ، أو أن يوصف بالزندقة ، وهم فى دفاعهم يسوقون حججا هشة ، فمن قائل أنه لم يتجاوز التلوط أو شرب الخمر ، وكأن ذلك هين أو يسير ، ومن قائل أن الله أرحم من أن يجعل خلافته فى زنديق ، بينما نرى أن الله قد رحمنا بخلافة الزنادقة ، من أمثال الوليد ، حتى يعطى أمثالنا حجة نفحم بها المزايدين ، المدعين أن الدولة لا تنفصل عن الدين ، وأنهما معا حبل الاسلام المتين ، بينما حقيقة الامر أن

(١٥) المرجع السابق ص ٢٥١ .

الاسلام فى أعلى عليين ، وأنه لا يضار إلا بالمسلمين ، وعلى رأسهم الحكام بأسم الإسلام ، وأنه لاضمان للمحكومين إن جار الحكام وأفسدوا ، فبيعتهم مؤبدة ، والشورى — إن وجدت — غير ملزمة ، أو إن شئنا الدقة مقيدة ، وأقرأ معى مافعل الوليد حين (قرأ ذات يوم — « واستفتحوا وخاب كل جبار عنيد ، من ورائه جهنم ويسقى من ماء صديد » — فدعا بالمصحف فنصبه غرضا للنشاب « السهام » ، وأقبل يرميه وهو يقول :

أتوعد كل جبار عنيد فها أنا ذاك جبار عنيد
إذا ماجئت ربك يوم حشر فقل يارب خرقنى الوليد

وذكر محمد بن يزيد المبرد « النحوى » أن الوليد ألحد فى شعر له ذكر فيه النبى وأن الوحى لم يأته عن ربه ، ومن ذلك الشعر :

تلعب بالخلافة هاشمى بلا وحى أتاه ولا كتاب
فقل لله يمنعنى طعامى وقل لله يمنعنى شرابى(١٦)

ولعل القارىء بعد قراءة ماسبق ، لا يذهل كما ذهلنا ، ولا ينزعج كما حدث لنا ، ونحن نذكر له أن الوليد حاول نصب قبة فوق الكعبة ليشرب فيها عام حج هو ورفاقه وأن حاشيته نجحت فى اقناعه أن لا يفعل بعد لأى ، وأنه فى (تلوطه) رواد أخاه عن نفسه ، فالواضح من سيرته أنه أطلق لغرائزه العنان ، حتى غلبت شهوة الغناء والشراب على الخاصة والعامة فى أيامه كما يذكر المسعودى ، وتألق نجوم الغناء فى عصره ، فكان منهم ابن سريج ، ومعبد ، والغريض ، وابن عائشة ، وابن محرز ، وطويس ، ودحمان ، ولعله أدرك أنه تجاوز الحد ، فلم يعد يعنيه أن يضيف إلى ذنوبه ذنبا ، أو إلى سيرته مثلبا ، شأنه فى ذلك شأن ضعاف الإيمان ، حين يقنطون من رحمة الله ، فيضاعفون من معاصيهم ، ونحن فى هذا لا نلتمس له عذراً ، وإنما نعبر عن رأيه هو فى

---

(١٦) مروج الذهب للمسعودى — مرجع سابق — ج ٣ ص ٢٢٨ - ٢٢٩ .

نفسه ، حين أطلقه شعرا فقال :

اسقني يا يزيد بالقرقارة   قد طربنا وحنت الزمارة
اسقني اسقني ، فإن ذنوبي   قد أحاطت فما لها كفارة

وبالفعل ، فقد أحاطت به الذنوب ، وتألب عليه الصالحون ، وانتهى الأمر بخروج ابن عمه يزيد بن الوليد عليه ، وقتله ، بعد خلافة قصيرة استمرت عاما وثلاثة أشهر وشاء القدر أن تكون خلافة يزيد أقصر ، فلا تستمر إلا خمسة شهور يموت بعدها ليتولاها بعده شقيقة ابراهيم لمدة سبعين يوما فقط ثم يعزل على يد مروان بن محمد ، انتقاما لمصرع الوليد بن يزيد ، ثم ينتهي عصر الدولة الأموية بمصرع مروان على يدي العباسيين ، بعد خلافة استمرت حوالي خمس سنوات .

ونتوقف قليلا قبل أن ننتقل الى خلافة العباسيين ، مستخلصين نتيجتين نوجزهما فيما يلي :

النتيجة الأولى :

أننا نشهد فى الدولة الأموية عهدا مختلفا كل الإختلاف عن عهد الراشدين ، أضاف إلى فتوحات الإسلام الكثير ، حتى امتدت الدولة الإسلامية من الهند شرقا إلى الأندلس غربا ، وأضاف إلى سلطة الدولة وهيبتها وتماسكها الكثير ، حيث لم يخرج فيها أحد من الأمويين على آخر ، إلا فى نهاية الدولة حين خرج يزيد على الوليد ، ثم خرج مروان على يزيد فكان ذلك نذيرا بالنهاية ، بينما حفل تاريخ العباسيين بكثير من الخروج والإنقسام داخل الأسرة الحاكمة حتى قتل الإبن أباه ، والأب ابنه ، وشاع خلع الخلفاء وسمل أعينهم ، وقتلهم بسحق مذاكيرهم ، وغير ذلك من الأحداث على مدى الخمسمائة عام الأخيرة فى حكم العباسيين ، وعلى حين يبدو أبو جعفر المنصور ، والمأمون ، رجال دولة متفردين فى تاريخ الدولة العباسية ، لا يناظرهم أحد ، ولا يطاولهم

مطاول ، نرى أن الدولة الأموية على قصر عمرها قد حفلت برجال الدولة العظام ، وعلى رأسهم معاوية ، ورجل الدولة الأول من تاريخ الدولة الاسلامية كلها ، وقد يتساءل البعض ، وأين عمر ؟ ، ونرد عليه بأن عمر قد تفرد بأنه الوحيد فى تاريخ الخلافة الإسلامية الذى يمكن أن يطلق عليه وصف (رجل الدين والدولة معا) ، بينما لا تجتمع الصفتان بعد ذلك لأحد ، فهناك رجال الدين مثل على ابن أبى طالب (رابع الراشدين) ، وعمر بن عبد العزيز (الأموى) ، والمهتدى (العباسى) ، وهناك رجال الدولة مثل (معاوية) ، (عبد الملك بن مروان) ، (الوليد بن عبد الملك) ، (هشام بن عبد الملك) ، وهم أربعة خلفاء حكموا سبعين عاما ، بينما حكم الفترة الباقية (اثنتين وعشرين عاما) عشرة خلفاء بالتمام والكمال ، وحينما نذكر أسماء الخلفاء الأربعة السابقين مقترنا بلقب (رجل الدولة) ، نضع فى اعتبارنا هيبة الحكم ، وفتح الثغور ، وعمارة البلدان ، **وفى تقديرنا أن نجاح هؤلاء الخلفاء ، قد ارتبط ارتباطا وثيقا بفصلهم بين الدين والدولة عند قيامهم بأمانة الحكم** ، ولعل موقف (معاوية) من (على) مثال واضح على ذلك ، ولعل موقف عبد الملك بن مروان من المصحف عندما بلغه نبأ ولايته مثال أوضح ، وقد أدرك كل منهم أنه لا يولى بصفته الأصلح دنيا ، أو الأكثر ايمانا ، وإنما يولى بوسائل دنيوية محضة ، وعليه إن أراد أن يستمر ، أن يضع نصب عينه أن الولاية من جنس التولية ، فكلاهما دنيا وسطوة وحكم ، وقد أجاد الخلفاء الأربعة اختيار معاونيهم ، فكان منهم عمرو بن العاص ، والمغيرة بن شعبة ، وزياد بن أبيه ، ومسلم بن عقبة ، والحجاج بن يوسف الثقفى ، وهم به بموازين السلطة والسطوة رجال ، وبمقاييس عصرهم قادة ، وهم أهل الدهاء لا النقاء ، والسيف لا المصحف ، وقد ارتأوا جميعا أن أسهل السبل لإسكات المعارض قطع رأسه ، وأن الخوف إذا تمكن من النفوس توطن فيها ، فمكنوه ووطنوه وتعهدوه بالرعاية حتى صار ماردا ،

وحذوا حذو مؤسس دولتهم معاوية ، رجل الغاية لا الوسيلة ، رجل الحكمة الشهيرة (إن لله جنودا من عسل) ، حيث يروى عنه أنه كان يضع السم لمعارضيه فى العسل ، وأنه هكذا كانت نهاية الحسن ، والأشتر النخعى وغيرهم ، ورغم أن أحدا لا يقر معاويه ، أو غيره على فعالهم ، أو على الأقل لا يدعو للتأسى بهم ، إلا أنه من الواجب أن نتعلم مما فعلوا درسا بليغا ..

إن على الحاكم ــ أى حاكم ــ أن يتعرف جيدا على ساحته ، وأن يتمسك جيدا بأسلحته ، وأن ينأى بنفسه وبحكمه عن استعارة سلاح الآخرين ، أو الإنتقال إلى ساحتهم ، أو الرقص على أنغامهم ، ولو حاول معاوية أو عبد الملك ، ولو حاول مساعدوهم مثل زياد أو الحجاج ، أن يحتكموا إلى القرآن ، أو يناظروا مخالفيهم حول صحيح الإيمان ، أو يفسروا قرارتهم بتعاليم الاسلام ، أو يتباهوا على المخالفين لهم والخارجين عليهم بالصلاح والتقوى ونظافة اليد ونقاء السريرة ، لانتهى حكمهم قبل أن يبدأ ، ولأخلى معاوية مكانه لحجر بن عدى ، ولتنازل عبد الملك عن منصبه للحسن البصرى ، لكنهم احتكموا للسيف ، وهو دستور عصرهم ، فدانت لهم الدولة ، وسهل عليهم الحكم ، وربما سعدت الرعية بالإستقرار والأمن والأمان ، ولعل عصرنا لا يخلو من سيف متحضر هو الدستور ، لا يسيل دما وإنما يحفظ استقراراً ، ولا يطيح برؤوس وإنما يلزمها جادة الصواب ، **وليس لحاكم فى عصرنا ، أو لنظام حكم فى عالمنا المعاصر إلا أن يستوعب درس السابقين ، بأسلوب العصر لا بأسلوبهم ، وليس له أن يحاور الخارجين فى ساحتهم ، أو بسلاحهم أو أن يرقص على أنغامهم ، وإنما عليه أن يلزمهم بالمحاورة فى ساحته ، فليس أمامه ولا أمامهم ساحة غير ساحة الدستور ، وليس هناك من سلاح إلا القانون ، وليس هناك من أنغام إلا الديموقراطية والشرعية ،** ليحمدوا الله أن لم يجدوا فينا يزيدا ، ولم يتطرف منا وليد ، ولم يتول وزارة الداخلية فى بلادنا حجاج ، ولم

يتملك منا عبد الملك ، ولم يدع أحد من حكامنا أنه لا حساب عليه ولا عقاب ، غاية ما فى الأمر أنه يوكل إلينا حساب السياسة فى أمور السياسة ، ويحتكم أمامنا إلى الدستور ومؤسسات الدولة فى أمور الحكم ، ويترك ونترك حساب الآخرة إلى الله وليس إلى الجماعات الاسلامية أو أئمة المساجد المسيسين .

النتيجة الثانية :

أن الشعر والأدب وفن العمارة والغناء بل وأكثر من ذلك مذاهب الفقه واجتهادات الفقهاء ، قد بدأت فى الظهور والتألق مع نهاية الدولة الأموية ، ومع انحسار القيود (الشكلية) للدولة الدينية ، ووصلت للغاية فى العصر العباسى الأول ، يكاد القارىء يلاحظ علاقة طردية بين دنيوية الدولة وتألق الفكر والأدب والعلوم والفنون والفقه ، فحينما تزدداد هذه يتألق أولئك ، وعلى العكس من ذلك يضمحل كل شىء مع ازدياد سطوة الدين فى الدولة الدينية إلا العبادة وقصص الزهاد وأقوال الصالحين ، ولا أحسب أن ما أذكره هنا استنتاج بقدر ماهو حقيقةبسيطة وواضحة ، وقد مضى عهد الراشدين ، وخلدت لنا كتب التاريخ سكناته وأحداثه ، فلم نسمع فيه قصيدة لافتة ، أو فنا يطرب أو يهز الوجدان أو يبقى للأجيال ، **ذلك لأن الفن حرية ، والحرية لا تتجزأ ، والفنان لا يتألق إلا اذا أحس بفكره طليقا ، وبوجدانه منطلقا ، وبوجدان الآخرين مرحبا ، وبأذهانهم سعيدة بإبداعاته ، مستعدة أن تغفر له شطحاته ، مقبلة على الحياة لا على الموت ، متفتحة للنغم لا للوعيد ، ولا أحسب أن ذلك كله جزء من طبيعة الدولة الدينية ، بل هو متنافر معها كل التنافر ، متناقض مع قواعدها ، أشد التناقض** ، ولعل إحدى مشاكل الداعين للدولة الدينية أنهم يدركون أنها تحجر على كل إبداع أو تفتح أو إجهاد للذهن أو اجتهاد للعقل ، وأن كل ما يعيشه الناس ويتقبلونه تقبلا حسنا ، لا يمكن قبوله بمقاييس الدولة

الدينية بحال ، فالأغانى مرفوضة ، والموسيقى مكروهة عدا الضرب على الدفوف ، والمغنيات فاجرات نامصات متنمصات ، والمتغنون بغير الذكر ومدح الرسول فاسقون يلهون المسلمين عن ذكر الله ويدعونهم إلى الفاحشة ، وممارسة المرأة للرياضة فتنة وإثارة للفتن ، واختلاطها بالرجال جهر بالفسق ، والتمثيل مرفوض لأنه كذب ، ولأن هزله جد وجده هزل ورسم الصور للأحياء حرام ، وإقامة التماثيل شرك ، والديموقراطية مرفوضة لأنها حكم البشر وليس حكم الله ، ومعاملة أهل الذمة على قدم المساواة إن لم تكن منكرا فهى مكروهة ، وموالاتهم مخالفة لمعلوم من الدين بالضرورة ، ولا ولاية للمرأة ، ولا ولاية للذمّى ، وباختصار عليهم أن يهدموا كل شيء ، ويظلموا كل شيء ، ويمنعوا كل شيء ، وأن تقام دولتهم على أنقاض كل شيء ، وبديهى أن الحديث فى هذا الإطار عن حرية الفكر لغو ، وأن ادعاء حرية العقيدة هراء ، وأن تصور نهضة الأدب أو الفن نوع من أحلام اليقظة لا يستقيم مع الواقع ، ولا يستقيم الواقع معه ، ولعل هذا أحد أسباب حرصهم على الإمتناع عن بلورة برنامج سياسى متكامل ، به قدر قليل من المواعظ والكلمات الطنانة ، وقدر كبير من تصور الواقع أو معايشته ، وبه قدر ولو معقول من احترام عقولنا ، ناهيك عن احترام مشاعرنا .

ونتقل إلى دولة العباسيين ....

قــراءة جديــدة فى أوراق العبــاسيين

ليست الدولة العباسية فى حاجة إلى تقديم ، فقد قدمت نفسها بنفسها على يد مؤسسها ، السفاح ، أول خلفاء بنى العباس ، المعلن على المنبر يوم مبايعته (أن الله رد علينا حقنا ، وختم بنا كما افتتح بنا ، فاستعدوا فأنا السفاح المبيح ، والثائر المبير) ، وقد أثبت السفاح أنه جدير بالتسمية ، فقد بدأ حكمه بقرارين يغنيان عن التعليق وأظن أنه ليس لهما سابقة فى التاريخ كله ، كما لا أظن أن أحدا بعد السفاح قد بزه فيما أتاه ، أو فاقه فيما فعل ، أما القرار الأول ، أو القرار رقم(١) بلغة العصر الحديث فهو أمره بإخراج جثث خلفاء بنى أمية من قبورهم ، وجلدهم وصلبهم ، وحرق جثثهم ، ونثر رمادهم فى الريح ، وتذكر لنا كتب التاريخ ما وجدوه ، فيقول ابن الأثير[١] (فنبش قبر معاوية بن أبى سفيان فلم يجدوا فيه إلا خيطا مثل الهباء ، ونبش قبر يزيد بن معاوية بن أبى سفيان فوجدوا فيه حطاما كأنه الرماد ، ونبش قبر عبد الملك بن مروان فوجدوا جمجمته . وكان لا يوجد فى القبر إلا العضو بعد العضو غير هشام بن عبد الملك فإنه وجد صحيحا لم يبل منه إلا أرنبة أنفه

---

(١) الكامل فى التاريخ لابن الأثير — ج ٤ — ص ٣٣٢ — مرجع سابق .

فضربه بالسياط وصلبه وحرقه وذراه فى الريح ، وتتبع بنى أمية من أولاد الخلفاء وغيرهم فأخذهم ولم يفلت منهم إلا رضيع أو من هرب إلى الاندلس) ، ويروى المسعودى القصة بتفصيل اكثر فيقول[٢] (حكى الهيثم بن عدى الطائى ، عن عمرو بن هانىء ، قال : خرجت مع عبد الله بن على لنبش قبور بنى أمية فى أيام أبى العباس السفاح ، فانتهينا إلى قبر هشام ، فاستخرجناه صحيحا ما فقدنا منه إلا خورمة أنفه ، فضربه عبد الله بن على ثمانين سوطا ، ثم أحرقه ، واستخرجنا سليمان من أرض دابق ، فلم نجد منه شيئا الا صلبه وأضلاعه ورأسه ، فأحرقناه ، وفعلنا ذلك بغيرهم من بنى أمية ، وكانت قبورهم بقنسرين ، ثم انتهينا إلى دمشق ، فاستخرجنا الوليد بن عبد الملك فما وجدنا فى قبره قليلا ولا كثيرا ، واحتفرنا عن عبد الملك فلم نجد إلا شئون رأسه ، ثم احتفرنا عن يزيد بن معاوية فلم نجد إلا عظما واحدا ، ووجدنا مع لحده خطا أسود كأنما خط بالرماد فى الطول فى لحده ، ثم اتبعنا قبورهم فى جميع البلدان ، فأحرقنا ما وجدنا فيها منهم) ، ولعلى أصارح القارىء بأننى كثيرا ما توقفت أمام تلك الحادثة بالتأمل ، ساعيا لتفسيرها أو تبريرها دون جدوى ، مستبشعا لها دون حد ، فقد يجوز قتل الكبار تحت مظلة صراع الحكم ، وقتل الصغار تحت مظلة تأمين مستقبل الحكم ، ومحو الآثار تحت مظلة إزالة بقايا الحكم (السابق) ، لكن إخراج الجثث .. وعقابها .. وصلبها .. وحرقها .. أمر جلل .. والطريف أن البعض رأى فى ذلك معجزة إلهية ، فالجثة الوحيدة التى وجدت شبه كاملة .. وعذبت (إن جاز التعبير) وصلبت .. وحرقت ثم نثر رمادها فى الريح هى جثة هشام بن عبد الملك ، وقد رأى البعض فى ذلك انتقاما إلهيا من هشام اذ خرج عليه زيد بن على بن الحسين ، وقتل فى المعركة ، ودفنه رفاقه فى ساقية ماء ، وجعلوا على قبره التراب والحشيش لإخفائه ، فاستدل على مكانه قائد جيش هشام ، (فاستخرجه وبعث برأسه إلى

(٢) مروج الذهب للمسعودى — ج ٣ — ص ٢١٩ — مرجع سابق .

هشام ، فكتب إليه هشام : أن اصلبه عريانا ، فصلبه يوسف كذلك ، وبنى تحت خشبته عمودا ثم كتب هشام إلى يوسف يأمره بإحراقه وذروه فى الرياح)[٣] ، وإذا فسرنا ما حدث لهشام بالانتقام وبالجزاء من جنس العمل ، فبماذا نفسر ما حدث لغيره ، وفى أى نص من كتاب الله وسنة رسوله وجد العباسيون ما يبرر فعلتهم ، وأين كان الفقهاء والعلماء من ذلك كله ، أين أبو حنيفة وعمره وقتها قد تجاوز الخمسين ، وأين مالك وعمره وقتها قد تجاوز الأربعين ، ولم لاذوا بالصمت ولم لاذ غيرهم بما هو أكثر من الصمت ، أقصد التأييد ، والتمجيد ، والأشعار ، ورواية الأحاديث المنسوبة للرسول والمنذرة بخلافة السفاح ومنها ما أورده ابن حنبل فى مسنده مثل (يخرج رجل من أهل بيتى عند انقطاع من الزمان وظهور من الفتن ، يقال له السفاح ، فيكون إعطاؤه المال حثيا) ، ومثل ما ذكره الطبرى من (أن رسول الله أعلم العباس عمه أن الخلافة تؤول الى ولده ، فلم يزل ولده يتوقعون ذلك) أو لعلهم كانوا منشغلين بقصة مأدبة السفاح ، وهى ما أشرنا إليه بالقرار الثانى فى خلافته ، وهو قرار خليق بأن يدرس فى أيامنا هذه فى معاهد السينما كنموذج رائع لحبكة الاخراج ، وتسلسل السيناريو وترابطه ، ليس هذا فحسب ، بل إن القرار قد سبقته (بروفة) ، أى تجربة حية فى نفس موقع التمثيل ، ولن يشك القارىء فى أن كل ما حدث كان مرتبا ، وأن الأقدمين كانوا على دراية واسعة بفن التشويق ، وكانوا أيضا على مقدرة كبيرة فى تدبير المفاجأة ، ثم تبريرها بحيث تمر طبيعية ومتناسقة ومتسقة مع سياق الأحداث ، ولنبدأ بالبروفة ولنقرأها معا كما ذكرها ابن الأثير[٤] (دخل سديف « الشاعر » على السفاح وعنده سليمان بن هشام بن عبد الملك ، وقد أكرمه فقال سديف :

---

(٣) مروج الذهب للمسعودى ــ ج ٣ ص ٢١٩ ــ مرجع سابق .

(٤) الكامل فى التاريخ لابن الأثير ــ ج ٤ ــ ص ٣٢٣ ــ مرجع سابق .

لا يغرنك ما ترى من رجال　　إن تحت الضلوع داء دويا
فضع السيف وارفع السوط حتى　　لا ترى فوق ظهرها أمويا

فقال سليمان : قتلتنى ياشيخ ، ودخل السفاح وأخذ سليمان فقتل) .

ومن قراءة ما ذكره ابن الأثير يمكن ترتيب سيناريو الأحداث على النحو التالى : السفاح يؤمّن أحد كبار الأمويين (نجل خليفة سابق) ـــ السفاح يبالغ فى تأمينه وطمأنته بدعوته الى الطعام ، وإكرامه ـــ يدخل شاعر على السفاح ويبدو دخوله كأنه مفاجأة ـــ ينطق الشاعر بأبيات تدعو للانتقام من الأمويين وتستنكر معاملتهم بالرفق أو اللين ـــ يصرخ الأموى قائلا : قتلتنى ياشيخ ـــ ينفعل الخليفة بقول الشاعر فيقتل الأموى ـــ ينتهى المشهد .

والآن إلى القرار أو الحادثة أو الفيلم الكامل لما فعله السفاح بعد ذلك وكرر فيه نفس ما حدث فى البروفة ، مع إتقان أكثر ، وتفنن غير مسبوق فى التمثيل (بالأمويين)، ولنقرأ معا ما ذكره ابن الأثير[٥] (دخل شبل بن عبد الله مولى بنى هاشم « وفى رواية أخرى سديف »[٦] على عبد الله بن على « وفى رواية اخرى على السفاح »[٧] وعنده من بنى أمية نحو تسعين رجلا على الطعام فأقبل عليه شبل فقال :

أصبح الملك ثابت الأساس　　بالبهاليل من بنى العباس
طلبوا وتر هاشم فشفوها　　بعد ميل من الزمان وباس
لا تقيلن عبد شمس عثارا　　واقطعن كل رقلة وغراس
ذلها أظهر التودد منها　　وبها منكم كحز المواسى
أنزلوها بحيث أنزلها الله بدار الهوان والإتعاس (إلى آخر القصيدة ..)

---

(٥) المرجع السابق ص ٣٣٣ .
(٦) المرجع السابق ص ٣٣٤ .
(٧) المرجع السابق ص ٣٣٤ .

فأمر بهم عبد الله (وقيل أنه السفاح)[8] فضربوا بالعمد حتى قتلوا وبسط عليهم الأنطاع فأكل الطعام عليها وهو يسمع أنين بعضهم حتى ماتوا جميعا) .

والرواية السابقة تبدأ بتأمين السفاح للأمويين الذين زاد عددهم هذه المرة إلى تسعين ، والمأدبة هى نفسها ، ومادام المضيف هو الخليفة فالكرم وارد ، والطمأنينة لا حد لها ، وفجأة يدْخل الشاعر ، ويستنكر اكرامهم ، ويدعو للثأر منهم ، فيتغير وجه الخليفة ، ويقوم إليهم ثائرا ، و ...

وهنا نتوقف لأنّ هنا جديدا مفزعا ، فقد أمر السفاح بضرب رؤوسهم بأعمدة حديدية ، بحيث تتلف بعض مراكز المخ ، ويبقى الجسد حيا ، مصطرعا بين الحياة والموت ، وما أن يرى السفاح أمامه تسعين جسدا منتفضا ، تقترب مسرعة من الموت ، وترتفع أصواتها بالأنين ، حتى يأمر بوضع مفارش المائدة فوقهم ، ثم يجلس فوق هذه المفارش ، ويأمر بالطعام فيوضع أمامه فوق الأجساد ، ويبدأ فى تناول عشائه بينما البساط يهمد هنا ويهمد هناك ، وبين همود وهمود ، يزدرد هو لقمة من هذا الطبق ، ولقمة من ذاك ، حتى همد البساط كله ، ففرغ من طعامه ، وتوجه إلى الله بالحمد ، وإلى حراسه بالشكر ، وإلى خاصته بالتهنئة ، ولعله قال لنفسه ، أو لخاصته ، والله ما أكلت أهنأ ولا ألذ ولا أطيب من هذا الطعام قط ، فليس أقل من هذا الحديث ما يلائم سلوك السفاح ، ذلك الذى يزدرد اللقيمات على زفرات الأنين ، ويساعده على الهضم صعود الأرواح ، وقد نفهم أنّ يقتل الحاكم الجديد حكام الأمس ، أو أن يتخلص بالقتل من منافسيه على الحكم ، أو مناوئيه على السلطة ، فقد حدث هذا كثيرا ، وأقرب نماذجه مذبحة المماليك بالقلعة على يد محمد على ، لكن ما لا نفهمه ، أن يجلس الخليفة

---

(8) المرجع السابق ص ٣٣٤ .

فوق الضحايا ، وأن يهنأ له الطعام فوق بركة من الدماء ، وعلى بساط يترجرج مع اصطراع الأجساد ، وعلى أنغام من صراخ الضحايا حين يواجهون الموت ، بل ربما وهم يسعون إليه هربا من الألم والعذاب ..

نحن هنا أمام تساؤل تطرحه هذه الحادثة ، وأمثالها كثير ، قبل السفاح وبعد السفاح ، ربما ليست بهذه الروعة فى الإخراج ، أو الحنكة فى التدبير ، أو السادية فى التعبير ، لكنها فى النهاية تحمل نفس الدلالة ، وتنقل إلينا نفس الرسالة ، يتساوى فى ذلك مقتل حجر بن عدى على يد معاوية أو الحسين على يد يزيد أو ابن الزبير على يد الحجاج أو (زيد بن على) على يد هشام ، **والتساؤل عن كنه الخلافة التى يدعون أنها إسلامية وينادون بعودتها من جديد ، هل هى إسلامية حقا فننزهها بمقياس الإسلام ، فنخرج منه ، وتنبوعنه ، وينتهى الحوار حولها إلى موجز مفيد ، فحواه أنهم ادعوا أنها إسلامية فأثبتنا أنها لم تكن ، وكفى الله المؤمنين شر (الخلافة) ، أم أنها كانت حكما استبداديا يتستر برداء الدين ، فنثبت عليهم الحجة** ، ونلقمهم حجرا علمانيا حين نوضح لهم الفرق بين استبداد الحكم الدينى فى العصور الوسطى ، عصور الاستبداد والتعذيب والجبروت ، وعلمانية العصر الحديث ، عصر الديمقراطية وحقوق الانسان واحترام الآدمية ، أحسب أن الأمر لا يخرج عن ادعاء من الإدعاءين ، وأحسب أيضا أن الإجابة واضحة فى الحالين ، غير أن ذلك كله يطرح سؤالا أكثر وضوحا ، وهو لوضوحه وبساطته لا يحتاج من القارىء إلى جهد أو اجتهاد لإجابته : **هل صحيح أن العلمانية هم غرب لا هم شرق ، وأنها مبررة فى الغرب باستبداد الحكم بالدين أو باسم الدين ، بينما لم نعرف نحن فى الشرق نظيرا لذلك ، أو مثالًا له ؟** ، أحسب أنه لو كان مبرر العلمانية فى الغرب هو استبداد الحكم فى ظل الكنيسة ، لكان مبررها فى الشرق هو استبداد الحكم فى ظل (الخليفة) ، سلطان الله فى أرضه ، القاتل لمن يشاء ، المانح للعطاء ، والمانع للبلاء ، وإذا كان السفاح قد وصف نفسه على

المنبر بأنه السفاح المبيح ، فان رياح بن عثمان والى الخليفة المنصور على المدينة قد وصف نفسه على منبر الرسوم بما هو أنكى حيث قال : (يا أهل المدينة ، أنا الأفعى ابن الأفعى)(٩) ، **وإذا تباهى الخلفاء بأنهم سفاحون ، وتباهى الولاة بأنهم أولاد الأفاعى ، أيبقى من يدعى أن الاستبداد باسم الدين هم غرب ، وأن العلمانية كخلاص منه فكر غربى وافد لا علاقة له بواقع الشرق وهمومه ؟**

أحسب أن البعض الآن يردد بينه وبين نفسه ، ها هو يصطاد فى الماء العكر ، ويتوقف كثيرا عند السفاح حتى ينال مأربه فى الطعن فى الخلافة الإسلامية ، لكن ردنا عليه يسير ، فليست هناك علاقة بين السفاح وبين الإسلام أو الحكم به ، فليقل عنه ما يشاء ، وليطعن فيه كما يشاء ، وليحاور وليداور ، فليس فى هذا كله غناء ، فالمسافة بين حكم السفاح والحكم بالإسلام كالمسافة بين الأرض ، سابع أرض والسماء ، سابع سماء ..

ولحسن الحظ — حظى وحظ القارىء — أن الرد على ذلك من أيسر ما يكون ، فلولا الإسلام ، المظهر لا الجوهر ، والرداء لا المضمون ، ما فعل السفاح ما فعل ، لا هو ولا سابقوه ، ولا لاحقوه ، فأى ولاء كان يربط المصرى مثلا بالسفاح فى الأنبار ، أليس هو الولاء لخليفة المسلمين ، وللحاكم باسم الإسلام ، وأى دافع لهذا الولاء ، أليس الدافع هو الإرتباط بالإسلام ، وجيوش الأحاديث النبوية التى نسبها الوضاعون للرسول حول خلافة بنى العباس ، واجتهادات الفقهاء عن طاعة الخليفة ولو كان غاشما ، وفسق الخارج عن الطاعة ، وكفر المفارق للجماعة ، وأى مدخل ساقه السفاح فى خطاب توليته وتناقله الرواة ، ورردده الوعاظ ، أليس هو مدخل العدل والتقى والعقيدة ، أليس هو القائل على المنبر(١٠) (الحمد لله الذى اصطفى الإسلام وشرفه وعظمه

(٩) اليعقوبى — ج ٢ - ص ٢٥١ .

(١٠) تاريخ الأمم والملوك للطبرى — مرجع سابق — ج ١٦ ص ٨٢ - ٨٤ .

واختاره لنا وأيده بنا وجعلنا أهله وكهفه وحصنه والقُوَّام به والذابّين عنه والناصرين له وألزمنا كلمة التقوى وجعلنا أحق بها وأهلها وخصنا برحم رسول الله ﷺ وقرابته ـــ إني لأرجو أن لا يأتيكم الجور من حيث أتاكم الخير ولا الفساد من حيث جاءكم الصلاح وما توفيقنا أهل البيت إلا بالله) ، ولأنه كان متوعكا فقد أكمل داود بن على الخطبة فقال (لكم ذمة الله تبارك وتعالى وذمة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وذمة العباس رحمه الله أن نحكم فيكم بما أنزل الله ونعمل فيكم بكتاب الله ونسير فى العامة منكم والخاصة بسيرة رسول الله ﷺ ـــ الزموا طاعتنا ولا تخدعوا عن أنفسكم فإن الأمر أمركم ، فإن لكل أهل بيت مصرا وإنكم مصرنا ، ألا وأنه ما صعد منبركم هذا « يقصد منبر الكوفة » خليفة بعد رسول الله إلا أمير المؤمنين على وأمير المؤمنين عبد الله بن محمد « وأشار بيده إلى أبى العباس » فاعلموا أن هذا الأمر فينا ليس بخارج منا حتى نسلمه إلى عيسى بن مريم) .

الحكم بما أنزل الله إذن كان وسيلته إلى قلوب الناس وبيعتهم وولائهم ..

السير فى العامة والخاصة بسيرة رسول الله كان ما عاهد عليه الناس ، وما بايعه الناس عليه .

الحديث المختلق عن خلافة العباسيين حتى يسلموها إلى عيسى بن مريم كان السبيل إلى استسلام الرعية لقدرها ، والانشغال عن ظلم الولاة ، بصدق النبوءة المدعاة ..

هكذا بدأ أمر العباسيين ، وهكذا يبدأ أى أمر للحكم الدينى وتحت نفس الدعاوى البراقة ، التى نسمعها اليوم كما سمعها الكوفيون بالأمس .. الحكم بما أنزل الله .. السير بسيرة رسول الله .. تطبيق شرع الله .. العدل .. البركة .. وهكذا كان ينتهى الأمر دائما .. كما رأينا فى أول عهد السفاح ثم كما سنرى بعد عهد السفاح ، ذلك الذى

لا ينتهى الحديث عنه ، إلا بذكر سنة استنها ، ثم أصبحت قاعدة لمن تلاه من خلفاء بنى العباس ، ونقصد بها عدم احترام العهود والمواثيق ، والفتك بالأنصار قبل المناهضين ، وقد فعل السفاح ذلك فى واقعتين شهيرتين الأولى حين أعطى ابن هبيرة قائد جيوش مروان بن محمد آخر الخلفاء الأمويين ، كتابا يحمل امضاءه ويتعهد له بالأمان ، ثم قتله بعد أيام من استسلامه ، والثانية حين قتل وزيره أبا سلمة الخلال أحد مؤسسى الدولة العباسية فى الكوفة ، وتعمد أن يتم ذلك على يد أبى مسلم الخراسانى ، المؤسس الأول للدولة ، حيث لا يعرف تاريخ الدولة العباسية فى عهد السفاح فضلا إلا لرجلين ، أولهما أبو مسلم الذى أسس الدولة فى خراسان وسلم الخلافة إلى السفاح ، وثانيهما عبد الله بن على عم السفاح وقائد جيوش العباسيين فى موقعة الزاب التى انتصر فيها على الأمويين انتصارا نهائيا ، ويقال أن السفاح كان يسعى لقتل الاثنين ، وهو ما لا نجد دليلا عليه فى كتب التاريخ ، غير أن أبا جعفر المنصور ، ثانى الخلفاء العباسيين ، والمؤسس الحقيقى للدولة العباسية ، والذى يحتل فيها موقعا مناظرا لموقع معاوية فى دولة الأمويين ، قام بذلك الواجب خير قيام ، فسلط أولا أبا مسلم الخراسانى لقتل عبد الله بن على ثم تولى هو بنفسه قتل أبى مسلم ، ولم يشفع له صياح أبى مسلم : استبقنى ياأمير المؤمنين لعدوّك ، بل رد عليه : وأى عدو لى أعدى منك ؟ وليس للقارىء أن يتعجب حين يعلم أن أبا مسلم لم يفعل للسفاح ثم للمنصور إلا (كل الخير) ، وأنه كان صاحب الفضل الأول عليهما وعلى دولتهما ، لكن ذلك بالتحديد كان سبب قتل المنصور له ، فقد دخل عليه ولى عهده (عيسى بن موسى) فوجد أبا مسلم قتيلا ، (فقال : قتلته ؟ قال : نعم ، قال : إنا لله وإنا اليه راجعون ، بعد بلائه وأمانته ؟ فقال المنصور : خلع الله قلبك ! والله ليس لك على وجه الأرض عدو أعدى منه ، وهل كان لكم مُلكٌ فى حياته ؟)

هذا نموذج مثالى لما عرف باسم الميكيافيلية ، نسبة إلى

(ميكيافيلي) ، والتى توجز فى تبرير الوسيلة بالغاية ، وتُفصِّل فى تطبيق ذلك على شئون الحكم وسيرة الحكام ، وتبدو جلية على يد المنصور ، الذى وطأ بأقدامه أعناق الرجال ، وتفرد بأسلوبه المميز فى الحكم ، فهو يبدأ أولا بالتخلص من أصحاب الفضل عليه ثم يتحول إلى المعارضين وهو لا يعرف إلا القتل وسيلة للقضاء على معارضيه ، ولا يعرف للعواطف سبيلا ، ولا تعرف العواطف إليه طريقا ، ولأنه قوى لم يحترم إلا القوة ، ولعل هذا ما يفسر إعجابه بهشام بن عبد الملك ، ووصفه له بأنه (رجل بنى أمية) ، ثم إعجابه الشديد بعبد الرحمن بن معاوية بن هشام ، الخليفة الأموى فى الأندلس ، على الرغم من هزيمة جيشه على يديه فى أشبيليه ، بل ربما بسبب هذه الهزيمة ، التى لم تردعه ، ولم تمنعه من محاولة استمالته بالهدايا ، ووصفه قائلا : (.. اقتحم جزيرة شاسعة المحل ، نائية المطمع ، عصبية الجند ، ضرب بين جندها بخصوصيته ، وقمع بعضهم ببعض بقوة حيلته ، واستمال قلوب رعيتها .. إن ذلك لهو الفتى كل الفتى الذى لا يكذب مادحه) ، بل يقال أن المنصور هو الذى سمى عبد الرحمن بصقر قريش ، ولما فشل فى استمالته بالتودد أظهر وجها آخر لأسلوبه السياسى ، وهو الوجه الذى أظهره تشرشل فى الحرب العالمية الثانية عندما أعلن أنه مستعد للتحالف مع الشيطان لهزيمة النازية ، وهو نفس ما فعل أبو جعفر ، حين تحالف مع (شارلمان) ثم مع (ببين) ملكى الفرنجة ، ضد عبد الرحمن الخليفة الأموى المسلم ، وهو التحالف الذى فشل فى هزيمة عبد الرحمن[11] ، ونجح فى ذات الوقت فى اقرار القاعدة المنصورية : افعل أى شىء .. اسلك أى سبيل .. تحالف مع أعدى الأعداء .. المهم أن تصل إلى غايتك .. وتنتصر على عدوك ، وخلال ذلك كله انس الإسلام ، وتغافل عن أحكام القرآن ، وتجاهل السنة ، وابتعد بقدر ما تستطيع عن

(11) التاريخ الإسلامى العام ـ د . على ابراهيم حسن ـ مكتبة النهضة المصرية ـ ص ٣٦٥ - ٣٦٦ .

سيرة الراشدين ، وتذكر فقط أنك (سلطان الله فى أرضه)[١٢] ، (وظل الله الممدود بينه وبين خلقه)[١٣] ، واستند فى حكمك إلى حق بنى العباس فى الخلافة ، وليس إلى حق الرعية فى الإختيار ، ولعل هذا المنهج هو ما قاد العلويين إلى مناهضة المنصور ، فمادام النسب هو الفيصل ، فهم أقرب إلى الحكم ، وأحق بالخلافة ، وقد دار حوار طريف بين المنصور من ناحية ، ومحمد العلوى المشهور باسم (النفس الزكية) وأخيه ابراهيم من ناحيه أخرى ، ومبعث الطرافة أن الحوار كله يدور حول إثبات أحقية الخلافة بالنسب ، مع تجاهل كامل لما يسمى بالشعب ، أو ما كان يطلق عليه وقتها اسم الرعية ، فمحمد (النفس الزكيه) وأخوه ابراهيم ، يريان أنهما من نسل على وفاطمة ، وأنهما حفيدا الرسول ، وأنهما بهذا ولهذا أحق ، والمنصور يرى أن العم أقرب من ابن العم ، وأنه بذاك ولذاك أحق ، وأنا ــ بعد استئذان القارىء ــ أرى أنها مأساة أن أبايع حاكما لمجرد أنه من نسل على ، أو أناصر حاكما آخر لأنه من نسل العباس ، وأتجاوز فأقول : أنه لوعاش للرسول من نسله ذكور ، ما بايعت حفيدا من أحفاده لمجرد انتسابه إليه ، فالنبوة لا تورث ، والصلاح لا ينتقل بالضرورة للأبناء ، ولا مانع أن يكون (نوح) نبيا ، وأن يكون ابنه فى ذات الوقت (عمل غير صالح) ، غير أن الطريف فى حوار المنصور والنفس الزكية ، أنه انتقل إلى الغمز ، فالنفس الزكية يرد على عرض المنصور بالأمان بغمزة موجعة حين يذكر (أى الأمانات تعطينى ؟ أمان ابن هبيرة ؟ أم أمان عمك عبد الله بن على ؟ أم أمان أبى مسلم ؟) ، فيرد عليه المنصور غامزا فى الحسن « جد النفس الزكية » قائلا (ثم كان الحسن فباعها معاوية بخرق ودراهم ، ولحق بالحجاز وأسلم شيعته بيد معاوية ، ودفع الأمر إلى غير

---

(١٢) وصف المنصور لنفسه فى خطبة شهيرة بالمدينة .

(١٣) التعبير الأدبى الشائع عند وصف الخلفاء فى العصر العباسى الأول .

أهله)[١٤] . والمنصور يشير الى مبايعة الحسن لمعاوية أو بمعنى أدق إلى الصلح بينهما ، ذلك الصلح الذى أثار مشكلة بسبب بطء (وسائل الاتصال) فى تلك الأيام ، فقد أرسل الحسن إلى معاوية يصالحه على شروط مالية . وفى نفس الوقت كان معاوية قد ارسل إلى الحسن صحيفة بيضاء ختم أسفلها وترك للحسن أن يشترط فيها ما يشاء ، ووصلت الرسالتان فى وقت واحد ، وطمع الحسن فكتب فى صحيفة معاوية شروطا جديدة طلب فيها أضعاف ما طلب فى رسالته ، وعندما التقيا تمسك معاوية بخطاب الحسن وتمسك الحسن بخطاب معاوية ثم تصالحا على خمسة ملايين هى أموال بيت مال الكوفة[١٥] . ولسنا فى مجال تقييم فعل الحسن ، وحسبنا أن نذكر أنه استراح وأزاح ، أراح المسلمين من القتال ، وأراح عبد الله بن عباس (الذى ما أن علم بالذى يريد الحسن عليه السلام أن يأخذه لنفسه حتى كتب إلى معاوية يسأله الأمان ويشترط لنفسه على الأموال التى أصابها فشرط ذلك له معاوية)[١٦] . وسوف يهنأ ابن عباس بما حصل عليه من مال البصرة حتى نهاية حياته ، فقد قُتِل على وتنازل الحسن وسمح معاوية ، وسوف يهنأ أيضا الحسن بمال الكوفة حتى حين ، فسوف يتخلص منه معاوية بدس السم له حين يرشح يزيدا لخلافته ، ونعود إلى المنصور ، الذى لم يتحمل محاورة محمد طويلا ، فقبض على أبيه وعمومته وكثير من أهله وحبسهم معذبين حتى الموت ، وهاجم محمدا بالمدينة وقاتله حتى قتله ، ثم هاجم أخاه ابراهيم فى البصرة وقاتله حتى قتله ، ولم يكن المنصور فى ذلك كله مدافعا إلا عن الملك ، فقد (ذكر أن المنصور هيئت له عجّة من مخ وسكر فاستطابها ، فقال : أراد ابراهيم أن يحرمنى هذا وأشباهه)[١٧] . والشاهد هنا أن أحد الطرفين كان يدافع عن

(١٤) المرجع السابق ص ٣٥٥ .

(١٥) تاريخ الأمم والملوك للطبرى ، ج ٤ ـ ص ١٢١ - ١٢٥ .

(١٦) المرجع السابق ص ١٢١ .

(١٧) مروج الذهب للمسعودى ـ ج ٣ص ٣٠٩ ـ مرجع سابق .

(النسب) ، وأن الطرف الآخر كان يدافع عن (العجّة) ، وأن المسلمين فى الفريقين كانوا يعتقدون أنهم يدافعون عن صحيح الإسلام ، دليلنا على ذلك ما حفلت به خطب الفريقين من آيات وأحاديث ووعد بالجنان ووعيد بسقر ، ولم يكن الأمر عسيرا بالنسبة لمحمد وابراهيم . فآيات الحكم بما أنزل الله موجودة ، وما أيسر أن ينتقلا منها إلى الحديث عن شمائل الرسول ، وفضائل على ، ولم يكن الأمر عسيرا أيضا على المنصور ، فما أكثر الأحاديث عن شق عصا الطاعة ، ومفارقة الجماعة ، وما أيسر الاستشهاد بآيات الافساد فى الأرض ، فقد روى عن المنصور أنه عندما تسلم كتاب انتصار جيشة على ابراهيم ، تلا هذه الآية[18] (وألقينا بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة ، كلما أوقدوا نارا للحرب أطفأها الله ، ويسعون فى الأرض فسادا ، والله لا يحب المفسدين) ، ثم صعد إلى المنبر وقال : السعيد من وعظ بغيره ، اللهم لا تكلنا إلى خلقك فنضيع ولا إلى أنفسنا فنعجز ، فلا تكلنا إلا إليك .

وهكذا أقنع أفراد جيش المنصور أنفسهم بأن الله نصر الحق بهم ، وسيجزى الله الشاكرين ، وأقنع من تبقوا من جيش محمد وابراهيم انفسهم بأنه اختبار من الله ، وبلاء إلى حين ، وسيجزى الله الصابرين ، وانطلق كل فريق قانعا بما اعتقد أنه جزاؤه من عند الله ، ولم تنقل لنا كتب التاريخ خلال ذلك كله موقفا مشهودا لفقية ، أو دفاعا طليا عن الحق من إمام من أئمة المسلمين ، وما أكثرهم فى عهد المنصور ، فقد عاصره أبو حنيفة ، ومالك ، والأوزاعى ، وعمرو بن عبيد ، وسفيان الثورى ، وعباد بن كثير ، وجعفر بن محمد الصادق ، وغيرهم ، وما كان تعذيب المنصور لأبى حنيفة وحبسه وجلده ودس السم له فى النهاية إلا لرفضة ولاية القضاء ، وما كان جلد المنصور لمالك وهو عارى الجسد غير مستور العورة تشهيرا به

(١٨) المرجع السابق ص ٣٠٩ .

إلا لذكره حديثا عن الرسول لم يعجبه ، وكلا الموقفين لا يصلحان نموذجا للجهاد ، أو مثالا على مناوأة الحاكم إن حاد ، أو دليلا على أن الحق يعرف بالرجال ، وينصر بالرجال ، وينبرى للدفاع عنه الرجال ..

ولا بأس أن ننهى حديث المنصور ، بحديث ابن المقفع الذى أرسل للمنصور كتابا صغير الحجم ، عظيم القيمة أسماه (رسالة الصحابة) ، نصح فيه الخليفة بحسن اختيار معاونيه ، وحسن سياسة الرعية ، وكان فى نصحه رفيقا كل الرفق ، رقيقا غاية الرقة ، ولعله كان ينتظر من المنصور تقديرا أدبيا وماديا يليق بجهده ، ولعله لم يتصور أن مجرد إسداء النصح للمنصور جريمة ، وأن غاية دور الأديب فى رأى المنصور أن يمدح ، ومنتهى دور المفكر أن يؤيد ، وأن عقاب من يتجاوز دوره كما فعل ابن المقفع ، أن يفعل به كما فعل بابن المقفع ، الذى قطعت أطرافه قطعة قطعة ، وشويت على النار أمام عينيه ، وأُطْعِمَ إياها مجبرا ، قطعة قطعة ، حتى أكرمه الله بالموت فى النهاية ولعله تساءل وهو يمضغ جسيده بأمر أمير المؤمنين ، أى أمير وأى مؤمنين ، ولعله أدرك ساعتها ما نتمنى أن يدركه من يتنادون بالخلافه ، ويتغنون بالشورى ، ويهاجمون الحكام (العلمانيين) ، ويتصورون فى الدولة الدينية ملاذا ، وفى الحكم باسم الإسلام موئلا ورحمة ، وفى التطبيق الفورى للشريعة وحدها عدلا واستقامه ، وفى الديموقراطية جورا وحكما بالهوى ، ولعلنا نذكرهم أن المنصور وإن دخل التاريخ من باب الجبروت الا أنه تركه من باب رجال الدولة العظماء ، وهو إن جارفبفتوى البعض من الفقهاء ، وخوف البعض ، وصمت البعض الآخر ، وهو إن قسا فبهدف بناء هيبة الدولة وأركان الحكم بمقاييس عصره ، وهو إن أسال الدماء أنهارا ، فقد بنى بغداد والرصافة وحمى ثغور الدولة الإسلامية ، وأعاد التماسك إلى بنيانها ، وكانت حكمته البليغة نصب عينيه : « إذا مد عدوك إليك يده فاقطعها إن أمكنك ، وإلا فقبلها » ، وقد كان الرجل من القوة بحيث لم

يقبّل يد أحد ، وأورث ولده المهدى رعية مطيعة ، وثغورا منيعة ، وأورثها المهدى إلى ولديه الهادى ثم هارون الرشيد وأورثها هارون الرشيد لأولاده الثلاثة الأمين فالمأمون فالمعتصم وأورثها المعتصم لولده الواثق ، وبحكم الواثق انتهى ما يعرف بالعصر العباسى الأول ، أكثر عصور الدولة الاسلامية نهضة وحضارة ، وإذا توخينا الصدق لزدنا (وفقها وطهارة) ، وإذا أردنا استكمال الصورة لأضفنا وفسقا ومجونا ، وليس فيما ذكرناه مبالغة أو سعي وراء سجع الكلمات أو طنطنة الروى ، وإنما هى الحقيقة لا أقل ولا أكثر ، فقد اجتمع كل ذلك معا ، ففى النهضة والحضارة يزهو عصر المأمون ويتألق فكر المعتزلة ، وتزدهر الترجمات ، ويكفى أن نذكر فى العصر العباسى الأول من أسماء اللغويين : سيبويه والكسائى ومن أسماء الأدباء والمؤرخين والشعراء :

حماد الراوية والخليل بن احمد ، والعباس بن الاحنف ، وبشار بن برد ، وأبو نواس ، وأبو العتاهية ، وأبو تمام ، والواقدى ، والأصمعى ، والفراء وغيرهم ، أما فى الفقه والطهارة فهناك أبو حنيفة ومالك ، والشافعى ، وابن حنبل ، والأوزاعى ، والليث بن سعد ، وسفيان الثورى ، وعمرو بن عبيد ، وأبو يوسف (الحنفى) وأسد الكوفى (الحنفى) ، والزهرى ، وابراهيم بن أدهم الزاهد ، ونافع القارىء ، وورش القارىء ، وأبو معاوية الضرير ، وسفيان بن عيينة ، ومعروف الكرخى الزاهد ، وعلى الرضى بن موسى الكاظم ، وأحمد بن نصر الخزاعى ، وغيرهم ، أما الفسق والمجون فأبوابهما كثيرة ، وفنونهما شتّى ، وهناك فى البداية ما يمكن أن نسميه بالمناخ العام ، وهو الإطار الذى يسمح بالفسق ، ولا يستنكف المجون أو ما هو أكثر ، فقد امتلأت عاصمة الخلافة بالحانات ، وانتشر شرب الخمور والغناء فى مجالس الرعية ، ووجد الجميع مخرجا طريفا لما يفعلون ، فقد اشتهر عن فقهاء الحجاز إباحة الغناء ، واشتهر عن فقهاء العراق من أتباع أبى حنيفه إباحة الشراب ، فجمعوا بين فتوى الفريقين ، ولخصوا مذهبهم فى قول

الشاعر :

رأيه فى السماع رأى حجازى   وفى الشراب رأى أهل العراق

أو فى قول ابن الرومى :

أباح العراقى النبيذ وشربه   وقال حرامان المدامة والسكر
وقال الحجازى : الشرابان واحد   فحل لنا من بين قوليهما الخمر
سآخذ من قوليهما طرفيهمـــا   وأشربها لا فارق الوازر الوزر

ولعل بعض القراء يندهشون ، وربما يسمعون للمرة الأولى أن أبا حنيفة قد أباح أنواعا من الخمور ، بل ولعلى أصارحهم بأن فتوى أبى حنيفة قد أجابت على سؤال حائر كان يدور فى داخلى وأنا أقرأ عن الشراب والمنادمة فى مجالس الخلفاء : هل وصل بهم التحلل من قيود الدين ، والخروج على قواعد الاسلام ، أن يجاهروا بشرب الخمر فى مجالسهم ، دون أدنى قدر من الحفاظ على المظاهر أمام الرعية ؟ ، ولعل فيما عرضه الأستاذ أحمد أمين فى كتابه ضحى الإسلام عن خلاف الفقهاء حول الخمر ورأى أبى حنيفة فيها ما يوضح الأمر للقارى[19] (ذهب الأئمة الثلاثة مالك والشافعى وأحمد بن حنبل إلى سد الباب بتاتا ، ففسروا الخمر فى الآية السابقة بما يشمل جميع الأنبذة المسكرة من نبيذ التمر والزبيب والشعير والذرة والعسل وغيرها وقالوا كلها تسمى خمرا وكلها محرمة ، أما الإمام أبو حنيفة ففسر الخمر فى الآية بعصير العنب مستندا إلى المعنى اللغوى لكلمة الخمر وأحاديث أخرى ، وأدى به اجتهاده إلى تحليل بعض أنواع من الأنبذة كنبيذ التمر والزبيب إن طبخ أدنى طبخ وشرب منه قدر لا يسكر ، وكنوع يسمى « الخليطين » وهو أن ياخذ قدرا من تمر ومثله من زبيب فيضعهما فى إناء ثم يصب عليهما الماء ويتركهما زمنا ، وكذلك نبيذ العسل والتين ، والبر والعسل

---

(١٩) ضحى الإسلام للأستاذ أحمد أمين ـــ الجزء الاول ـــ الطبعة العاشرة ١٩٨٤ ـــ مكتب النهضة المصرية ص ١١٩ ـ ١٢٠ .

ويظهر أن الإمام أبا حنيفة فى هذا كان يتبع الصحابى الجليل عبد الله بن مسعود ، فقد علمت من قبل أن ابن مسعود كان إمام مدرسة العراق ، وعلمت مقدار الارتباط بين فقه أبى حنيفة وابن مسعود ، ودليلنا على ذلك ما رواه صاحب العقد عن ابن مسعود من أنه : كان يرى حل النبيذ ، حتى كثرت الروايات عنه ، وشهرت وأذيعت واتبعه عامة التابعين من الكوفيين وجعلوه أعظم حججهم ، وقال فى ذلك شاعرهم :

من ذا يحرم ماء المزن خالطه   فى جوف خابية ماء العناقيد ؟
إنى لأكره تشديد الرواة لنافيه ، ويعجبنى قول ابن مسعود)

كان ما سبق هو المناخ العام أو الأرضية الممهدة للغناء والشراب وما يرتبط بهما من لهو وقيان وغلمان ، أما اللهو فسمة العصر ، وأما القيان ففارسهم المهدى وولده الرشيد ، وأما الغلمان ففتاهم الواثق ، وسوف يأتى حديث كل منهم فى موضعه ، غير أنا نتوقف قليلا أمام فتاوى الخمر السابقة متأملين ، متعجبين من تشدد المعاصرين ، فالبعض منهم يصر على أن عقوبة الخمر أحد الحدود ، وهو لى ظنى يتجاوز الحقيقة مندفعا بحسن النية ، والأرجح فى تقديرنا أنها عقوبة تعزيرية ، نشترك فى هذا مع رأى الشيخ محمود شلتوت[٢٠] وغيره ، ومن الواضح فى فتوى أبى حنيفة ، ومذهب ابن مسعود ، أن العقوبة قاصرة على السكر البين ، أما شرب القليل من أكثر أنواع الخمور فلا عقوبة عليه ، وهنا يبدو منطقيا أن تسقط عقوبة البائع والمشترى والناقل والصانع .... إلى غير ذلك مما اجتهد بشأنه المتشددون وساقوا عليه الأدلة والأحاديث ، ولا بأس مادمنا نتحدث عن المتشددين أن نذكر إصرارهم على الأخذ بالحد الأقصى للعقوبة وهو الجلد ثمانين ، وهم فى ذلك يستندون إلى قياس لعلى بن أبى طالب حين سأله عمر المشورة فقال له : من سكر فقد

(٢٠) الإسلام عقيدة وشريعة للشيخ محمود شلتوت ـــ دار الشروق ص ٢٩٥ .

هذى ، ومن هذى فقد افترى وحده ثمانون ، ومعنى هذا أن عليا افترض أن من يسكر يفقد عقله وأن من يفقد عقله يسهل عليه قذف الآخرين ، ومن هنا يمكن أن يجلد حد القذف أى ثمانين جلدة ، والغريب أننا لم نناقش هذا القياس أو نراجعه ، وشاع التسليم به وكأنه تنزيل من التنزيل ، بينما هو فى تقديرنا قياس أقل ما يوصف به أنه غير دقيق ، فما أيسر أن نسوق على منواله أكثر من قياس وأكثر من عقوبة ، دون أن يملك من سلموا بالقياس الأول أن يعترضوا علينا ، فمثلا نقول : من سكر فقد صوابه ، ومن فقد صوابه زنى ، أو قتل ، أو سرق ، وحده الرجم ، أو القتل ، أو القطع ، بل نستطيع أن نقول : من سكر فقد صوابه ، ومن فقد صوابه فلا عقاب عليه فيما فعل ، ويسقط القياس والاستدلال من أساسه ، ولعل أغرب ما لاحظناه ، على عكس ما كنا نتصور ، أن السابقين كانوا أكثر تسامحا ، ربما لأن الحياة كانت معطاءة ، وكان اتساع أبواب الاجتهاد أحد عطاياها ، وقد سقنا فى الأمور المشتبهات رخصة التنقل بين فقه الحجاز وفقه العراق ، ونسوق أيضا ما كان منتشرا حتى عهد أجدادنا القريب ، وهو تعدد الزوجات ، الذى لم ييسره الدين فقط ، بل يسرته أيضا سبل الحياة ، وتوسع البعض فيه مثل الحسن بن على ، الذى ذكر أنه تزوج سبعين وقيل تسعين ، وأنه كان يتزوج أربعا ويطلق أربعا ، والذى خشى الإمام على من أن يفسد عليه القبائل بطلاق بناتها ، فكان يبادرهم صائحا : يا أهل الكوفة لا تزوجوا الحسن فإنه رجل مطلاق[٢١] ، ولم يسمع أحد كلامه ، فقد طمع الكل أو تطلع إلى نسل ينتسب للرسول ، وبجانب ذلك كان هناك بابان للتمتع بالحياة ، والحياة فى المتع ، باب منهما لم يختلف أحد عليه ، وإن جهله بعض المعاصرين أو صعب عليهم تصوره ، وباب آخر أثار ولا يزال يثير كثيرا من الخلاف ، أما الباب الأول فهو التسرى بالجوارى ، وهو جانب من جوانب نظام الرقيق ،

(٢١) تاريخ الخلفاء للسيوطى ١٩١ .

الذى ظهر الإسلام وهو جزء من إطار الحياة ، فلم ينكره أو يُدنه ، وإنما حث على العتق ، وهو باب من أبواب الخير عظيم ، وجانب ذو شأن جليل من جوانب روح الإسلام ، تلك التى نجدها اليوم متناسقة مع عالم المساواة بين الجميع ، ومتناغمة مع إلغاء الرق عالميا ، بينما لو توقفنا عند ظاهر النص لأنكرنا المساواة ، ولا ستنكرنا الإلغاء ، ولأننا من أنصار الروح والجوهر ، فإننا نفسر موقف الإسلام من الرق بما نكرره ونعيده دون أن نمل ، وهو أن الدين لم ينزل من أجل عصر واحد ، وأن القرآن لم يتنزل لكى يناسب زمنا معينا ، وإنما نزل الدين وتنزل القرآن لكل عصر ولكل زمان ، وهو وإن سمح بالرق فقد تسامح مشجعا العتق ، ومال إلى الحرية ، ولم يكن له أن يضيق بعصر أو يتوقف عند زمن ، وهو فى سماحه بالرق أباح للمالك أن يتمتع بالجارية الأنثى ، وأن يتسرى بها (أى يعاشرها) ، وراعى أن ينسب الأبناء لآبائهم فى الفراش ، وكان للجوارى مصدران ، أولهما الشراء ، وثانيهما غنائم الفتح ، وقد اتسع المصدر الثانى فى صدر الدولة الإسلامية ، وتعددت موارده ، فظهرت الجوارى المولدات ، الحور ، الروميات والفارسيات والحبشيات ، وكثر (العَرض) بلغة حياتنا المعاصره ، وتجاوز (الطلب) كثيرا ، حتى أصبح معتادا فى كتب التاريخ الاسلامى أن نقرأ أن فلانا أهدى لغلامه جارية أو جاريتين ، وحتى ذكر المؤرخون أن الإمام (على) ، وهو أحد اكثر الخلفاء زهدا قد (مات عن أربع نسوة وتسع عشرة سرية رضى الله عنه)[٢٢] ، وقد زاد هذا الرقم حتى أصبح بالعشرات فى عهد أوائل خلفاء بنى أمية ، ثم بالمئات فى عهد يزيد بن عبد الملك ، ثم بالآلاف فى عهد الخلفاء العباسيين ، حتى وصل الرقم الى أربعة آلاف سرية كما ذكرنا فى حديث المتوكل ، الذى (وطىء الجميع) خلال خلافته التى دامت نحو ربع قرن ، وهو رقم

---

(٢٢) البداية والنهاية لابن كثير م ٤ ج ٧ ص ٢٤٤ مرجع سابق . تاريخ الخلفاء للسيوطى ص ١٧٦ مرجع سابق .

قياسى فيما نعتقد ، ويستطيع القارىء أن يجد مزيدا من الحديث عن هذا الباب فى (الأغانى) للأصفهانى وفى (أخبار النساء) لابن قيم الجوزية ، و (طوق الحمامة) لابن حزم و (الإمتاع والمؤانسة) لأبى حيان التوحيدى ، وفى أقوال كثير من الخلفاء التى نذكر منها قول عبد الملك بن مروان (من أراد أن يتخذ جارية للتلذذ فليتخذها بربرية ، ومن أراد أن يتخذها للولد فليتخذها فارسية ، ومن أراد أن يتخذها للخدمة فليتخذها رومية)[٢٣] ،

ولعل هذا القول كاف لإفحام من يتصورون أن منهج (التخصص) منهج غربى معاصر ، ولعلنا به أيضا ننهى حديث الباب الأول من البابين اللذين أشرنا إليهما ، وهو الباب الذى وصفناه بأنه متفق عليه بلا خوف ، ومباح بلا شبهة ، وإن كنا نلمح ظاهرة إيجابية تتمثل فى عتق الخلفاء لأمهات الأولاد ، وهى خطوة فى طريق طويل انتهى بإنهاء الرق واستنكاره دون حرج دينى ودون خروج على روح الدين وجوهره كما ذكرنا ، أما الباب الثانى المختلف عليه ، فهو ما عرف بزواج المتعة ، ذلك الذى أباحه الرسول فى غزوتين ، ثم حرمه فى حجة الوداع ، وكانت إباحته لما يمكن أن يطلق عليه اسم (الضرورة القصوى) فى ظروف الغزو ، وكان تحريمه لكونه إذا أبيح بإطلاق كان أقرب للزنا منه للزواج ، وهنا نتوقف قليلا حتى لا يحدث للقارىء لبس ، فإباحته للضرورة فى واقعتين (فى زمن خيبر وفى عام الفتح) أمر لم يختلف عليه أحد ، وتحريمه فى حجة الوداع أيضا لا خلاف عليه ، ووصفه باقترابه من الزنا أكثر من كونه زواجا رأى ابن عمر حين (قال ـــ فيما أخرجه عنه ابن ماجة باسناد صحيح – : إن رسول الله ﷺ « أذن لنا فى المتعة ثلاثا ثم حرمها ، والله لا أعلم أحدا تمتع وهو محصن إلا رجمته بالحجارة »[٢٤] وفى قول على : لولا تحريم المتعة مازنى إلا شقى ، وفينا

(٢٣) تاريخ الخلفاء للسيوطى ص ٢٢١ .

(٢٤) فقه السنه ـــ الشيخ سيد سابق ـــ دار الكتاب العربى ص ٤٤ .

نقله البيهقى عن جعفر بن محمد أنه سئل عن المتعة فقال : هى الزنا بعينه[٢٥] ، أما الحل للضرورة فهو منهج شرعى مقبول شريطة أن يكون تقدير الضرورة صحيحا ، وليس أكثر من الرسول قدرة على التقدير أو صوابا فى الحكم فهو الذى لا ينطق عن الهوى ، وزواج المتعة باختصار شديد هو أن يعقد الرجل على المرأة لزمن محدد يتمتع فيه بها (يوما أو أسبوعا أو شهرا ..) ، وذلك لقاء مبلغ معين من المال ، وبمجرد انتهاء الأجل ينتهى العقد تلقائيا ، وفقهاء السنة جميعا يجمعون على تحريمه تحريما قاطعا مستندين إلى حديث الرسول فى حجة الوداع (يا أيها الناس إنى كنت أذنت لكم فى الاستمتاع ، ألا وإن الله قد حرمها إلى يوم القيامة)[٢٦] ، ويجمع أغلب فقهاء السنة (رغم وصفهم لهذا الزواج بالزنا) على استبعاد عقوبة الرجم لوجود شبهة ناتجة ـــ (عما روى عن بعض الصحابة وبعض التابعين أن زواج المتعة حلال ، واشتهر ذلك عن ابن عباس رضى الله عنه)[٢٧] ، غير أن الأمر اختلف بالنسبة لأغلب فقهاء الشيعة حيث أباحوه ، وفسروا نصا قرآنيا بما يفيد الإباحة ، ونفوا أن تكون السنة ناسخة للقرآن ، ورد عليهم فقهاء السنة برأى آخر فى تفسير النص ، وبمناقشات مستفيضة عن جواز نسخ السنة لأحكام القرآن مستدلين بحكم الرسول بالرجم فى الزنا بينما النص القرآنى لا يتجاوز الجلد ولم يرد حكم الرجم فى القرآن على الإطلاق ، وهى قضية خلافية أخرى لا نريد أن نشغل القارىء بها[٢٨] ، وإن كنا نناشده أن يحلق معنا فى سماء التخيل لهذا المجتمع ، ونقصد به المجتمع الإسلامى فى صدر الدعوة ولعدة مئات تالية من السنوات ، حيث تعدد الزوجات هو القاعدة ، والطلاق يسير والزواج الجديد أيسر ، والبعض يقنع بالزوجات الأربع ولا يطلق منهن إلا نادرا وللضرورة ، والبعض

---

(٢٥) فقه السنه ـــ المرجع السابق ص ٤٣ .

(٢٦) فقه السنه ـــ المرجع السابق ص ٤٢ .

(٢٧) المرجع السابق ص ٤٣ . .

الآخر يطلق أربعا ليتزوج أربعا دون أن يكون ذلك مدعاة لنقد ، أو سببا لانتقاد ، والجميع يتسرى ومنهم الزاهد القانع بتسعة عشر ، وزهد (على) وورعه ونزوعه عن الدنيا واستعلاؤه عن مغرياتها لا يحتاج إلى سند ولا يعوزه دليل ، ومنهم من يصل بالرقم إلى خانات العشرات والمئات والآلاف ، وقطاع كبير من المسلمين هم الشيعة يضيفون إلى ذلك حل زواج المتعة ذلك الذى يبيح للمسلم إن أعجبته امرأة أن يتزوجها يوما أو شهرا أو بعض شهر ، وينفحها مقابل ذلك مبلغا من المال ثم يفارقها دون احساس بذنب أو تأنيب لضمير ، هذا كله فى إطار الحلال إن جاوزنا زواج المتعة لدى السنة ، أو أوردناه لدى الشيعة ، بينما تمتلىء كتب التاريخ عن أواخر العصر الأموى وأغلب العصر العباسى بأحاديث المغنيات والقيان والغلمان ، وهو ما نطرحه جانبا مقتصرين على الحلال ، متسائلين فى هدوء ، هل هناك ضرورة للزنا فى مثل هذا المجتمع ؟ ، وهل يعقل أن يدعى أحد فى مثل هذا المناخ أن العقاب بالرجم فيه قسوة ؟ ، لاشك أن القارىء سوف يتفق معى ، وسوف يؤيدنى فى ان من يأتى الزنا بعد هذا كله ، ورغم هذا كله وفى ظل هذا كله ، مختل العقل بلا شك ، شاذ الطبيعة بلا مراء ، وربما أنصفناه فتصورناه ساعيا للانتحار ، غير أن اختلاله أو شذوذه أو انتحاره لن يصل به إلى حتفه بسهولة أو فى يسر ، فدون ذلك من الشروط ما يكاد يصل بعقوبة الزنا إلى الوصف بالاستحاله ، فلا بد من توافر أربعة شهود عدول من الرجال (ولا تقبل شهادة النساء ولا شهادة الفسقة) ، وأن يشاهد هؤلاء فعل الزنا بما لا يتيسر إلا لمشارك للزناة فى الفراش ، بل إن شئت الدقة فى الغطاء ، مع تحرز آخر بأن يكون (قصير النظر) حتى يشاهد عملية الزنا نفسها (كالميل فى المكحلة والرشاء « الحبل » فى البئر) ولو شهد ثلاثة منهم وشهد الرابع بخلاف شهادتهم أو رجع أحدهم عن شهادته أقيم على الشهود حد القذف وهو الجلد ، ولعل هذا هو السبب فى أننا لم نعثر فى قراءتنا لكتب التاريخ على

إشارة ولو من بعيد إلى تطبيق لحد الرجم ، بل إن المرة الوحيدة التى كاد يطبق فيها الحد فى عهد عمر ، انتهت ، بجلد الشهود ، على الرغم من تيقن القارىء ، بل وربما تيقن عمر نفسه من الفعل ، بدليل عقاب الفاعل بنزعه عن الولاية ، والقصة تستحق أن تروى ، لطرافة أحداثها ، ولكونها فى ذات الوقت نموذجا يثبت أن البشر هم البشر فى كل عصر ، وأن عهد عمر نفسه لم يخل مما لو حدث اليوم لوصفناه بالكارثة ، ولارتفعت الأصوات فى كل واد باستنكاره ، لأن الواقعة مست أحد ولاة الأمصار ، وهو ما يمكن أن يقاس عليه فى عالم اليوم أحد الوزراء أو على وجه الدقة أحد نواب رئيس الوزراء ، فقد كان (المغيرة بن شعبة) واليا على البصرة فى عهد عمر (سنة ١٧ هجريه) وحدث منه أو قيل عنه ما يرويه الطبرى فى تاريخه على النحو التالى[٢٩] (عن شعيب عن سيف عن محمد والمهلب وطلحة وعمرو بإسنادهم قالوا كان الذى حدث بين أبى بكرة والمغيرة ابن شعبة أن المغيرة كان يناغيه وكان أبو بكرة ينافره عند كل ما يكون منه وكانا بالبصرة وكانا متجاورين بينهما طريق وكانا فى مشربتين متقابلتين لهما فى داريهما ، فى كل واحدة منهما كوة مقابلة الأخرى ، فاجتمع إلى أبى بكرة نفر يتحدثون فى مشربته فهبت ريح ففتحت باب الكوة فقام أبو بكرة ليصفقه ، فبصر بالمغيرة وقد فتحت الريح باب كوة مشربته وهو بين رجلى امرأة ، فقال للنفر قوموا فأنظروا ، فقاموا فنظروا ثم قال اشهدوا قالوا ومن هذه ، قال أم جميل ابنة الأفقم ، **وكانت أم جميل إحدى بنى عامر بن صعصعة[٣٠] ، وكانت غاشية للمغيرة وتغشى الأمراء والأشراف ، وكان بعض النساء يفعلن ذلك فى زمانها** ، فقالوا إنما رأينا أعجازا ولا ندرى ما الوجه ، ثم أنهم صمموا حين قامت ، فلما خرج المغيرة إلى الصلاة حال أبو بكرة بينه وبين الصلاة ، وقال لا تصل بنا ،

---

(٢٩) تاريخ الطبرى ـــ ج ٣ ص ١٦٨ - ١٧٠ ـــ مرجع سابق .

(٣٠) كذا فى الأصل والمقصود إحدى نساء بنى عامر .

فكتبـــوا إلـــى عمـــر بذلــك ، وتكاتبـــوا فبعث عمر الى أبي موسى فقال يا أبا موسى إني مستعملك ، إني أبعثك الى أرض قد باض بها الشيطان وفرخ ، فالزم ما تعرف ، ولا تستبدل فيستبدل الله بك ، .... ، ثم خرج أبو موسى فيهم حتى أناخ بالمربد ، وبلغ المغيرة أن أبا موسى قد أناخ بالمربد فقال والله ما جاء أبو موسى زائرا ولا تاجرا ولكنه جاء أميرا : فإنهم لفى ذلك إذ جاء أبو موسى حتى دخل عليهم فدفع إليه أبو موسى كتابا من عمر ، وإنه لأوجز كتاب كتب به أحد من الناس ، أربع كلم عزل فيها وعاتب واستحث وأمر ، « أما بعد فإنه بلغنى نبأ عظيم فبعثت أبا موسى أميرا ، فسلم ما فى يدك ، والعجل » ، وكتب إلى أهل البصرة « أما بعد فإني قد بعثت أبا موسى أميرا عليكم ، ليأخذ لضعيفكم من قويكم ، وليقاتل بكم عدوك ، وليدفع عن ذمتكم ، وليحصى لكم فيأكم ثم ليقسمه بينكم ، ولينقى لكم طرقكم » ، وأهدى له المغيرة وليدة من مولدات الطائف تدعى عقيلة وقال إنى قد رضيتها لك وكانت فارهة ، وارتحل المغيرة وأبو بكرة ونافع بن كلدة وزياد وشبل بن معبد البجلى حتى قدموا على عمر ، فجمع بينهم وبين المغيرة ، فقال المغيرة « سل هؤلاء الأعبد كيف رأونى ، مستقبلهم أو مستدبرهم ، وكيف رأوا المرأة أو عرفوها ، فإن كانوا مستقبلىّ فكيف لم أستتر ، أو مستدبرىّ فبأى شيء استحلوا النظر إلىّ فى منزلى ، على امرأتى ، والله ما أتيت إلا امرأتى ، وكانت شبهها » ، فبدأ بأبى بكرة فشهد عليه أنه رآه بين رجلى أم جميل وهو يدخله ويخرجه كالميل فى المكحله ، قال كيف رأيتهما ، قال مستدبرهما ، قال فكيف استثبت رأسها ، قال تحاملت ، ثم دعا بشبل بن معبد فشهد بمثل ذلك ، فقال استدبرتهما أو استقبلتهما ، قال استقبلتهما[31] ، وشهد نافع بمثل شهادة أبى بكرة ، ولم يشهد زياد بمثل شهادتهم ، قال رأيته جالسا بين رجلى امرأة ، فرأيت قدمين مخضوبتين تخفقان ، وإستين

(٣١) ينفرد الطبرى بذكر هذا الاختلاف .

مكشوفتين ، وسمعت حفزانا شديدا ، قال هل رأيت كالميل فى المكحلة قال لا ، قال فهل تعرف المرأة قال لا ، ولكن أشبهها ، قال فتنح ، وأمر بالثلاثة فجلدوا الحد ، فقال المغيرة اشفنى من الأعبد ، فقال : اسكت ، اسكت الله نأمتك ، أما والله لو تمت الشهادة لرجمتك بأحجارك)[٣٢] ، والرواية السابقة تقدم نموذجا رائعا ودقيقا لمذكرة اتهام تفصيلية ، يبدو فيها سبب توافر الشهود مقنعا ، وهو سبب فرضته ظروف البناء فى عصر عمر ، ويبدو فيه موقف المغيرة ضعيفا ، ويبدو فيه وصف واقعة الزنا مثيرا ، ويبدو فيه أيضا أن ظاهرة (أم جميل) كانت شائعة لدى علية القوم ، ويبدو فيه أيضا أن الحد كان على وشك أن يقام لولا أن زيادا فى اللحظة الأخيرة تلجلج فى جزئية أو رثت شبهة حين قال أنه لم يتحقق من وجهها وإن كانت تشبهها ، ولنا أن نذكر للقارىء هنا معلومة طريفة وهى أن المغيرة بعد ذلك كان أحد قادة معاوية ، وأن زيادا بعد ذلك كان أحد قادة على ، وأنه لما توطد الأمر لمعاوية ، تذكر المغيرة فضل زياد عليه حين تلجلج فى الشهادة ، فتوسط له لدى معاوية ، الذى قبل الوساطة فنسبه إلى أبى سفيان وولاه البصرة ، ثم أضاف إليه الكوفة ، وذكر عنه التاريخ بعد ذلك ما ذكر ، من قسوة وبطش وإرهاب ، ونعود إلى حديث المغيرة أو حادثته ، ونتساءل ، ماذا يقول المتطرفون لو حدث من أحد نواب رئيس الوزراء أو الوزراء أو المحافظين ما حدث من المغيرة ، ألم يملأوا الأرجاء صراخا عندما انتحرت إحدى الفتيات فى منزل ملحن مشهور وتنادوا بأن مصر كلها قد تحولت إلى ماخور ، وأن العلاج كامن فى تطبيق حد الزنا ، حتى تعود (مصر الحانة) إلى (مصر الإسلام) ، وإذا كان أسلوب بناء المساكن فى عهد عمر هو السبب فى فضيحة المغيرة ، فماذا يكون الحال بالنسبة لمبانينا الحديثة ، التى لا يستطيع فيها الهواء أن يرفع شيش النافذة أو زجاجها ، ناهيك عن أبوابها ومغاليقها وأقفالها ؟ وإذا كان

(٣٢) فى رواية أخرى بأحجار أحد .

تلجلج آحد الشهود هو مبرر نجاة المغيرة ، فماذا يكون الحال فى مواجهة شهود مهنتهم الشهادة ، ولو زادهم المغيرة خمسا لأقسموا انه كان مستقبلهم وأنها كانت زوجته ؛ ولو أنقصهم خمسا لأقسموا أنه كان مستدبرهم وأنها كانت أم جميل .

ونعود إلى تساؤلاتنا قبل أن يفاجئنا ــ أو يمتعنا ــ المغيرة بقصته ؛ ونضيف إليها جديدا ، راجين من القارىء أن يكون منصفا فى إجابته : هل بوسعنا أن نساوى في العقوبة بين من أتاحت له ظروف الحياة تعدد الزوجات وأتاحت له ظروف الفتح وانتشار الرق تعدد الجوارى المستمتع بهن حتى بلغن العشرات ، وأتاح له اجتهاد ابن عباس أو مذهب التشيع زواج المتعة ، وبين شبابنا المعاصر الذى لا يستطيع أن يتزوج بواحدة لعجز ذات اليد عن دفع المهر ، وعجز إمكانيات المجتمع عن توفير مسكن الزوجية ؟ ، هل يعامل هذا على قدم المساواة مع ذاك ؟ ، ألا تشفع ظروف الحياة المعاصرة وقد ذكرنا طرفا منها لشبابنا المعاصر ، كما شفعت ظروف المجاعة للسارقين فى عهد عمر ؟ ، نحن هنا لا تدعو للزنا أو نبرر إباحته كما يحلو للبعض ممن لا يرى الحياة إلا من خلال رجل وإمرأة والشيطان ثالثهما أن يتقول وأن يغمز عن جهل أو يلمز عن شبق ، ولا نفعل ما يفعله البعض ممن يؤثرون السلامة فيطالبون بإقامة حد الزنا وأن يكون الرجم للمحصن أو المحصنة عن ثقة كاملة منهم أنه حد مستحيل التطبيق ، ولأن الجريمة التى تعاقب عليها الشريعة أقرب إلى إتيان الفعل العلنى الفاضح فى الطريق ، بيدأنا نواجه الأمر بالمنطق والعقل ، تماما كما واجهه عمر فى حد السرقة حين تجاوز ظاهر النص والعقوبة إلى العلاقة بين الأسباب والنتائج ، بل وأكثر من ذلك نفتح ملف حادثة مازالت ملء السمع والبصر ، وهى حادثة اغتصاب ستة من الشبان لفتاة كانت تجلس مع خطيبها فى إحدى السيارات فى منطقة نائية فى ضاحية المعادى ، وقد أثبت تقرير الطبيب الشرعى أنها عذراء ، وقد قامت الدنيا ولم تقعد بسبب هذه الحادثة ، وانطلقت

الأصوات مطالبة بتطبيق الشريعة وكأنها الحل ، وظلت الصفحات الدينية تردد على مسامعنا وأمام أبصارنا دون ملل أو كلالة مقولة واحدة متكررة : « طبقوا حد الزنا » ، « طبقوا حد الزنا » بينما تقرير الطبيب الشرعى ينفى واقعة الزنا من أساسها لأن البكارة شبهة تنفى تطبيق الحد بإجماع الفقهاء ، وقد ، وقد حكم القضاة بإعدام خمسة من الشبان ، وعدل الحكم فى الإستئناف إلى إعدام ثلاثة ، وأدلى المفتى السابق بحديث عن أن الحكم مطابق للشريعة واصفا التهمة بأنها إفساد فى الأرض ، ويعلم الله أنها ليست كذلك ، فعقوبة الإفساد فى الأرض تختص بالأموال وليس الفروج ، وهى عقوبة محددة فى كل جزئية فيها ولها من الشروط ما لاينطبق على هذه القضية بحال ، **والنتيجة ببساطة أن القانون الحالى يعاقب على جرائم يعسر على الشريعة أن تعاقب عليها ، وبعكس احتياج المجتمع المعاصر بأقدر مما تفعل الشريعة ، ليس لعجز فيها ، معاذ الله ، بل لقصور من يتناولونها من هواة وصف القوانين الوضعية بالمخالفة لروح الإسلام ، والإصرار على التوقف أمام ظاهر النص لا جوهره ،** هؤلاء الذين ترتعد فرائصهم حين نطالبهم بالتأسى بعمر ، وبالاجتهاد كما اجتهد ، وبتعطيل ظاهر النص إن كان تطبيقه مستحيلا أو كان من الممكن بالقوانين السائدة مواجهة الجريمة والعقاب عليها واستئصالها إن أمكن ، وهو الهدف النهائى للإسلام ، والجوهر الحقيقى لروحه بل إنى أتحداهم فى هدوء ، وأعلن لهم أننى لن أكتب حرفا بعد ذلك إن خسرت التحدى ، والحكم بينى وبينهم للقراء ، أقول لهم : أمامكم فى سجلات القضاء قضايا للزنا وملفات للآداب تعود إلى نصف قرن ، ادرسوها جميعا ، وابحثوها جميعا ، واعطونى مثالاً واحد لقضية واحدة يمكن أن يطبق فيها حد الزنا ، وبالطبع فلا عبرة هنا بالاعتراف ، لأن الاعتراف مقترن بالعقوبة المحدودة فى القوانين السارية ، ولو تقررت عقوبة الرجم لما اعترف رجل أو امرأة بالزنا وهذه بديهية لا يختلف حولها أحد ، والعبرة كل العبرة

بتوافر شروط الحد ..

أعطونى قضية واحدة شهد فيها أربعة ..

ورأى فيها الأربعة الميل فى المكحلة ، أو الرشاء فى البئر .. ولا ضير فى مزيد من التحدى الهادىء ..

أجيبونى بعد الدرس والمراجعة والبحث عن سؤال أكثر بساطة وهو : ألا تعاقب القوانين الوضعية على ما لاتطوله الشريعة فى هذا المجال فى ظل شروطها القاسية بل والمستحيلة ؟ .

من أين أتيتم بمقولة أن المجتمع يبيح الزنا ويدعو إليه ويحث عليه ويعفو عنه ؟ ، بينما المجتمع يطول بقوانينه المتجددة مالا يطوله اجتهادكم القاصر ، إن كان ثمة اجتهاد أصلا ، ويحفظ للمجتمع حقوقه وهو عين ما يسعى الإسلام إليه ، ويصل بعقوبة هتك العرض ، وهى ليست الزنا بالضرورة ، إلى الحكم بالاعدام ؟ ، وماذا يضيركم اذا أثبت المشرّع واقعة الزنا فى القوانين الحالية (بالمكاتيب) أو (بوجود غريب فى المكان المخصص لنوم الحريم فى البيوت المسلمة) ، أليس هذا أقرب إلى إمكانية اثبات الواقعة من شهود الميل[٣٣] والرشاء[٣٤] ؟ ، وماذا يفزعكم فى إعطاء القوانين الحالية للزوج حق اقامة الدعوى أو عدم إقامتها ، أليس فى هذا حفظ لسمعة البيوت وأسرار الأسر وستر للعورات ، ودرء للحدود بالستر ؟ ، وهب أن زوجا علم ثم عفا ، قبولا منه لتوبة الزوجة ، أو حفاظا منه على سمعة أولاده وبناته فى مدارسهم أو مجتمعاتهم ، أليس هذا أقرب إلى روح الإسلام من فضح الزوجة وتدمير سمعة الأولاد وإنهاء مستقبل البنات وسمعتهن إلى الأبد ؟ أم أن الاسلام لا يكون إسلاما فى عرفكم إلا إذا جلد وفضح ورجم ودمر ، وتنكرونه إذا عفا وتسامح وستر ، ثم لماذا لا تتفقون على كلمة

---

(٣٣) المرود .

(٣٤) الحبل (بفتح الحاء وسكون الباء) .

سواء قبل أن تواجهونا بالعموميات ، والشعارات ، والاتهامات ، فالأسئلة عديدة وليس هذا مجالها ، لأننا لسنا بصدد بحث فقهى ، ومثالها التساؤل حول علاقة السنة بالقرآن ، وإمكانية نسخ السنة لنص قرآنى ثابت فى أحد الحدود ، وهذا كله يفتح بابا واسعا للاجتهاد ، وللنقاش ، وهو على كل الأحوال لا يفتح نافذة واحدة للتشكيك فى الإيمان أو الحكم بالكفر أو الاتهام فى العقيدة ، وما كان أغنانى عن هذا الحديث ، **لولا أننى مؤمن بأن الإسلام على مفترق طرق ، وأنه لابد سائر الى حيث يريد الله الرحمة لعباده ، والانتصار لإسلامه ، والاستمرار لعقيدته ، وأن الإسلام لن يضار بالمتعصبين إلا إلى حين ، ولن يتخلف بالجامدين إلا إلى حين ، ولن يشارك فى الحياة أبدا بالمرتعدين عن قصور فى الفهم أو عجز فى الاجتهاد أو جمود فى التفكير ، وأننا فى حاجة أن نقبل على الحياة بالإسلام ، لا أن نهوى عليها بالإسلام ، وأننا فى حاجة إلى أن نحافظ على الإسلام العقيدة ، لا أن نكتفى بحفظ الإسلام النصوص ، وأننا فى حاجة الى أن نخترق الحياة بالإسلام ، لا أن نحترق الحياة بالإسلام ، والإسلام بحمد الله أقرب إلى الحياة من يبتعدون عنها بالقول ، وينهلون منها بالفعل ، ويحلمون بها طوع بنانهم بالحكم ، ويفزعونها ويفزعون إليها بخلط أوراق الدين بالسياسة ، والسياسة بالدين ، والعنف بالموعظة ، والموعظة بالطمع ، والطمع** بالمزايدة ، والمزايدة بشراء الذمم ، وأبواب شراء الذمم فى حياتنا المعاصرة شتى ، فقد عرفنا فى السنوات الأخيرة مناصب المستشارين للبنوك (الإسلامية) ، والشركات (الإسلامية) ، ورحلات الشتاء والصيف للدول (الإسلامية) ، للتعرف على مسار التجربة (الإسلامية) ، وللحصول على بعض أموال الزكاة لتوزيعها على (المسلمين) فى مصر ، أو إنفاقها على أمور الدعوة (الإسلامية) ، ونحن فى هذا لا نتحدث من فراغ ، أو عن هين من المال أو يسير ، ودليلنا نأخذه من ألسنتهم ، فقد صرح حافظ سلامه للصحف بأنه جمع

لبناء مسجد النور مليون ونصف مليون جنيه من تبرعات (المسلمين) فى الخليج فى رحلة له إلى هناك لمدة أسبوع ، واستنكر أحد كبار رجال الدعوة ما نشره الأهرام الاقتصادى عن أنه يحصل على عشرين ألف دولار سنويا كمكافأة استشارية وطالب بتصحيح ما نشر لأن المبلغ ثلاثون ، واذا أمطرت سماء (الدعوة) ألوفا بالعشرات فى الداخل ، وبالمئات فى الخارج ، فلا جناح عليهم إن هاجمونا ، ولا تثريب عليهم إن كفّرونا ، ولا بأس عليهم إن قاتلونا ، ولا غرابة إن خرج علينا بعض الساسة بالنقد تملقا ومزايدة ، ولو شئنا الاستطراد فى هذا الباب لأفضنا ، لكننا نشعر أننا أرهقنا القارىء وربما أصبناه بالملالة ، فقد أطلنا فى قراءتنا الجديدة للأوراق القديمة ، ووجدنا أنها وثيقة الصلة بما نراه فى أيامنا المعاصرة ، ولعلنا نمسك عن الاستطراد على وعد بكتابات قادمة ، نتحدث فيها عن الرشيد وما أدراك ما الرشيد ، وعن المأمون وما أدراك ما المأمون ، وعن المعتصم وما أدراك ما المعتصم ، أما الواثق ، وهو آخر خلفاء العصر العباسى الأول ، فلا أحسب أننى أستطيع مع سيرته صبرا ، ولا أحسب أن القارىء سوف ينسى بسهولة ما سأذكره عنه ، فقد فتح بابا جديدا من أبواب الخلافة (الإسلامية) ، وسلك مسلكا فريدا من مسالك الخلفاء أو أمراء المؤمنين ، وخلد سيرته نثرا وشعرا ، وحكم قرابة الست سنوات متنقلا من غلام إلى غلام ، ونعيدها حتى لايشك القارىء فى صحة ما ذكرناه أو يتصوره خطأ مطبعيا نقول : من غلام إلى غلام ، فقد كان عاشقا صبا للغلمان ، ملكوا عليه وجدانه ، وأذابوا مشاعره تولها وصبابة ، وكان منهم غلام (مصرى للأسف) . اسمه (مُهَج) ، لعب بعواطف الواثق كما شاء ، وتملك مشاعره وتلاعب بوجدانه كما يريد ، إن رضى عنه استقامت أحوال الدولة واستقر شأن الحكم ، وإن تدلل عليه أو صده فالويل كل الويل للمسلمين ، والثبور وعظائم الأمور لمن يشاء حظه العاثر أن يلقى الواثق أو يقف أمامه أو يحتكم إليه .

ولعل من يرددون دون وعي ملل ، أن حضارة الغرب قد أباحت الشذوذ الجنسى ، يتيهون الآن بأن دورنا لم يقتصر أبدا على النقل من الغرب ، لأنه لو صح ما يدعون ، وهو غير صحيح ، لاتعقدت لنا الريادة ، وكان لنا قصب السبق دون شك ، وهل لدى الغرب حاكم مثل الواثق ، وهل فى تاريخهم كله خادم مثل مهج ، يخلب لب الخليفة ، فيصرفه عن شئون الدنيا ، ناهيك عن شئون الدين ، فينصرف اليه ، وتجود قريحته بالشعر عليه ، فيردد على إيقاع أيدينا وهى تضرب كفا بكف :

مهج يملك المهج بسجى اللحظ والدعج
حسن القد مخطف ذو دلال وذو غنج
ليس للعين إن بدا عنه باللحظ منعرج[٣٥]

ويعرف مهج قدر نفسه عند الخليفة الواثق ، فيبتدره يوما فى الصباح ، وهو جالس بين حاشيته ، ويمضى اليه متثنيا ، منكسر النظرة ، مترنح الخطوة ، مترجرج الأعطاف ، ويناوله وردا ونرجسا ، وتصور أنت أيها القارىء حال الواثق أمام كل هذا الهول ، واعذره إن استخف به الطرب فنسى الحاشية والمجلس ، وأنشد وعيناه ترنوان إلى مهج :

حياك بالنرجس والورد معتدل القامة والقد
فألهبت عيناه نار الهوى وزاد فى اللوعة والوجد
أملت بالملك له قربه فصار ملكى سبب البعد
ورنحته سكرات الهوى فمال بالوصل إلى الصد
إن سئل البذل ثنى عطفه وأسبل الدمع على الخد
غر بما تجنيه ألحاظه لا يعرف الإنجاز للوعد
مولى تشكى الظلم من عبده فأنصفوا المولى من العبد[٣٦]

(٣٥) تاريخ الخلفاء للسيوطى . (مرجع سابق) — ص ٣٤٢

(٣٦) المرجع السابق ، ص ٣٤٥

وياسبحان الله ، ما أشعر الواثق وما أرق ألفاظه وما أدق وصفه للحظة العشق العظيم ، حين يسيل دمعه على خده ، فلا يدرى الواثق أهو دمع الهوى أم دمع الجوى أم دمع الصد ، وماله لا يفعل ذلك ، وهو صاحب القد المعتدل ، المترنح فى خطوه بسكرات الهوى ، ذلك الذى لا يعرف وصله من صده ، الظالم لعبده (خليفة المسلمين) ، ذلك الذى يستنجد بالرعية أن تنصفه من مولاه (مهج) ، المغرور بسهام ألحاظه ، المنكر للوعد دائما ، أما الوعد فيسير إدراكه على خيال القارىء ، وعسير إدراكه على الأنقياء المصدقين للمتنادين بعودة الخلافة ، الخالطين بين حلم رائع فى خيالهم ، بثته عقيدة عظيمة ، وبين حقيقة مفزعة تكشفها لهم صفحات التاريخ ، وألحاظ مهج ، وخلاعة الواثق ، وفقه معاصريه من الجبناء وجبن معاصريه من الفقهاء .

هذا عن مهج حين يرضى ، فماذا عنه إن غضب .. ياالطاف الله ، حدث ذلك يوما ، حين فقد الواثق عقله بأغضب مهج ، وفى اليوم التالى طار لب الواثق ، وتعطلت مصالح الدولة ، وخشى كبار رجال الدولة أن يدخلوا على الواثق فى حالته تلك ، ولم يكن لأحد أن يتوقع خيـرا إن لاقاه أو حاكاه ، وأدرك الجميع أن السر لدى مهج . فدسـوا عليـه بعض الخدم ليسألوه فأجابهم (والله إنه ــ يقصد الواثق ــ ليروم أن أكلمه من أمس ، فما أفعل)[٣٧] ..

ياللكارثة ، ويالصعوبة ما أعانيه بحثا عن ألفاظ تليق بجلال الموقف ورهبته ، وعذاب الواثق وغضبته ، وقد نقل إليه حديث مهج فأنشد من جديد قائلا :

(ياذا الذى بعذابى ظل مفتخرا ما أنت الا مليك جار إذ قدرا
لولا الهوى لتجارينا على قدر وإن أفق منه يوماً ما فسوف ترى)[٣٨]

---

(٣٧) المرجع السابق ، ص ٣٤٢

(٣٨) المرجع السابق ، ص ٣٤١

والحسن حظ مهج ، ولسوء حظ المطالبين بعودة الخلافة لم يفق الواثق أبدا ، بيد أن البعض قد يتصور أن عمر خلافة الواثق قد ضاع على مهج وأمثاله ، لكن ذلك لم يكن صحيحا ، فقد كان للواثق وجه آخر ، يحلو له أن يخرج به على الرعية ، ويبدو فيه حاميا لذمار العقيدة ، ومناضلا من أجل صحيح الدين ، فقد انتصر للمعتزلة كما فعل والده المعتصم ، الذى عذب ابن حنبل لقوله بأن القرآن ليس بمخلوق ، ويروى عن الواثق أنه أحضر أحمد بن نصر الخزاعى أحد كبار رجال الحديث فى التاريخ الاسلامى ، من بغداد إلى سامرا ، مقيدا فى الأغلال ، وسأله عن القرآن فقال : ليس بمخلوق ، وعن الرؤية فى القيامة ، فقال : كذا جاءت الرواية (فثار الواثق ، ودعا بالسيف ، وقال : إذا قمت فلا يقومن أحد معى ، فإنى أحتسب خطاى إلى هذا الكافر الذى يعبد ربا لانعبده ، ولا نعرفه بالصفة التى وصفه بها ، ثم أمر بالنطع فأجلس عليه وهو مقيد ، فمشى إليه ، فضرب عنقه ، وأمر بحمل رأسه إلى بغداد ، فصلب بها وصلبت جثته فى (سر من رأى) ، واستمر ذلك ست سنين الى أن ولى المتوكل ، فأنزله ودفنه ولما صلب كتبت ورقة وعلقت فى أذنه ، فيها : هذا رأس أحمد بن نصر بن مالك ، دعاه عبد الله الإمام هارون إلى القول بخلق القرآن ونفى التشبيه ، فأبى إلا المعاندة ، فعجّله الله إلى ناره)[٣٩] ، وتأملوا معى التناقض بين حديث مهج وحديث الخزاعى ، وفاضلوا بين مصير مهج ومصير الخزاعى ، وقارنوا بين الواثق وبين كثيرين ممن نعرفهم ونسمع منهم ، ونرى لهم كما رأينا للواثق وجهين لاصلة بينهما ولا رابطة ، فهم يقضون ليلهم بين الكأس والندماء ، وما أن يسفر الصبح حتى ينطلقوا إلى صفحات الصحف ومنتديات السياسة ، ينادون بالتطبيق الفورى للشريعة ، فإذا سألتهم ابتسموا ، وأنكروا عليك جهلك بالسياسة وفعال الساسة ، وكتموا فى أنفسهم رأيهم فيك ، وهو أنك غرّ حديث التجربة ، لم

(٣٩) المرجع السابق ، ص ٣٤١

تتعلم بعد كيف تتعامل مع الشارع المصرى ، فتقول شيئاً وتعنى شيئا ثانيا وتفعل شيئا ثالثا ..

وإذا كان الواثق قد تألق فى صولاته بين الغلمان ، وإذا كان يستحق بجدارة أن يوصف فى جولاته بأنه فارس الميدان ، فإنه — إنصافا له لم يكن فارس الميدان الوحيد ، فقد ذكرنا طرفا عن التلوط فى عهد الوليد بن يزيد ، ولم نذكر شيئا عن عهد الأمين (ابن الرشيد) الذى (ابتاع الخصيان وغالى بهم وصيرهم لخلوته ورفض النساء والجوارى)[٤٠]. وكما تعلق قلب الواثق بمهج تعلق قلب الأمين بكوثر ، وقال بعض الشعراء عن عصره :

(أضاع الخلافة غش الوزير وفسق الأمير وجهل المشير
لواط الخليفــة أعجوبـــة وأعجب منه خلاق الوزير
فهذا يدوس وهـذا يداس كذاك لعمرى خلاف الأمور)[٤١]

ولما هاجم المأمون الأمين ، (خرج كوثر خادم الأمين ليرى الحرب ، فأصابته رجمة فى وجهه ، فجعل الأمين يمسح الدم عن وجهه ثم قال :

ضربوا قرة عينى ومن أجلى ضربوه
أخذ الله لقلبى من إناس حرقوه

ولم يقدر على زيادة فأحضر عبد الله التيمى الشاعر فقال له : قل عليهما ، فقال :

ما لمن أهوى شبيه فبه الدنيا نتيه
وصله حلو ، ولكن هجره مرّ كريه
من رأى الناس له الفضل عليهم حسدوه
مثل ماقد حسد القائم بالملك أخوه

(٤٠) تاريخ الخلفاء للسيوطى — مرجع سابق — ٣٠١
(٤١) المرجع السابق — ٢٩٨

فأوقر له ثلاثة بغال دراهم)[٤٢]، وهكذا انشغل الأمين عن الحرب ، وعن سقوط حكمه ، بجرح حبيبه وخليله كوثر ، ذى الوصل الحلو ، والصد المر ، والهجر الكريه ، وماله لا يفعل ذلك وهو القائل فى وصف كوثر :

(مايريد الناس من صب بما يهوى كئيب
كوثر دينى ودنياى وسقمى وطبيبى
أعجز الناس الذى يلحي محبا فى حبيب)[٤٣] .

ياحبيبى ! ! يا أمير المؤمنين ، ما أرقك وما أطيب وصلك ، لولا أنها خلة تشين فى أى عرف ، ناهيك عن أى دين ، ولولا أن عشق الغلمان ، يقود إلى بنت الحان ، وإلى الطرب بالألحان ، وإلى القول بما نمسك عنه ، ونفزع منه ، غير أن رحمة الله قد وسعت الأمين فى دنياه من باب آخر فلم تذكر لنا صفحات التاريخ أن فقيها أفتى بحل قتله ، أو حرمة ما أتاه ، أو إفك ما فعله ، غاية ما فى الأمر أنهم قالوا عنه شعرا بعد وفاته ، ربما بعد تيقنهم من سيرة المأمون المختلفة ، وإتيانه للأمور من قُبُلٍ ، واهتمامه بشئون الحكم وعمارة البلدان ، وليس بالخمر والغناء والغلمان ، فقالوا فى الأمين غداة وفاته :

(لم نبكيك ؟ لماذا ؟ للطرب يا أبا موسى وترويج اللعب
ولترك الخمس فى أوقاتها حرصا منك على ماء العنب
وشنيف أنا لا أبكى له وعلى كوثر لا أخشى العطب
لم تكن تصلح للملك ، ولم تعطك الطاعة بالملك العرب)[٤٤]

وهكذا ، أدرك الشعراء فقط بعد موت الأمين ، أنه لم يكن يصلح ، وتنادوا بأنه لم يبايع بالطاعة من العرب ، على خلاف الحقيقة ، وتذكروا

---

(٤٢) المرجع السابق ـــ ص ٣٠٢
(٤٣) المرج السابق ـــ ٣٠٥
(٤٤) المرجع السابق ـــ ص ٣٠١

أنه كان يترك الصلوات الخمس ، وكان متفرغا للطرب ولماء العنب ، وليس هذا بغريب علينا ، فحتى فى عصرنا هذا لا يتذكر البعض مثالب الحكام إلا بعد وفاتهم ، واستقرار الحكم لمن يليهم ، ولعل القارئ يشاركنى فى أن حكامنا أرحم ، فليس بين مستشاريهم كوثر أو شنيف ، أو مهج أو وصيف ، وليس فى أقوالهم وصل للغلمان ، أو وصف لبنت الحان ، وليس فى علاقتهم بوزرائهم والمشيرين عليهم ما شاب علاقة الخلفاء العباسيين بوزرائهم ومستشاريهم ، ومعذرة لهذا القاموس الكريه ، فإناء الخلافة ينضح على أوراقنا بما فيه ، بل إن شئنا الدقة إناء العصر ، ويكفينا أن نذكر أن الأمين كان متبعا ولم يكن مبتدعا ، « فأبو حيان التوحيدى يحدثنا أنه كان فى بغداد خمسة وتسعون غلاما جميلا يغنون للناس ، وأنه كان بها صبى موصلى مغن ، ملأ الدنيا عيارة وخسارة : **وافتضح أصحاب النسك والوقار ، وأصناف الناس من الصغار والكبار ، بوجهه الحسن ، وثغره المبتسم ، وحديثه الساحر ، وطرفه الفاتر ، وقده المديد ، ولفظه الحلو ، ودله الخلوب .. يسرقك منك ، ويردك عليك .. فله حالات ، وهدايته ضلالات ، وهو فتنة الحاضر والبادى»** كما يحدثنا عن علوان غلام ابن عرس ، فإنه إذا حضر وألقى إزاره ، وحل أزراره ، وقال لأهل المجلس : اقترحوا واستفتحوا فإنى ولدكم ، بل عبدكم لأخدمكم بغنائى ، وأتقرب اليكم بولائى ، ... لايبقى أحد من الجماعة إلا وينبض عرقه ، ويهش فؤاده ، ويذكو طبعه ، ويفكه قلبه ، **ويتحرك ساكنه** ، ويتدغدغ روحه الخ » ، وتفننوا فى أسماء الغلمان بما يدل على مقصدهم ، فسموا ب « فاتن » ، و « رائق » ، و « نسيم » ، و « وصيف » ، و « ريحان » ، و « جميلة » ، (هكذا بأداة التأنيث) ، و « بشرى »[٤٥].

---

(٤٥) ظهر الاسلام — أحمد امين — دار الكتاب العربى — بيروت، الجزء الأول — ص ١٣٢ — نقلاً عن الإمتاع والمؤانسة لأبى حيان التوحيدى .

أحسب أن ما سبق يغنى عن التعليق ، بل لعله يغرى بالتعليق ، ولو لم نوثقه لعجز الكثيرون عن التصديق فهذا غلام اسمه (جميلة) ، وذاك غلام اسمه (فاتن) ، وهذا يلقى إزاره ، وذاك يحل أزراره ، وأصحاب النسك والوقار يفتضحون ، وينبض عرقهم ، ويتحرك ساكنهم ، وهو يداعب شذوذهم ، فيناديهم ياأسيادى ، أنا عبدكم ، وولدكم ، وكلما زاد فى مداعبته زاد نبض عروقهم ، وزاد تحرك ساكنهم ، لهذا الذى حاله حالات ، وهدايته ضلالات ، ولا حول ولا قوة إلا بالله القادر على كل شىء ، ولعله من المستحسن هنا أن نذكر أن الأمين وغيره من الخلفاء ، فعلوا ما فعلوا بتشجيع الفقهاء ، الذين أنزلوهم منازل من يستخلفهم الله فى أرضه ، ويجعل لهم نورا يضىء ويبين لهم (لاحظ أن الذى يبين لهم هو الله جل جلاله) ما يشتبه عليهم ، ومثل هذا الخليفة الذى ينير الله له طريقه ، ويوحى إليه بالحق ويرشده سواء السبيل ، يصعب على فرد من الرعيه أن يذكر شيئا مما سبق عنه ، أو يصدق شيئا مما سبق منقولا عن الرواة ، أو يستمع إلى شىء مما سبق دون أن يستغفر الله ، نافيا أنه جل شأنه يهدى خليفته إلى شىء من هذا أو بعض من ذاك ، فالله أجل وأعز ، والخليفة أعلى وأرفع ، ومن ياترى يتصدر لرفع الخلفاء إلى موضع (من لا يسأل عما يفعل)[٤٦]، المفزع أن من يتصدر لذلك دائما أعلى الفقهاء شأنا ، وأكثرهم علماً وأفقههم فى الدين ، فقد ذكر (أبو يوسف) ، أشهر تلاميذ أبى حنيفة وأنبغهم وفقيه عصره بلامراء ، فى مقدمة كتابه الشهير (الخراج) ، موجها حديثه إلى الرشيد (أن الله بمنه وعفوه جعل ولاة الأمراء خلفاء فى أرضه ، وجعل لهم نورا يضىء للرعية ما أظلم عليهم من الأمور فيما بينهم ، ويبين ما اشتبه من الحقوق عليهم)[٤٧]، وهى

---

(٤٦) العبارة بين القوسين مقصودة ، ولعل البعض يتذكرها تحت قبة مجلس الشعب المصرى منذ سنوات .

(٤٧) مقدمة كتاب الخراج ــ أبو سيف

عبارات تذكرنا بالمثل الشعبى السائر ، (يا فرعون من فرعنك) ، وهى عبارات نهديها لمن يردون علينا بأن من سبق من الخلفاء ، إنما خرجوا على الدين ، وبالتالى فلا علاقة بين ما فعلوه وبين الدين أو الحكم بالدين ، فلعلهم يدركون الآن أن من خرج على الدين إنما خرج بفتوى رجال الدين ، وأن ما وطد له الأمر إنما كان الحكم بالدين .

هنا أتوقف مضطرا تحسبا من الملل وتخوفا من الإطالة ، بل لعلى أطلت بالفعل.ولسبب آخر هو أن استطرادى بعد ذلك فى حديث الخلفاء فى العصر العباسى الثانى سوف يستنكره الكثيرون ، لأنه حديث خلفاء إمعات ، لا يملكون من أمرهم شيئا ، وقد يفسره البعض بأنه تصيد للأخطاء أو اصطياد فى الماء العكر ، وهو ماليس فى طبعنا أو من طبيعتنا ، ويكفى أن ثلاثة منهم ، خلعوا وسملت أعينهم وعاصروا بعضهم البعض ، (وهم القاهر والمتقى والمستكفى) ووصل الأمر أن شوهد أحدهم (القاهر) وهو يشحذ على باب أحد المساجد ، مسمول العينين ، مناديا : (تصدقوا على فأنا من عرفتم) ، وهو نفسه من (أمر بتحريم القيان والخمر ، وقبض على المغنين ، ونفى المخانيث ، وكسر آلات اللهو وأمر ببيع المغنيات من الجوارى على أنهن سوادج ، وكان مع ذلك لا يصحو من السكر ، ولا يفتر عن سماع الغناء)[48] ، ومن أطرف ما حدث لأحدهم (الطائع) أن وزيره بهاء الدولة دخل عليه ، وقبل الأرض بين يديه ، فمد الطائع يده إليه مسلما فجذبه من على كرسى الخلافة وأعلن خلعه ، ومع أمثال هؤلاء لا يجدى الحديث ، وإنما يجدى البكاء ، ويحمد الله على البلاء .

وأخيرا ، وبعد ما سبق كله ، وعلى الرغم مما سبق كله ومع علم

---

(٤٨) تاريخ الخلفاء للسيوطى ، ص ٣٨٧

بعضهم به . ولجهل البعض الآخر بأمره ، يتنادون بالخلافة ! ! .

* * * *

ونوجز ما توصلنا إليه من نتائج فيما يلى :

أولاً : **أن الخلافة التى نعتوها بالإسلاميه هى فى حقيقتها خلافة عربية قرشية ، وأنها لم تحمل من الاسلام إلا الاسم ، وأن دعوى إحيائها من جديد تبدو أكثر تناسقا مع منهج القومية العربية والدعوة للوحدة بين أقطار العرب ، منها إلى الدعوة لدولة دينية إسلامية ، وبهذا المنطق نقبلها على أساس كونها دعوة سياسية بحتة ، إن استهدفت التوحد فعلى أساس المصلحة ، وإن توجهت للتكامل فعلى أسس حضارية عقلانية ، وإن استلهمت التاريخ فعلى أساس وطيد من (الجغرافيا) .**

ثانياً : **أن الإسلام دين لا دولة** ، وعلى المحتج علينا بالعكس ، أن يرد علينا بحجة التاريخ ، وليس أقوى من التاريخ حجة ، أو أن يعرض علينا منهجه فى إقامة الدولة على أساس الاسلام ، وليس أقوى من تهافت ما قدم إلينا حتى الآن من أفكار حجة على المدعين أن الإسلام دين ودولة ، ومصحف وسيف ، ليس هذا فحسب بل أننا نعتقد أن الدولة كانت عبئا على الاسلام ، وانتقاصا منه وليست إضافة إليه ، ولسنا فى حاجة بعد الصفحات السابقة إلى دليل .

ثالثاً : إن الفرق بين الإنسان والحيوان ، أن الاول يتعلم من تجاربه ، ويختزنها مكونا ما نعرفه باسم (الثقافة) ويبدو أن المنادين بعودة الخلافة يسيئون بنا الظن كثيرا ، حين يدعوننا إلى

نجرب من جديد ما جربناه من قبل ، وكأن تجربة ثلاثة عشر قرنا لا تشفع ، أو كأنه يفزعهم أن تسير على قدمين ، فيطالبوننا بالسير على أربع .

رابعاً : إن الثابت لدينا من قراءتنا للتاريخ الإسلامى أننا نعيش مجتمعا أرق بكل المقاييس ، وعلى رأسها مقاييس الأخلاق ، وهو مجتمع أكثر تقدما وإنسانية فيما يختص بالعلاقة بين الحاكم والرعية ، وأننا مدينون فى ذلك كله للثقافة الإنسانية التى لا يرفضها جوهر الدين ، ولحقوق الإنسان التى لا تتناقض مع حقوق الإسلام .

خامساً : إن التاريخ يكرر نفسه وكأنه لا جديد ، غير أننا لا نستوعب دروسه ، ونركز فى دراستنا له على أضعف جوانبه ، وهو جانب الفكر الدينى ، ونحن فى دعوتنا لدراسة التاريخ والاستفادة من دروسه ، لا نكرر خطأ المتطرفين حين يدعوننا إلى منهج النسخ الكربونى ، وإنما ندعو إلى ترجمة حوادث التاريخ بمصطلحات الحاضر ، وإلى الاستفادة من دروسه بأسلوب العصر ، ولكى نؤكد للقارىء أن التاريخ يعيد نفسه ، ندعوه إلى قراءة ما ذكره ابن الأثير تحت عنوان (ذكر فتنة الحنابلة ببغداد) حيث قال[٤٩] (وفيها ــ يقصد سنه ٣٢٣ هـ فى خلافة الراضي ــ عظم أمر الحنابلة وقويت شوكتهم وصاروا يكبسون من دور القواد والعامة ، وإن وجدوا نبيذا أراقوه ، وإن وجدوا مغنية ضربوها وكسروا آلة الغناء ، واعترضوا فى البيع والشراء ، ومشى الرجال مع النساء والصبيان ، فإذا رأوا ذلك سألوه

---

(٤٩) الكامل فى التاريخ ــ ابن الأثير ــ دار الكتاب العربى ــ بيروت ــ الجزء السادس ــ ص ٢٤٨ .

عن الذى معه من هو ؟ فإن أخبرهم وإلا ضربوه وحملوه إلى صاحب الشرطة وشهدوا عليه بالفاحشة فأرهجوا بغداد) ، ولنا أن نسأل القارىء : **ماذا لو استبدلنا بغداد بأسيوط ، والحنابلة بالجماعات الاسلامية ، وعام ٣٢٣ هـ بعام ١٩٨٦ م ، ثم قرأناه من جديد ؟** ، غير أن ذلك كله كان فى خلافة الراضى ، حين اهتزت هيبة الحكم ، وعجز عن استخدام أدواته ، التى كانت نطعا وسيفا فى عصره . بينما أدواتنا اليوم هى الدستور والقانون والديموقراطية الكاملة ، وهى أدوات لا يعيبها إلا عدم الاستخدام فى أغلب الأحيان .

سادساً : إن تنامى الجماعات الاسلامية وتيارات التطرف السياسى الدينى فى مصر ، يعكس تأثير التربية والتعليم والإعلام فى مجتمعاتنا ، حيث التفكير دائما خاضع للتوجيه ، والمنهج دائما أحادى التوجه والاتجاه ، والوجه الواحد من الحقيقة هو الحقيقة كلها ، وما سبق عرضه فى هذا الكتاب لا يزيد عن محاولة لعرض الحقيقة المتكاملة ، الأمر الذى يدعو إلى التفكير ، وهو أمر جد مختلف عما يدفع اليه المنهج السائد إعلاميا ، والذى لا يعرض من الحقيقة إلا الجانب المضىء ، ولا يعلن من الآراء إلا رأيا واحدا ، ولا يدفع المواطنين إلا إلى اتجاه واحد ، وهو من خلال ذلك كله يهيىء الوجدان لقبول التطرف ، ويغلق الأذهان أمام منطق الحوار .

سابعاً : إن الإسلام على مفترق طرق ، وطريق منها أن نخوض جميعا فى حمامات الدم ، نتيجة للجهل وضيق الأفق وقبل ذلك كله نتيجة لانعدام الاجتهاد المستنير ، وطريق آخر أن يلتقى العصر والإسلام ، وذلك هين يسير ، وسبيله الوحيد هو الاجتهاد المستنير ، والقياس الشجاع ، والأفق المتنور ،

ولست أشك فى أن البديل الثانى هو الوحيد ، وهو الذى سيسود رحمة من الله بعباده ، وحفظا منه لعقيدته ، غير أن أخشى ما أخشاه أن يطول الانتظار ، وأن يحجم الأخيار ، وأن يجبن القادرون ، وأن ينجح المزايدون فى دفع العجلة إلى الوراء ، ولو إلى حين ، لأن المجتمع كله سوف يدفع ثمن ذلك ، وسوف يكون الثمن غاليا .

ثامناً : إن ما عرضناه من تفاصيل وما ناقشناه من وقائع لم يكن هو القصد ، بل كان قصدنا أن نعرض منهجا للتفكير ، يسمح باستخدام العقل فى التحليل ، والمنطق فى استخلاص النتائج ، والشجاعة فى عرض الحقيقة دون زيادة أو نقصان ، ولا نحسب أننا فى هذا مبتدعون بل نحن متبعون لما أملاه علينا إخلاصنا للعقيدة ، وولاؤنا للوطن ، وانتماؤنا للمستقبل .

وماذا بعد ؟

ما على القارىء بأس لو انزعج ، فالإنزعاج للحق مكرمة ، وأن تنزعج للحق فهذا أفضل كثيرا من أن تنبهر بالباطل . وجزء من هذا الانزعاج مرجعه إلى ما ذكرناه فى بدايه الحديث ، وهو أن النفس تهوى أن تقرأ ما تحب أن يكتب لها ، وتتعشق أن تسمع ما تهوى أن يقال لها ، بصرف النظر عن موقعه من الحق أو موقفه من الحقيقة ، أما الحق فهو أن الإسلام الدولة كان انتقاصا من الإسلام الدين ، وعبئا عليه ، لأن الإسلام كما شاء له الله دين وعقيدة ، وليس حكما وسيفا ، وأما الحقيقة فهى أن البشر هم البشر فى كل العصور ، يستوى فى ذلك عصر الراشدين أو الأمويين أو العباسيين أو عصرنا الحديث ، وأن الحديث عن جنة الأرض هراء لا قيمة له ، وغثاء لا نفع فيه ، وباطل لا جدوى منه ،

ولعل القارىء قد أدرك فى ثنايا الحديث ، أننا فى حديث التاريخ قد توجهنا للحاضر ، واستلهمنا المستقبل ، وأننا فى توجهنا لهذا واستلهامنا لذاك قد أرهقنا أنفسنا كثيرا بالتوقف أمام ما نفزع له ، وبتحليل ما نجزع منه ، ولست أدرى هل يصدقنى القارىء أم لا ، إذا ذكرت له



أننى منعت نفسى كثيرا من الخوض فى بعض الأحداث ، تجنبا لفحش فى القول أو مبالغة فى المجون ، ولعلى نجحت فى أن أوازن بين وجهى الصورة ، التى نقلوها لنا حلما فأنزلناه فى رفق إلى أرض الواقع ، فإذا به واقع مر ، قليلا ما يسر ، وكثيرا ما يفجع ، ولست أدرى هل أصبت أم أخطأت ، وهل كان على أن أفعل ما يفعله الكثيرون ، حين يتجاهلون ما يقرب من ألف عام من حكم الأمويين والعباسيين ، لكى يتوقفوا أمام عامين لا أكثر ، هما فترة حكم عمر بن عبد العزيز ، وحين يختارون من فترة الراشدين ما يدير الرؤوس وما يدفع الشباب الغض إلى محاولة تحطيم مجتمعه ، طامعا فى أن يعيد أيامهم ، ويبنى على منوالهم ، بينما لو تأملنا فترة حكمهم الكاملة لتمهلنا كثيرا ، وتحسبنا أكثر ، وربما حمدنا الله على ما نحن فيه ، ليس هجوما عليهم ــ معاذ الله ــ فهم فى أعلى عليين كصحابة أجلاء ، وفقهاء دين عظماء ، لكننا نتناولهم من زاوية أخرى هى زاوية السياسة ، ونقيمهم بميزان آخر هو ميزان الحكم ، وهم من هذه الزاوية ، وبهذا الميزان ، بشر يجوز عليهم ما يجوز علينا من نقد ، ويتعرضون لما نتعرض له من أخطاء ، وحسب القارىء أن يتأمل معنا فترة حكمهم ، ويتعجب وهو يرى ثلاثين عاما ، يتعاقب فيها أربعة خلفاء ، يموت ثلاثة منهم بحد السيف أو الخنجر ، واحد على يد غلام مجوسى وهو أمر يفجع ، وواحد على يد الرعية وهو أمر يفجع ويفزع ، وواحد على يد مسلم متطرف وهو أمر يفزع ، ويقضى الخليفة الأخير فترة حكمه كلها ساعيا إلى التمكن من الحكم سدى ، وإلى فرض ولايته على الدولة الاسلامية كلها دون جدوى ، وينتهى به الأمر محصورا فى الكوفة داعيا الله أن يبدله خيرا من قومه ، وأن يبدل قومه أسوأ منه ، ثم لعلنا نتزعج ونحن نكتشف أن الفترة على قصرها قد حفلت بالحروب الأهلية الكبرى ، فقد بدأت بها ، وانتهت بها ، بدأت بحروب الردة فى عهد أبى بكر ، وانقضت سنواتها الخمس الأخيرة فى سلسلة من الحروب الأهلية أولها حرب الجمل بين كبار الصحابة ، ثم

حرب صفين بين على ومعاويه ، ثم حرب النهروان بين على والخوارج عليه ، ثم سلسلة متصلة من الحروب الصغيرة بين جيوش على وجيوش الخوارج ، وحسبنا أيضا أنها بدأت مقبلة على الدين من الخليفة ومن الرعية ، وانتهت مقبلة عليه من الخليفة ، مدبرة عنه من الرعية بقدر إقبالها على الدنيا ، دليلنا على ذلك ما ذكرناه من ثروات ، وما رصدناه من اقتراب حثيث من معاوية ، وابتعاد حثيث عن على ، وإذا كان البعض فى البداية قد قارن بين الطعام الشهى على مائدة معاوية ، والحق الجلى على لسان على ، فإن النهاية كانت انتصارا لاشك فيه للطعام الشهى ، واندحارا لا شبهة فيه للحق الجلى ، وما هكذا كان الإسلام الدين أو يكون ، لكنه هكذا كانت الدولة الإسلامية وهكذا تكون ، شأنها شأن أى دولة دينية على مدى التاريخ الإنسانى كله ، لا يغرنك فيها عذب الحديث فى البدء ، فالعبرة بالخواتيم ، وقد كانت الخواتيم مرة دائما ، وأمر منها أن لا نستوعب درسها ، وأن لا نستفيد من تجربتها . وأن يدعو البعض إلى تكرارها فى بلاهة يحسدون عليها ، وكأنه مطلوب منا أن نقرأ التاريخ لكى نعيد أخطاءه .

وإذا كنا نتحدث هكذا عن عهد الراشدين ، فكيف يكون الحال على يد المعاصرين ، الذين لم نعرف الإرهاب إلا على أيديهم ، ولم يعرف مجتمعنا الآمن حوادث الاغتيال السياسى إلا على يد فرسانهم المغاوير ، ولم ترق دماء الأبرياء إلا على يد مجاهديهم الأشاوس ، وحتى فى انتخابات الاتحادات الطلابية الأخيرة ، لم يفتهم أن يرفعوا شعارا غريبا يعكس أسلوب تفكيرهم ، وهو « صوتك دانة » ، وكأنهم لم يميزوا بعد بين الديانة والدانة ولم يعرفوا من الإسلام إلا العنف والإدانة ، ولم يروا فيه ما رأيناه من وجوه كلها سماحة ونور ورحمة .

وربما تصور القارىء فى بعض أجزاء الكتاب أننى أحرض الدولة على المتطرفين وأدفعها إلى مواجهتهم ، ولعلى أصحح له ، فالمقصود ليس

مواجهة التطرف فى الفكر ، وإنما المقصود هو مواجهة العنف ، ومقاومة الإرهاب ، ولعل أحدا يدلنى على كيفية مقاومة العنف بالقبلات ، ومواجهة السيف بالأحضان ، واستقبال القنابل بالكلمات الدافئه ، ولعل المنكرين علىّ ما يرونه تشددا ، ينظرون حولهم إلى أعرق دول العالم فى الممارسة الديمقراطية ، ليشاهدوا كيف يواجه العنف فى أيرلندا ، وكيف تواجه إيطاليا إرهاب الألوية الحمراء ، وكيف تواجه ألمانيا الغربية إرهاب البادر ماينهوف ، وكيف لم يتوقف أحد لكى يحلل دوافعهم أو يبرر أفعالهم كما يفعل البعض هنا ، عن تصور أنه هكذا يكون الموقف الصحيح ، طالما أن الإرهابيين أعداء لخصمه اللدود : الدولة ، بينما لو فكر قليلا ، لأدرك أن المستهدف ليس الدولة ، بل النظام الذى نحن جميعا جزء منه ، والأمان الذى نسعى جميعا إلى تحقيقه وصونه ، والشرعية التى هى الموئل والملاذ ، ولو كان صبية الجهاد أو أمراءهم أهل حديث لنصحت بحوارهم ، ولو كانوا أهل رحمة لنصحت بمجادلتهم بالحسنى ، ولو كانوا أهل نكير لدعوت إلى مقارعتهم بالحجة ، لكنهم تجاوزوا النكير إلى التكفير ، وتجاوزوا القول إلى القتل ، وتجاوزوا المنطق إلى حل الدم ، وهنا لا مفر من إكمال مسيرة الديموقراطية ، حتى لا يحتجوا علينا بضيق الساحة ، ولا مفر من الرد على دعواهم بالمنطق حتى تجتذب منهم من بقى فى قلبه مساحة للسماحة ، ولا مفر من إعمال نصوص القانون لردع العنف وعزل أصحابه عن حركة المجتمع ومساره ، وفرزهم بعيدا عن المعتدلين فى التيار الإسلامى السياسى ، وفيهم أساتذه أجلاء وعلماء أفاضل ، ومحاورون قادرون ، وأهل علم وفقه ، ورجال سماحة وفضل ، وهم وإن اختلفوا معنا يدعون لنا بالهداية ، وندعو لهم بالمثل ، دون أن يكفرونا ودون أن يفقدوا من احترامنا ذرة ..

هم يؤمنون بالإسلام دينا ودولة ، وهذا حقهم ، ونحن نراه

ونؤمن به دينا فحسب وهذا حقنا ، وبعضهم يؤمن بالعمل السياسي ، ومن حق هذا البعض علينا أن نسانده فى دعواه ، وأن نرفع عقيرتنا بأعلى الصوت مطالبين له بمنبر للرأى ، وهم فى النهاية معنا فى خندق واحد ، لأن موقف الإرهابيين منهم أشد ، ونذيرهم لهم أعنف ، ونكيرهم عليهم أقسى ، وحكمهم عليهم أسوأ ، ولو صدقت النوايا لوصلنا معهم الى كلمة سواء ، ولتقابلنا فى منتصف الطريق ، هم بالاجتهاد المستنير ، وبرؤية العصرومعايشتة ، وبقبول متغيراته ، وبتقدير ظروفه ، وبالتأسّى بعمر فى اجتهاده ، وبالإيمان بالوحدة الوطنية ، وبالإنصاف لقوانيننا الحالية ، ونحن بإدراك أن الديموقراطية تسعنا وتسعهم ، وأن المبتقبل لنا دون إنكار لهم أو عليهم ، وأن مصر أغلى من المزايدة عليها بالقشور لا الجوهر ، والمظاهر لا المضامين ، وأن الإسلام الصحيح هو التقدم ، وهو مصلحة المجتمع ، وهو اللحاق بالحضارة ، وهو تحصيل العلم ، وأن مساحة الخصوصية فى قضية الدين أوسع وأرحب ، وأن فرض الرأى على الآخرين لا يجوز ، وأن التشريع للبشر ، أما مبادىء التشريع وأصول العقيدة فهى لله ، وأن الإسلام يعنى بالغايات قبل الوسائل ، وأن العصر الأول للإسلام لن يأتى الينا ، وأننا لن نعود إليه ، فكلا الأمرين مستحيل ، وأن التفكير يسبق التكفير ، والعقل يسبق النقل ، والسماحة تسع الجميع ، وأن الحساب آت لا محالة ، فى الآخرة وليس فى الدنيا وأن الإسلام لا يعرف الكهنوت ، ولا يعرف رجال الدين ، ولا يعطى قدسية لأحد ، ولا يمنح عصمة لأحد ، ولا يمنع النقد عن أحد ، فلا عصمة لأحد غير الرسول ، ولا قدسية لاحد غيره ، وأنه ليس فى الإسلام أزياء ، وليس له ألقاب ، وليس لأحد كائنا من كان أن يدعى أنه حامى حمى الإسلام ، فكلنا مسلمون ، وكلنا حماة للإسلام ، وكلنا أيضا حماة الوطن ، كل الوطن ، وكلنا عشاق له ، وكلنا مناضلون من أجله ، أرضا وسماء ، مسلمين وأقباطا ، لسنا فاتحين وليسوا

أسارى حرب ، نحن جميعا مواطنون ، لسنا أغلبية وليسوا أقلية ، نحن جميعا مصريون ، لسنا حكاما وليسوا محكومين ، نحن جميعا حاكمون محكومون ، وكلنا عشاق لهذه الأرض ، وكلنا مدافعون عنها ، وقبل ذلك كله مدافعون عن وحدة الصف وتلاحم الصفوف .

أعلم أن الحديث قد طال ، وأخشى أن يكون قد تشعب ، ولعلى أوجز العرض والقصد فى الرفض الكامل لخلط أوراق السياسة بالدين ، وفى التأكيد على الفصل بينهما ، حجتى فى ذلك ما يلى :

أولاً : أن البينة على من ادعى ، واذا كنا ندعو للفصل فحجتنا جلية فيما هو قائم ، أما دعاة الوصل فعليهم أن يوضحوا لنا كيف يكون ، ولا مناص عن صياغة برنامج سياسى كامل ، وهو فى تقديرنا أمر عسير عليهم ، وإن كان يسيرا علينا أن ندرك الأسباب ، وقد عرضناها بالتفصيل فى الكتاب .

ثانياً : اننا نقبل بمنطق الصواب والخطأ فى الحوار السياسى ، لأن قضاياه خلافية ، يبدو فيها الحق نسبيا ، والباطل نسبيا أيضا ، ونرفض أن يدار الحوار السياسى على أساس الحلال والحرام ، حيث الحق مطلق والباطل مطلق ايضا ، وحيث تبعة الخلاف فى الرأى قاسية لكونه كفرا ، وتبعة الاتفاق والمتابعة قاسية أيضا لمجرد كونها فى رأى أصحابها حلالا ، حتى وإن خالفت المنطق ، بل حتى وإن خالفت الحلال ذاته ، ولم تكن أكثر من اجتهاد غير صائب تسانده سلطة الحاكم باسم الدين ، ويؤازره سلطان العقيدة فى ساحة غير ساحتها بالقطع ، ولعل ممارسة النميرى فى السودان لازالت فى الأذهان ، ولعل مباركة علمائنا الأفاضل لما فعله النميرى وقت أن كان فى السلطة لازالت فى الوجدان ، ولعل نقدهم المرير له ونكيرهم اللاذع عليه بعد أن ترك السلطة واضح للجميع ولعلنا نتساءل دون

أن نغضب أحدا ، هل هو الخداع فلا نقبل منهم قولا . أم هي الغفلة فلا نقبل منهم زيادة ؟ ، أم هو الخطأ ـــ وكل ابن آدم خطاء ـــ فندعو لهم بالمغفرة ؟ ، وقريب من هذا موقفهم من الرئيس السابق في مبادرة السلام حين رفعه بعضهم إلى أعلى عليين بالقرآن والسنة ، وهبط به بعضهم إلى أسفل سافلين بالقرآن السنة ، وتركونا حيارى ، بل إن شئت الدقة أسارى ، لعلامات التعجب والاستفهام ، ومالنا نذهب بعيدا وأمامنا الآن حوار دائر بين فريقين منهم ، بشأن موقف الخميني من مبادرة السلام العراقية فبعضهم يراه كافرا ، وبعضهم يراه قديسا ، بينما نحن الرعية ـــ الحيارى ـــ الأسارى ـــ نضرب كفا بكف ونحن نتابع حوارا لا يدور بين رأى ورأى ، أو بين صواب وخطأ ، بل بين كفر وإيمان ، وهو ما نرفضه دون أن يؤثر هذا على ما في وجداننا من عقيدة ، وما في قلوبنا من إيمان .

ثالثاً : إن وقائع التاريخ التي سردناها في الكتاب ، تنهض دليلا دامغا على ضرورة الفصل ، وعلى خطورة الوصل ، وعلى سذاجة المتنادين بعودة الخلافة .

رابعاً : إذا تجاوزنا وقائع التاريخ ، وانتقلنا إلى ممارسات نظم قائمة ترفع شعار الإسلام ، وتتبنى مفهوم الحكم به ، فإننا نرى أنها جميعا حجة في صالح الفصل ، ودليل جديد على خطورة الوصل ، وكم نتمنى أن يحتج بها البعض حتى نلزمه حجته ، غير أنا نحسب أن أحدا لن يفعل ، لما نعلم ويعلم .

خامساً : يبقى السبب الأخير والأهم ، وهو أن الفصل هو السبيل الوحيد للحفاظ على الوحدة الوطنية ، وأن الوصل هو السبيل الأكيد لهدم صرحها العتيد ، لا يغني عن ذلك التشدق

بمقتطفات من التاريخ تؤكد على السماحة والتسامح فى معاملة أهل الذمة ، فقد ضربنا صفحا عن أضعافها مما يؤكد العكس ، وتقشعر له الأبدان ، ونحن نؤمن بأن الإسلام قد بلغ الذروة فى التسامح مع أهل الكتاب ، بل ومع الكافرين ، لكن القرآن لا يفسر نفسه بنفسه ، والإسلام لا يطبق نفسه بنفسه ، وإنما يتم ذلك من خلال المسلمين ، وما أسوأ ما فعل المسلمون بالإسلام ، ولسنا فى حاجة إلى نكأ الجراح أو إثارة النعرات أو تفجير الخلافات ، بقدر ما نحن فى حاجة إلى تأكيد الإيجابيات ولم الشمل وتماسك الصفوف .

ياإلهى ..

كم تردى المناخ وكم نحن فى حاجة إلى عودته من جديد كما كان ، أحكى لكم ، واسمحوا لى ، عن قصة لا أتذكرها إلا ويطفر الدمع ، ويهتز الوجدان ، وهى قصة حدثت منذ سنوات قريبة ، يوم تشييع جنازة عريان سعد ، وعريان سعد قبطى مصرى ، تطوع لقتل يوسف وهبه رئيس وزراء مصر ، القبطى الديانة ، والذى قبل رئاسة الوزارة فى مصر حين امتنع الوطنيون ، حتى لا يكون القتل على يد مسلم فتثور الفتنة ، وقد نجا يوسف وهبة ، وسجن عريان سعد ، وعندما دق ناقوس الكنيسة لحظة جثمانه ، تصادف أن علا صوت مئذنة مجاورة بالآذان ، وهنا .. أجهش الجميع بالبكاء .. وشعر الجميع أنه هكذا يكون وداع عريان ..

لنا أن نبكى معهم بكاء الرجال الكظيم ، على رمز عظيم شيعناه ، وتراث عظيم أضعناه ، وتاريخ عظيم نسيناه ..

أقسم لك ياعريان ، أن الآذان والناقوس سوف يتعانقان على هذه الأرض دائما ، فالكل عابد لله ، والكل عاشق للوطن ، وسوف تبقى

مصر ياعريان ، شامخة كما أردت وكما نريد ، منيعة على الفرقة ، مستعصية على الفتنة ، مستحيلة الانقسام ..

وياعقلاء مصر ..
هل نلتقى سويا على كلمة سواء ؟

مصر الجديدة ـــ ٢٩ نوفمبر ١٩٨٦

الفهرست

	صفحة
مقدمة	٥
الحقيقة الغائبة	٩
قراءة جديدة فى أوراق الراشدين	٣٩
قراءة جديدة فى أوراق الأمويين	٧٣
قراءة جديدة فى أوراق العباسيين	٩٣
وماذا بعد ؟	١٣٧

رقـم الإيـداع ٤٨٥٠/ ٩٣
I. S. B. N
977 - 5130 - 14 - X

الحقيقة الغائبة

ليس هذا كتابا فى التاريخ ، ولكنه رؤية فكرية ، وسياسية ، تستند إلى حقائق التاريخ موثقة ومؤصلة .

ويأتى هذا الجهد البحثى والفكرى والتحليلى الذى قام به د . فرج فوده ردا على أولئك الذين يهربون من التوثيق والتأصيل حتى يُقولوا التاريخ مالم يقله ، وحتى يستعينوا باللاعلمية فى تناول التاريخ لإسناد مايريدون هم أن يقولوه .

وفوق كل شىء ، فإن هذا الجهد العلمى الجاد من جانب المؤلف هو إسهام فى تبرئة الإسلام ممن يحاولون استخدامه سياسيا لخدمة أهداف سياسية هى فى التحليل النهائى معاكسة لروح الإسلام وجوهره : فالإسلام يحفز إلى التقدم ، وهؤلاء يدعون إلى التخلف ، والإسلام دين سماحة ، وهؤلاء دعاة تعصب ، والإسلام يكرس الحوار والشورى ، وهؤلاء يريدون فرض آرائهم بالإكراه والعنف .. وسيظل الإنسان هو الإنسان : لاعاصم له من خطئه إلا أن يسمع بجدية وتنزه رأى الآخرين فيه .

